قضايا التطرف
والجماعات المسلحة
دورية دولية محكمة

Journal of
Extremism and Armed Groups
قضايا التطرف والجماعات المسلحة

العدد الثامن عشر
eighteen Issue
فبراير/شباط 2025
Feb.2025

السنة السابعة
Seventh year
مجلد 7 / Vol 7

رقم التسجيل: VR.6328.3373 .A

مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Extremism and Armed Groups

International Scientific Periodical Journal

https://democraticac.de

مجلة

قضايا التطرف والجماعات المسلحة

Journal of extremism and armed groups

مجلة علمية دولية محكمة تعنى بنشر دراسات و أبحاث حول قضايا التطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المسلحة في مختلف مناطق العالم

تصدر عن:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

أ.عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين

رئيس التحرير:

د. عصام نظام عيروط

نائب رئيس التحرير

د. شيماء سمير محمد حسين

رئيس اللجنة الاستشارية

د. هدير قنديل

المجلد

07

العدد

18

فبراير- شباط/ 2025

ISSN :2628-8389

E-mail :j.extremism@democraticac.de Web Site: http://Democraticac.

Journal of extremism and armed groups

Journal of extremism and armed groups

International Scientific Magazine on the Dissemination of Studies and Research on Extremism, Extremist Ideologies and Armed Groups in Various Regions of the World

Issued by:

Democratic Arabic Center

Strategic, political and economic studies

Germany/Berlin

Head of Democratic Arabic Center

Ammar Sharaan

Chief Editor:

Dr. Issam N.F. Iyrot

Deputy Chief Editor

Dr. Shimaa samir Mohammed hussein

Chairman of the advisory committee

Dr. Hadeer Kandeel

Volume

07

Issue

18

Feb, 2025

ISSN :2628-8389

أ. عمار شرعان، رئيس المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين
رئيس التحرير
د. عصام نظام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين
نائب رئيس التحرير
د. شيماء سمير محمد حسين، جامعة الفاهرة ، مصر
رئيس الهيئة الاستشارية
د. هدير قنديل، جامعة طنطا، مصر
أعضاء الهيئة الاستشارية
د. محمد عزت مصطفى سلام، جامعة الإسكندرية، مصر
د.أسماء العلوي، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب

- أ .د .هاني الحديثي –استاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية –ألمانيا –برلين

التدقيق اللغوي

اللغة العربية

د. سعد جرجيس سعيد
معاون عميد كلية التربية الأساسية
جامعة تكريت – العراق

سلسبيلا زياد عبد العزيز الجمحاوي
بكالوريوس لغة عربية - الأردن

الزهرة داردار
ماجيستير الاتصال والوسائط الابداع والمهنية وأسئلة المجتمع - المغرب

أحمد عبد السلام محمد شعبان
بكالوريوس لغة عربية - الأردن

اللغة الإنجليزية

غدير محمد عباس السيد
كلية الإعلام- الجامعة البريطانية
مصر

أمل أنور محمد السعيد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
الجامعة البريطانية
مصر

هديل أشرف أحمد أبو زيد
كلية الألسن – جامعة عين شمس
مصر

د. فاطمة مصطفى
جامعة عين شمس
مصر

د ندى ناجى
جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس
المغرب

أعضاء اللجنةالعلمية

رئيس اللجنة العلمية

د هشام خلوق
جامعة محمد الخامس – الدار البيضاء – المغرب

الإسم	الانتماء الأكاديمى	الدولة
د جهاد مصطفى كرم	كلية الإعلام والعلاقات العامة بالجامعة الاسلامية بمنيسوتا الامريكية	جمهورية مصر العربية
د محمد جلول زعادي	جامعة آكلى محند أولحاج – بالبويرة	الجزائر
د شهلاء رضا	جامعة كربلاء – العراق	العراق
د محمد حمدى	مدرس القانون بمعهد الوادي بالقاهرة	جمهورية مصر العربية
د مرسى عبد الكريم	استاذ مساعد غير متفرغ الكلية العصرية الجامعية ، كلية القانون، فلسطين	فلسطين
د هيام سامى احمد الزعبى	جامعة اليرموك - الأردن	الأردن
د على عبد الهادى الكرخي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	العراق
د ندى ناجى	جامعة سيدى محمد بن عبد الله بفاس	المغرب
ا.م.د. خطاب محمد أحمد	كلية الآداب – قسم ترجمة - جامعة تكريت	العراق
د سامية مختار محمد شهبو	جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل	السعودية
د سرمد جاسم الخزرجي	جامعة تكريت	العراق
د محمود أحمد لطفي	جامعة الوادي الجديد	جمهورية مصر العربية
د هشام بوخاري	جامعة برج بوعريريج	الجزائر
أ. م.د نورس أحمد كاظم الموسوي	جامعة الفرات الأوسط التقنية الكلية الإدارية	العراق
د مجيدي الشرقاوي	جامعة محمد الخامس	المغرب
د أحمد محمد عبدالله	كلية الشريعة والقانون-جامعة أبين	اليمن
د نجاة الصباحى	أكاديمية طنجة تطوان الحسيمية	المغرب
د دالين الإبراهيم	جامعة دمشق	سوريا

أقسام المجلة:

.1قسم دراسات وأبحاث

يخصص لعرض دراسات وأبحاث علمية يقدمها باحثون وأساتذة مهتمون بمواضيع المجلة. قد تكون هذه الابحاث ذات طابع نظري أو دراسة حالة وتجارب دولية...الخ. يكون حجم الدراسة ما بين 5000 إلى 7000 كلمة.

.2ملف العدد

قد تخصص المجلة في كل عدد ملفا يسلط الضوء على قضية معينة أو موضوعا بعينه، ينسجم مع اهتمامات المجلة. يتراوح حجم الدراسة في هذا القسم ما بين 5000 إلى 7000 ألاف كلمة.

.3قسم ترجمات

يخصص هذا القسم لعرض ترجمة نصوص من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، بغرض أن يستفيد منها القارئ العربي. يشترط أن يكون النص منسجما مع مواضيع المجلة،ولا يتجاوز 20 صفحة.

.4قسم تقارير ومؤشرات

يخصص هذا القسم لعرض وتحليل أهم التقارير والمؤشرات العالمية والقطرية ذات العلاقة بالجماعات المسلحة والتطرف مثل مؤشر الإرهاب العالمي، مؤشر السلام العالمي، مؤشر الصراع والعنف السياسي. يكون حجم الورقة العلمية في هذا القسم في حدود 3000 كلمة.

.5قسم مراجعات وعروض كتب:

يخصص لعرض ملخصات وقراءات نقدية ومراجعات يعدها باحثون متخصصون حول كتب منشورة في موضوع الجماعات المسلحة والتطرف والعنف والإرهاب العالمي ..الخ. يكون حجم الملخص في حدود 3000 كلمة، أما حجم المراجعة النقدية فيتراوح بين 3000 إلى 4000 كلمة.

.6قسم ندوات ومؤتمرات علمية:

يخصص لعرض تقرير عرض تقرير حول أنشطة وفعاليات مؤتمر علمي أو ندوة علمية حول موضوعات الجماعات المسلحة والتطرف. يكون حجم التقرير في حدود 3000 كلمة.

قواعد النشر:

1. أن يكون البحث أصيلا معدا خصيصا للمجلة، وألا يكون قد نشر جزئيا أو كليا في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية، أو لدى أي جهة أخرى.
2. تنشر الأبحاث باللغة العربية واللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة.ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديمية والأمانة العلمية.
3. يرفق البحث بالسيرة العلمية للباحث باللغتين العربية والإنجليزية.
4. تنشر المجلة الأبحاث التي تتعلق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.
5. تهتم المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتبعة في المجلة. كما تخصص المجلة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللغة العربية، شرط أن يكون للمركز الديمقراطي العربي حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتم المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علمية أو مؤشرات تتعلق بمجال اهتمام المجلة مثل: مؤشر الإرهاب العالمي على أن لا يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.
6. **يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:**

- عنوان المقال باللغتين العربية والإنجليزية، اسم ولقب الباحث باللغتين العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخص باللغتين العربية والانجليزية بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحية لا تقل عن أربع كلمات باللغتين العربية والانجليزية.
- يتضمن البحث (مقدمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكالية البحثية بدقة، مع ذكر أهمية الموضوع، وصياغة الفرضية العلمية، ووضع إطار مفاهيمي ومنهجي للموضوع والمقاربات النظرية له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميين في إعداد البحث.
- يجب اتباع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاص بالجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA)بما يتعلق بالتوثيق.

0. تتم كتابة البحث في ملف وورد على قياس ، (A4) حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم 14.
1. **كل بحث أو دراسة:**

- يخضع لتحكيم سري من طرف محكمين ينتمون إلى اللجنة العلمية للمجلة وتلتزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولوية في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعية تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.

Journal Sections:

1. Studies and Research Department:

It is devoted to displaying scientific studies and research presented by researchers and professors interested in the magazine's topics. This research may be theoretical, a case study, based on international experiences, etc. The size of the study is between 5,000 and 7,000 words.

2. issue topic

The magazine may allocate in each issue a file that sheds light on a specific issue or topic, consistent with the magazine's interests. The size of the study in this section ranges from 5,000 to 7,000 words.

3. Translations section

This section is devoted to presenting the translation of texts from foreign languages into Arabic for the Arab reader's benefit. The text must be consistent with the topics of the journal and not exceed 20 pages.

4. Reports and Indicators Section:

This section is devoted to presenting and analyzing the most important global and country reports and indicators related to armed groups and extremism, such as the Global Terrorism Index, the Global Peace Index, and the Conflict and Political Violence Index. The size of the scientific paper in this section is within the limits of 3000 words.

5. Book Reviews and Offers Section:

It is devoted to presenting summaries, critical readings, and reviews prepared by specialized researchers on books published on the subjects of armed groups, extremism, violence, global terrorism, etc. The size of the abstract is 3000 words, while the size of the critical review ranges from 3000 to 4000 words.

6. The section on seminars and scientific conferences:

It is devoted to presenting a report. presenting a report on the activities and events of a scientific conference or symposium on the issues of armed groups and extremism. The size of the report is 3000 words.

قواعد النشر:

1. أن يكون البحث أصيلاً معدّاً خصيصاً للمجلّة، وألاّ يكون قد نُشر جزئيّاً أو كليّاً في أيّ وسيلة نشر إلكترونيّة أو ورقيّة، أو لدى أيّ جهة أخرى.

2. تنشر الأبحاث باللّغة العربيّة واللّغة الإنجليزيّة واللّغة الفرنسيّة، وأن تكون مكتوبة بلغة سليمة. ويجب الالتزام بالمعايير الأكاديميّة والأمانة العلميّة.

3. يرفق البحث بالسيرة العلميّة للباحث باللّغتين العربيّة والإنجليزيّة.

4. تنشر المجلّة الأبحاث التي تتعلّق بمجال اهتمامها فقط، حيث يتراوح عدد كلمات البحث من 5000 إلى 7000 كلمة بما فيها التهميش وقائمة المراجع والجداول والأشكال والملاحق إن وجدت.

5. تهتمّ المجلة بنشر قراءات ومراجعات الكتب التي صدرت في مجال اهتماماتها بمختلف اللّغات. ويتراوح حجم المراجعة أو القراءة ما بين 3000 – 4000 كلمة، وتخضع لقواعد التحكيم المتّبعة في المجلّة. كما تخصّص المجلّة قسما لترجمة الدراسات أو الأبحاث التي تدخل في مجال اهتمامها من لغات أخرى إلى اللّغة العربيّة، شرط أن يكون للمركز الديمقراطيّ العربيّ حقوق النشر والترجمة. بالإضافة الى ذلك تهتمّ المجلة بنشر عروض لتقارير أو ندوات علميّة أو مؤشرات تتعلّق بمجال اهتمام المجلّة مثل: مؤشّر الإرهاب العالميّ. على أن لا يتجاوز حجم العرض 3000 كلمة.

6. يجب أن يتضمن البحث والدراسة العناصر الآتية:

- عنوان المقال باللّغتين العربيّة والإنجليزيّة، اسم ولقب الباحث باللغتيّن العربية والإنجليزية، الصفة، الدرجة العلمية، المؤسسة التي ينتمي إليها، البريد الإلكتروني.
- ملخّص باللّغتين العربيّة والانجليزيّة بحجم يتراوح ما بين 150-200 كلمة. ووضع كلمات مفتاحيّة لا تقلّ عن أربع كلمات باللغتيْن العربيّة والانجليزيّة.
- يتضمن البحث (مقدّمة، المتن، خاتمة. يجب توضيح الإشكاليّة البحثيّة بدقّة، مع ذكر أهميّة الموضوع، وصياغة الفرضيّة العلميّة، ووضع إطار مفاهيميّ ومنهجيّ للموضوع والمقاربات النظريّة له. وأن يعتمد التحليل والتفسير العلميّيْن في إعداد البحث.
- يجب اتبّاع الشروط والمعايير الواردة في دليل النشر الخاصّ بالجمعيّة الأمريكيّة لعلم النفس (APA) بما يتعلّق بالتوثيق.
- تتمّ كتابة البحث في ملف وورد على قياس(4A) ، حيث يعتمد نوع الخط SakkalMajalla حجم 14.
- كلّ بحث أو دراسة:
- يخضع لتحكيم سريّ من طرف محكمين ينتمون إلى اللّجنة العلميّة للمجلّة وتلتزم هيئة تحرير المجلة بإبلاغ الباحث بقرار: النشر، أو النشر بعد إجراء تعديلات، أو الاعتذار عن النشر.
- كل مقال يتنافى مع قواعد النشر لا يخضع للتحكيم. تخضع الأولويّة في نشر الأبحاث لاعتبارات موضوعيّة تتعلق بالجودة والأصالة العلمية.
- لا تدفع المجلة مكافآت مالية عن الأبحاث والمقالات التي تنشرها، ولا تتلقى أيّ مقابل ماليّ لنشر الأبحاث العلميّة.
- تعبّر المضامين الواردة في الأبحاث عن أراء أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن أراء المجلّة أو اتّجاهات يتبناها المركز الديمقراطيّ العربيّ. كما ترفض المجلة نشر أيّ مادة علميّة تمسّ بالأخلاقيّات أو الأديان أو المعتقدات أو كرامة الأشخاص أو تشيد بالتطرف والعنف.
- يرسل البحث على شكل ملف وورد، إلى البريد الإلكتروني:j.extremism@democraticac.de

Submission guidelines:

1. The research paper must be original, written specifically for the magazine, and never been published in whole or in part in any physical and/or electronic publication and/or platform.

2. Research papers may be submitted in Arabic, English, or French language, and findings must be communicated as clear as possible while adhering to the highest academic standards and best practices of scientific integrity.

3. The research should be accompanied by a brief biography of the author in both Arabic and English.

4. Only research papers related to the field of interest of the magazine will be accepted, must.

5. The research paper should adopt the following format guidelines:

• Title of the article, first and last name of the author, professional title, highest degree achieved, affiliated institution, and e-mail, in both Arabic and English.

• A minimum of 5000 and maximum of 7000 words (including references, tables, figures, and appendices), in addition to a summary of 150 to 200 words, and at least four keywords, all in Arabic and English.

• The research is written in a Word file in page size (A4) and font Times New Roman size 14.

• The structure must include the following manner: introduction, body, and conclusion.

• The research question and problem, theoretical framework, hypothesis, methodology and relevance must be clearly stated, and must display a mastering of scientific analysis.

• The requirements and standards in the American Psychological Association's (APA) Publication Guidelines for documentation must be followed.

• All submissions must be sent via e-mail to j.extremism@democraticac.de

6. All submissions may be subject to:

• blind peer review by referees belonging to the journal's scientific committee and editorial board

• a reply to inform the researcher one of the following: publication, deferred publication pending review of comments, or rejection.

• automatic rejection when found in violation of publishing guidelines.

• deferred publication due to objective considerations related to quality and scientific originality.

• no financial rewards.

7. The magazine accepts books reviews about books related to the field of interest and published in any language, range between 3000 - 4000 words.

8. Also, the magazine accepts translations of research that falls within the field of interest, published in a language other than Arabic (if the Arab Democratic Center is granted copyright and translation rights).

9. More, the magazine is interested in publishing analysis of reports, seminars or indexes related to the magazine's field of interest, e.g. The Global Terrorism Index. The submission should not exceed 3000 words.

10. The journal is not responsible for the contents of the article of the opinions expressed by the author(s), and the research published does not reflect the opinion of the magazine or those of the Arab Democratic Center.

11. The magazine also refuses to publish any scientific material that harms ethics, religions, beliefs, the dignity of people, or praises extremism and violence.

فهرس المحتويات

الباحث	عنوان المقال	الصفحة
د.عصام نظام عيروط	كلمة العدد	12
-د. هيام سامي الزعبي	جرائم المال والأعمال في ظل التحول الرقمي "رؤية اقتصادية شرعية	13
د خلوق هشام	La création des organisations internationales : Exploration de l'histoire et du cadre juridique	23
أ.د أحمد شاكر العلاق	أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأفعال الإرهابية	42
م.م وسن عزيز فرج م.م علي حمد عاجل م.م مضر فارس عبدالاله	دور الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات الدولية - فاغنر نموذجًا	58
مصطفى جالي	التنظيمات الإرهابية والقدرة على الانبعاث بعد التفكيك :دراسة حالة كل من تنظيمي القاعدة و الدولة الإسلامية	73
أ.هناء عمر محمد كازوز	المرأة الليبية وحقوقها بين الواقع والمأمول	92
مجد عيون السود	تنظيمُ الدَّولَة الإِسلَامِيَّة الولادة- الهزيمة ما بعد الهزيمة	102

د مريم بن سعود	The European Union's Shaking Grounds *Between The Geopolitical Challenges of Russia's Russkiy and China's Peaceful Rise*	118
أيمن عمر	تأثير الصراعات على إدارة الموارد المائية في اليمن: دراسة في استدامة الأمن المائي	158
أد.هيثم فيصل علي	دور الحكومة السياسي في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة ضحايا الإرهاب في المجتمع العراقي(محافظة صلاح الدين انموذجا	183

كلمة العدد

يطيب لنا في مجلة قضايا التّطرف والجماعات المُسلحة أن نضع بين أيديكم العدد الثامن عشر من المجلة، وقد جاء هذا العدد ليحمل دراسات علمية متنوعة ضمن اختصاص المجلة شارك في تحكيمها ثُلّة من الباحثين الخبراء في مجال قضايا التطرف من مختلف جامعات الوطن العربي، وبإشراف مباشر من رئيس المركز العربي الديمقراطي أ.عمار شرعان.

مجلة قضايا التّطرف والجماعات المسلحة هي مجلة علمية دولية مُحَكّمة تصدر في ألمانيا-برلين من خلال المركز العربي الديمقراطي باللغتين العربية والإنجليزية كل ثلاثة شهور. تُعنى بِنشر دِراسات وأبحاث حَول قضايا التّطرف والإيديولوجيات المتطرفة والجماعات المُسلحة في مختلف مناطق العالم، وتَرتبط هذه المجلة بِمجالات بَحثية وفُروع عِلمية مُتعددة تَنحصر ضمن تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية ذات العَلاقة بِدراسة الإيديولوجيات المُتطرفة ونشاط الجماعات المُسلحة، وأبرز هذه الفروع: العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية، والقانون، وعِلم الاجتماع، وعِلم النفس، والفَلسفة، والإعلام، والاقتصاد السّياسي، والفكر الإسلامي، والأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى التاريخ.

تُعتبر هذه المجلة من المجلات الرائدة والمتخصصة في موضوع التّطرف السّياسي العَنيف الذي تُمارسه الجماعات المُسلحة في على المستوى الإقليمي والمستوى الدولي على حد سوا. إنّ إصدار "مجلة قَضايا التطرف والجَماعات المُسلحة" سيفتح أبواباً أمام الباحثين والمتخصصين لنشر أبحاثهم العلمية المتعلقة بظاهرة التّطرف والأيديولوجيات المتطرفة، من حَيث خلفياتها التّاريخية والسّياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنّفسية والدينية والإيديولوجية، وكذلك دراسة الجماعات المُسلحة التي تأخذ عدّة أشكال أصولية ودينية، منها الجَماعات الانفصالية والمُتمردة، والجَماعات العرقية والإثنية، وأيضاً أبعاد التطرف الفكري، والأيديولوجي، والسِياسي، والديني، والاقتصادي، والعِلماني، ..إلخ).

كما تَهدف المجلة إلى البحث والتقصي في أسبابِ تصاعد نَشاط الجماعات المُسلحة والتيّارات المُتطرفة في الدول المختلفة على اختلاف أنماطها، ديمقراطية أو تسلّطية، مُتطورة أو متخلفة. ومن المواضيع التي تُركز عليها المجلة وتشجع على الكتابة فيها بهدف نَشرها هي المواضيع التي تتعلق بالتّطرف والجماعات المُسلحة، هذا وتستند المجلة في عملها إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النّشر وإلى لائِحة داخلية تُنظم آليات التحكيم، كما تعتمد المجلة في اختيار مُحتويات أعدادها المواصفات الشّكلية والموضوعية للمجلات الدّولية المحكّمة.

وفي النهاية نتقدم بالشكر الجزيل لكل من ساهم في صدور هذا العدد بأبحاثه الرصينة المتميزة، خاصة اللجنة العلمية والاستشارية وهيئة التحرير للمجلة والتي تُمثل الدعامة الأساسية للمجلة ولها الدور الأكبر في استمرارها نحو الرقي والتميز.

دعصام عيروط، جامعة نابلس للتعليم المهني والتقني، فلسطين

جرائم المال والأعمال في ظل التحول الرقمي "رؤية اقتصادية شرعية"

"Financial and business crimes in light of digital transformation "a legitimate economic vision

د. هيام سامي الزعبي

أستاذ مساعد في الجامعة الإسلامية بمنسوتا

الملخص

تهدف الدراسة إلى بيان أثر التحول الرقمي على زيادة حجم الجرائم المالية، وتحليل ماهية جرائم المال والأعمال في عصر الرقمنة، وبيان الحكم الشرعي للجرائم المالية الرقمية، كما تتناول الدراسة تحليلا للآثار الاقتصادية والاجتماعية للجرائم المالية الرقمية ووسائل مكافحتها، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي له دور كبير في انتشار الجرائم المالية عبر الانترنت، وتسهيل عمليات غسيل الأموال، كما أوصت الدراسة بضرورة صياغة إطار شرعي متين للتعامل مع جرائم المال والأعمال الرقمية، يجمع بين الأحكام الشرعية والتقنيات الحديثة لمواجهة التحديات الجديدة في المجتمعات الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: الجرائم المالية، التحول الرقمي، الجريمة الالكترونية، غسيل الأموال

Abstract

The study aimed to demonstrate the impact of digital transformation on the increase in the volume of financial crimes, analyze the nature of financial and business crimes in the digital age, and explain the Sharia ruling on digital financial crimes. The study also analyzed the economic and social impacts of digital financial crimes and means of combating them. The study relied on the descriptive analytical approach. The study concluded that digital transformation has a major role in the spread of financial crimes via the Internet and facilitating money laundering operations. The study also recommended the necessity of formulating a solid Sharia framework to deal with digital financial and business crimes, combining Sharia rulings and modern technologies to confront new challenges in societies

Keywords: Financial crimes, digital transformation, electronic crime, money laundering

المقدمة

يشهد العالم اليوم تحولًا رقميًا جذريًا وتقدما تكنولوجيا هائلا شمل مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك الأعمال التجارية والأسواق المالية، ورافق هذا التحول تحديات جديدة تتعلق بزيادة مخاطر الجرائم المالية وجرائم الأعمال، مثل الاحتيال الإلكتروني وغسل الأموال واختراق الأنظمة الرقمية، التي لها آثار سلبية كبيرة اقتصادية واجتماعية، بالتالي أصبحت الحاجة ملحة لدراسة هذه الجرائم من الناحية الشرعية، والتعرف على وسائل مكافحتها.

مشكلة الدراسة

شهد العصر الحاضر تحولًا رقميًا ملحوظًا شمل معظم القطاعات الحياتية، وشكل آثار كبيرة على المجتمعات، منها ما يتعلق بالجرائم المالية التي باتت أكثر سهولة في عصر الرقمنة، وقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير التحول الرقمي على زيادة حجم الجرائم المالية؟

ويتفرع عنه عدة اسئلة:

1-ما ماهية جرائم المال والأعمال؟

2-ما الآثار الاقتصادية للجرائم المالية الرقمية؟

3-ما الحكم الشرعي للجرائم المالية الرقمية؟

أهداف الدراسة

تكمن أهداف الدراسة في:

1-التعرف على ماهية جرائم المال والأعمال.

2-التعرف على الآثار الاقتصادية للجرائم المالية الرقمية

3-بيان الحكم الشرعي للجرائم المالية الرقمية.

4-بيان أثر الرقمنة على ازدياد حجم الجرائم المالية.

أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على دور التحول الرقمي في ازدياد حجم الجرائم المالية، كما تبرز أهمية الدراسة من خلال الوقوف على طرق ووسائل مكافحة الجرائم المالية الرقمية.

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الأطر النظرية لمفهومي جرائم المال والاعمال والتحول الرقمي، وبيان أسباب الجرائم المالية، وتحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجرائم المالية الرقمية، والحكم الشرعي لها.

المبحث الأول: التعريف بجرائم المال والأعمال والتحول الرقمي

أولا: مفهوم جرائم المال والأعمال والتحول الرقمي

بدايةً لا بد عرض لبعض المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة:

الجريمة: وتُعرف بأنها "السلوكيات والأفعال الخارجة على القانون" [1]

الجرائم الإلكترونية: تُعرف بأنها "المخالفات التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات من الأفراد بدافع الجريمة وبقصد إيذاء سمعة الضحية أو أذى مادي أو عقلي للضحية مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصالات مثل الانترنت"[2]

جرائم الأموال: تُعرف بأنها "مجموعة الجرائم التي تنقص أو تعدل العناصر الإيجابية للذمة المالية أو تزيد من عناصرها السلبية عن طريق زيادة ديون المجني عليه " [3]

أما مصطلح جرائم المال والأعمال فيمكن تعريفه بأنه: الجرائم التي تهدف إلى تحقيق مكاسب مالية بطرق غير قانونية وتشمل الاحتيال، غسل الأموال، التهرب الضريبي، والاختلاس.

وبالنسبة لمفهوم التحول الرقمي يشير إلى تبني التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية والمالية، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، وأنظمة المدفوعات الإلكترونية.

ويُعرف بأنه "الانتقال من نظام تقليدي إلى نظام رقمي قائم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مجالات العمل من خلال مجموعة من المتطلبات الاستراتيجية والثقافية والمادية والمالية والبشرية والأمنية والتشريعية" [4]

ثانيا: مفهوم جرائم المال والأعمال من منظورشرعي

مصطلح الجرائم المالية شرعًا: يشير إلى كل فعل يُلحق ضررًا ماليًا بالفرد أو المجتمع، مثل السرقة، الغش، والتزوير، ويشمل جرائم التحايل الرقمي.

وعرف الماوردي الجرائم بأنها:" محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير" [5]

والشريعة الإسلامية أكدت على الالتزام بالصدق والأمانة، وتحريم أي نوع من التعدي على الأموال، سواء كانت بطرق تقليدية أو رقمية عند التعاملات الرقمية.

ثالثًا: أنواع جرائم المال والأعمال المرتبطة بالتحول الرقمي

من أنواع الجرائم المال والأعمال المرتبطة بالتحول الرقمي: [6]

1. الاحتيال الإلكتروني كسرقة الهوية المالية، واختراق الحسابات البنكية، التحايل على العقود الرقمية.
2. غسل الأموال عبر المنصات الرقمية كاستخدام العملات الرقمية مثل البيتكوين لإخفاء مصادر الأموال المحرمة.
3. القرصنة السيبرانية كاختراق أنظمة الشركات وسرقة بيانات العملاء.
4. الفساد المالي عبر الأنظمة الرقمية كاستغلال منصات الدفع الإلكتروني لتمرير معاملات غير قانونية.
5. التجارة الوهمية من خلال إنشاء مواقع ومنصات للاحتيال على العملاء.

---

[1] البداينة، 2014: ص 3

[2] Halder, & Jaishankar, 2011

[3] السعيد، 2014

[4] أمين، 2018: ص 45

[5] الماوردي، 1989: ص 211

[6] الزعبي، 2024: ص 182، أبو الحسن، 2024، البداينة، 2014

6. الربا الرقمي كالتعامل في منصات تحقق أرباحًا ربوية مخالفة للشرع.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والشرعية لجرائم المال والأعمال الرقمية

أولا: أسباب انتشار جرائم المال والأعمال في ظل التحول الرقمي

دوافع أصحاب هذه الجرائم إما أن تكون على المستوى الفردي أو على المستوى المجتمعي، أو المستوى الكوني، بمعنى أن لها أسباب عديدة أبرزها: التقدم التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم وفي نفس الوقت ضعف التشريعات التي تواكب هذه التطورات، وضعف أنظمة الأمان السيبراني بسبب ضعف الاستثمار في حماية البيانات، والانتشار الواسع للإنترنت كانت نتيجته زيادة استخدام الأجهزة الذكية والاعتماد على التطبيقات المالية، ومن أهم الأسباب أيضا العملات الرقمية وعدم قابليتها للتتبع مما ساهم في تسهيل العمليات غير القانونية[1]

ثانيًا: آثار جرائم المال والأعمال على الاقتصاد والمجتمع

الواقع أثبت أن جرائم الأموال تتناسب تناسب طرديا مع تزايد التحول الرقمي، لأن جرائم التعدي علي الأموال ترتكب من خلال الأجهزة الرقمية الحديثة، ولكن ليس بالصورة التي ترتكب بها الجرائم التقليدية حيث يوفر التقدم الرقمي وسائل مختلفة وأدوات حديثة لتسهيل وإتمام هذه الجرائم.

-الآثار الاقتصادية لجرائم المال والأعمال

الجرائم في تزايد عالميا وخاصةً في الدول العربية، ومنها الجرائم المالية التي شهدت تزايدا ملحوظا بعد التحول الرقمي الذي شمل جميع القطاعات الحياتية، وفي الجدول رقم (1) يبين درجات الإجرام بشكل عام والجرائم التي تتم عبر الانترنت بشكل خاص، في عدة دول عربية تم اختيارها من القارتين الآسيوية والافريقية، ومن خلال النسب في الجدول نلاحظ أن نسب الجرائم المالية مرتفعة مقارنة بالجرائم عبر الانترنت، في كافة الدول المختارة.

الجدول رقم (1)

الدولة	درجة الإجرام	درجات الأسواق الإجرامية	الجرائم المعتمدة على الانترنت	الجرائم المالية
العراق	7. 13	6.27	6.0	7.5
الامارات	6.37	7.03	8.0	9.5
السعودية	6.23	6.57	7.5	8.0
الأردن	4.93	4.87	5.5	6.0
اليمن	6.57	5.63	5.0	5.5
ليبيا	6.93	6.57	7.5	8.0
الجزائر	4.88	5.17	5.0	5.0

[1] Al Badayneh, 2013. ،Leukfeldt, &Veenstra, & Stol 2013

المغرب	4.80	5.10	4.5	5.0
السودان	6.37	5.23	2.5	7.0
مصر	5.05	5.10	4.5	5.5

المصدر: تقرير مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، (2023)، Global Initiative Against Transnational Organized Crime

ولجرائم المال والأعمال آثار كبيرة على اقتصاد الدول، ولها تأثير واضح في كثير من الأزمات الاقتصادية، وخاصةً أنها تمتاز بالبعد الدولي أي عابر للحدود والأوطان، ومن أهم هذه الآثار[1]:

-خسائر مالية ضخمة للشركات والأفراد.

-وتهديد استقرار الأسواق المالية.

-كما وتمثل الجرائم المالية مخالفة للتخطيط الاقتصادي القومي وإدارته وخروجًا على اللوائح والقرارات المنظمة له داخل الدولة.

-جريمة غسل الأموال التي لها آثار اقتصادية كبيرة أبرزها: تشويه الاقتصاد الوطني وتشتيت الموارد المالية، تأثير سلبي على الاقتصاد يمكن يؤدي الى التضخم وبالتالي ينعكس على أفراد المجتمع سلبا حيث قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع المالية والاقتصادية مما يعمق الفقر ويزيد الطبقية داخل المجتمعات[2].

-الآثار الاجتماعية لجرائم المال والأعمال

تؤثر جرائم المال والأعمال على المجتمع بعدة أشكال أهمها[3]:

- تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعي
- انتشار الفقر نتيجة فقدان الأموال.
- انتشار الظلم بين فئات المجتمع
- إحداث خلل في المعاملات التي تتم داخل المجتمع
- احساس الفرد بعدم الثقة في الآخرين مما له تأثير على المعاملات بينهم
- تقويض الثقة في الأنظمة الرقمية.
- حدوث أزمات مالية واقتصادية طاحنة، كانخفاض الجودة، التلاعب في الموازين.
- انتشار الفساد والجريمة

ثالثا: الحكم الشرعي لجرائم المال والأعمال الرقمية

مع التطور التكنولوجي والتحول الرقمي الهائل الذي يشهده العالم، وانتشار الجرائم المالية والأعمال غير المشروعة بشكل كبير حيث أصبحت أكثر تعقيدًا وانتشارًا، وهذا ما جعل الحاجة ملحة لمعرفة الحكم الشرعي لهذه الجرائم.

1.تحريم السرقة والتعدي على أموال الغير

[1] دسوقي، 2022: ص 665، لعريد، 2016
[2] غرايبة، 2023، الزعبي، 2024
[3] زيكيو، 2018: ص 664-665، غرايبة، 2023

السرقة من الأمور المحرمة في الإسلام، وهي من كبائر الذنوب؛ لكونها أكلاً لأموال الناس بالباطل واعتداءً على أموالهم بغير حق، كما أمرت الشريعة الإسلامية بحفظ المال، وحرمت الاعتداء عليه ونهت عن السرقة والنهب، كما وردت في القرآن الكريم والسنة النبوية العديد من الأدلة على تحريم السرقة، ففي القرآن الكريم، قوله تعالى: "وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ" (سورة البقرة، آية 188)

ومن السنة النبوية، قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهو مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهو مُؤْمِن**"[1]

وبالتالي فإن السرقة الرقمية محرمة، لأن لها نفس الحكم، حيث لا يفرق الشرع بين الوسائل.

2. تحريم الغش والخداع

فيما يتعلق بالغش والتحذير منه، لقد ثبت عن رسول الله ﷺ في الأحاديث الصحيحة النهي عنه: "أَنَّ رَسولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ مَرَّ علَى صُبْرَةِ طَعامٍ فأدْخَلَ يَدَهُ فيها، فَنالَتْ أصابِعُهُ بَلَلًا فقالَ: ما هذا يا صاحِبَ الطَّعامِ؟ قالَ أصابَتْهُ السَّماءُ يا رَسولَ اللهِ، قالَ: **أفَلا جَعَلْتَهُ فَوْقَ الطَّعامِ كَيْ يَراهُ النَّاسُ، مَن غَشَّ فليسَ مِنِّي**"[2]

يرشدنا الحديث الشريف إلى أن الواجب على المؤمن أن ينصح لأخيه المسلم، وأن يؤدي الأمانة، وأن يحب له الخير كما يحبه لنفسه، وليس من ذلك أن يغشه في المعاملة، ويخدعه في المعاملة، فإن هذا يخالف ما أوجب الله عليه، وهذا الحكم يشمل خداع الأفراد وغشهم عبر الوسائل الرقمية بأي وسيلة كانت.

3. الربا والاحتيال المالي

الربا من أكبر الكبائر، وقد توعد الله عليه بالعقوبات العظيمة، وقد حرمت الشريعة الإسلامية التعامل بالربا مهما كانت الوسائل المستخدمة، أو أي نوع من التحايل على الربا كما يجري في كثير من المعاملات المالية، ودليل حرمة الربا في القرآن الكريم قوله تعالى: "**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا**" (سورة البقرة، آيه 275)

وفي السنة النبوية: "**عَنَ رَسولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّمَ آكِلَ الرِّبَا، وَمُؤْكِلَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَشَاهِدَيْهِ، وَقالَ: هُمْ سَوَاءٌ**"[3]

ومن افرازات التحول الرقمي العملات المشفرة، التي قد تكون محل شبهة إذا استخدمت بطرق غير مشروعة ويعتريها شبهة الربا، فينطبق عليها حكم حرمة الربا إذا كانت غير موافقة لأحكام الشريعة الإسلامية.

رابعا: مكافحة جرائم المال والأعمال الرقمية

بعد عرض الحكم الشرعي للجرائم المالية لابد من بيان آليات مكافحة تلك الجرائم وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية.

رابعًا: مواجهة جرائم المال والأعمال في ظل التحول الرقمي

1. تعزيز التشريعات والقوانين

[1] البخاري، 2023، ح 6782
[2] مسلم، 2014: ح 102
[3] مسلم، 2014: ح1598

أدى التطور التكنولوجي والعصر الرقمي إلى سهولة الحصول على المعلومات وإنفاذ المعاملات دون التقيد بالمكان أو الزمان، مما أدى إلى سهولة انتشار الجريمة المالية، الأمر الذي جعل من الضروري إيجاد آليات لمكافحة الجريمة الرقمية، وكان لابد بداية من وضع إطار قانوني وبيئة قانونية التي يتم من خلالها إنفاذ المعاملات والتصرفات اليومية داخل المجتمع، من خلال تطوير قوانين تتماشى مع التطورات التكنولوجية[1].

2.تطبيق أنظمة أمان سيبراني قوية

حيث أن الأمن السيبراني يشمل مجموعة من السياسات والتقنيات التي تستهدف الوقاية من الهجمات والحفاظ على سلامة الأنظمة الرقمية وبناء حاجز ضد التهديدات السيبرانية المتزايدة من خلال استخدام برامج مكافحة الفيروسات، وجدران الحماية، وتحديثات البرمجيات، فالاستثمار في تقنيات التشفير والحماية من وسائل مكافحة الجرائم المالية[2].

3. التوعية الرقمية

من خلال تثقيف الأفراد والشركات حول مخاطر الجرائم الإلكترونية، باتباع عدة وسائل كإقامة المحاضرات والورش التوعوية، كما أن لوسائل الإعلام دور كبير في حملة التوعية من الجرائم الرقمية.

4. التعاون الدولي

تظهر أهمية التعاون الدولي بين الجهات الوطنية والجهات الخارجية والدولية على المستوى الإقليمي والعالمي في مجال مكافحة الجرائم المالية التي افرزها التحول الرقمي كجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال تبادل المعلومات والخبرات بين الدول لمكافحة الجرائم العابرة للحدود، وتنمية وتطوير التعاون والتواصل بين المكونات الوطنية لمنظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الدولي، والمنظمات العالمية والجهات الدولية[3].

خامسًا: وسائل مكافحة الجرائم الرقمية في ضوء الشريعة الإسلامية

1.تعزيز الوعي الشرعي

من خلال نشر التوعية بالأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات الرقمية، وإقامة الورش والمحاضرات التوعوية، وبيان الحكم الشرعي في المعاملات المستجدة.

2. سن القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية

من خلال وضع تشريعات تمنع الاحتيال الرقمي وتحفظ حقوق الأفراد.

3. استخدام التقنية لمكافحة الجريمة

كتطبيق أنظمة تحقق موثوقة تمنع التعدي والسرقة، وتكشف الاحتيال المالي

4. تعزيز القيم الأخلاقية

[1] علي، 2021
[2] عنتر، 2023
[3] وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب، 2024

ترسيخ وتعميق القيم الأخلاقية لدى الأفراد، وخاصة أن من أهم مبادئ الشريعة الإسلامية الأخلاق، ويجب التأكيد على الأمانة والمسؤولية في استخدام التكنولوجيا، في ظل التحول الرقمي في كافة المجالات.

في ظل التحول الرقمي، أصبح من الضروري التعامل بجدية مع جرائم المال والأعمال ومكافحتها بكافة الوسائل المتاحة والمشروعة، نظرًا لآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع، وهذا يتطلب تعاونًا شاملًا بين الحكومات والمؤسسات لتطوير حلول تقنية وتشريعية، وتعزيز الوعي بمخاطر الجرائم الرقمية لضمان بيئة اقتصادية آمنة ومستدامة.

نتائج وتوصيات

أولًا: النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1-لجرائم المال والأعمال آثار كبيرة على اقتصاد الدول، وخاصة على الأزمات الاقتصادية، كونها تمتاز بالبعد الدولي العابر للحدود.

2-التحول الرقمي له دور كبير في انتشار واسع للجرائم المالية عبر الانترنت، وتسهيل عمليات غسيل الاموال

ثانيًا: التوصيات

وبناءً على ما تم التوصل إليه من نتائج توصي الدراسة بما يلي:

1-لابد من العمل على مكافحة الجرائم المالية الرقمية من خلال عدة وسائل، أهمها سن قوانين صارمة، والتوعية الرقمية، وتعزيز التعاون الدولي.

2-المجتمعات الإسلامية بحاجة إلى إطار شرعي متين للتعامل مع جرائم المال والأعمال الرقمية، يجمع بين الأحكام الشرعية والتقنيات الحديثة لمواجهة التحديات الجديدة.

المراجع

- أحمد حسن أبو الحسن، **مدى تأثير الرقمنة على خطورة الجرائم الاقتصادية**، مجلة جامعة أسوان للعلوم الإنسانية، المجلد 4، العدد (1)، ص ص 24- 40 ، 2024.
- احمد عنتر، **تقنيات الأمن السيبراني والتحديات المستقبلية**، على شبكة الانترنت 4\12\2023، https://www.aljazeera.net/tech/2023/12/4/
- تقرير مؤشر الجريمة المنظمة العالمي، (2023)، Global Initiative Against Transnational Organized Crime
- ذياب موسى البداينة، **الجرائم الالكترونية المفهوم والأسباب، الملتقى العلمي "الجرائم المستحدثة في ظل المتغيرات والتحولات الاقليمية والدولية**، كلية العلوم الاستراتيجية، الأردن، 2014.
- رزق سعد علي، **انعكاسات التحول الرقمي على السياسة الجنائية المعاصر**، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 7، العدد (2)، ص ص 151- 243، 2021.
- رمضان علي دسوقي، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجرائم الاقتصادية**، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد 38، العدد (6)، ص ص 605- 681، 2022.
- عبدالله دغش العجمي، **المشكلات العملية والقانونية للجرائم الالكترونية دراسة مقارنة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2014.
- عمر خليف غرايبة، **غسل الأموال و آثاره الاقتصادية والسياسية والاجتماعية**، صحيفة الرأي، على شبكة الانترنت، https://alrai.com/article/10784170 ،2023\6\6
- علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية**، دار ابن قتيبة، الكويت، ط1، 1989
- كامل السعيد، **شرح قانون العقوبات الجرائم الواقعة على الأموال**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2014 .
- محمد بن إسماعيل البخاري، **صحيح بخاري**، دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، ط2، 2013م.
- مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم**، شركة القدس، القاهرة، مصر، ط1، 2014م.
- مصطفى زيكيو، **حجم الجرائم الاقتصادية والمالية في الجزائر**، حوليات جامعة الجزائر1، العدد (32)، الجزر الرابع، ص ص 165- 181، 2018.
- مصطفى أمين، **التحول الرقمي في الجامعات الرسمية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة**، مجلة الإدارة التربوية، العدد (11)، 2018.
- نبيلة لعريد، **دراسة تحليلية حول الآثار الاقتصادية والمالية الدولية الناتجة عن جرائم نظم المعلومات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 6، العدد (11)، ص ص 188- 201، 2016.
- هيام الزعبي، **دور المصارف الاسلامية في مكافحة الارهاب**، مجلة قضايا التطرف والجماعات المسلحة، مجلد 5، العدد (14)، ص ص 176- 187، 2024.

●وحـدة مكافحـة غسـل الأمـوال وتمويل الارهـاب، **التعـاون المحلي والـدولي**، على شـبكة الانترنت، تـاريخ الاطـلاع 2\12\2024، https://www.amlu.gov.jo/Ar/Pages/%D8%

English references

●Al Badayneh, D. (2013**). Human Behavior: When and where virtual Society meets physical Society?**. European Journal of Science and Theology, February 2013, Vol.9, No.1, 3-17

●Halder, D., & Jaishankar, K. (2011**): Cyber crime and the Victimization of Women: Laws, Rights, and Regulations**. Hershey, PA, USA: IGI Global. ISBN 978-1-60960-830-9

●Leukfeldt, R. and Veenstra S., & Stol W.,(2013**). High Volume Cyber Crime and the Organization of the Police: The results of two empirical studies in the Netherlands**. International Journal of Cyber Criminology (IJCC) ISSN: 0974 – 2891 January – June 2013, Vol 7 (1): 1–17

La création des organisations internationales : Exploration de l'histoire et du cadre juridique

The Creation of International Organizations: Exploration of History and the Legal Framework.

KHALOUK Hicham

خلوق هشام

Professeur Habilité à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales Ain Chock, Casablanca

Résumé :

Il est manifeste que l'émergence et l'évolution des organisations internationales sont étroitement liées à l'évolution du droit international.

Sur le plan historique, l'apparition et le développement des organisations internationales sont intrinsèquement liés à une série d'étapes significatives qui ont façonné leur création et leur évolution au fil du temps.

Sur le plan juridique, la création d'une organisation internationale est formalisée par un traité. En effet, lorsque les Etats acceptent de créer une organisation internationale, ils traduisent cet accord dans un instrument juridique qui constitue l'acte constitutif.

Cet article contribue à la compréhension du phénomène des organisations internationales intergouvernementales, en examinant leur évolution historique et leur cadre juridique.

Mot clés :

Organisations internationales, historique, juridique, acte constitutif.

Abstract :

It is clear that the emergence and evolution of international organizations are closely linked to the evolution of international law.

Historically, the appearance and development of international organizations are intrinsically tied to a series of significant steps that have shaped their creation and development over time.

Legally, the creation of an international organization is formalized through a treaty. Indeed, when states agree to create an international organization, they translate this agreement into a legal instrument that constitutes the founding act.

This article contributes to the understanding of the phenomenon of intergovernmental international organizations by examining their historical evolution and legal framework.

key words :

International organizations, history, legal aspects, founding act.

Introduction

Il n'existe pas de définition simple des organisations internationales, ni de théorie définitive pour en rendre compte. Cependant, on peut les définir comme « une association d'Etats établie par accord entre ses membres et dotée d'un appareil permanent d'organes assurant leur coopération dans la poursuite des intérêts communs qui les ont déterminés à s'associer »[1].

L'organisation internationale intergouvernementale est ainsi un sujet dérivé du droit international, issu des Etats, et secondaire par rapport au sujet primaire qu'est l'Etat[2]. Elle découle donc de la volonté des Etats qui décident de créer une organisation internationale en adoptant un traité constitutif[3]. Le traité est un accord conclu par écrit entre sujets du droit international, destiné à produire des effets juridiques et régi par le droit international[4]. L'acte juridique portant la création d'une organisation internationale est donc un traité, et à ce titre, il est régi par les Conventions

[1] - Michel Virally, L'Organisation mondiale, Paris, Armand Colin, 1972, p. 26.
[2] - Martin-Bidou Pascale, « Fiche 12. La création des organisations internationales », dans : Fiches de Droit international public. Rappels de cours et exercices corrigés, sous la direction de MARTIN-BIDOU Pascale. Paris, Ellipses, « Fiches », 2017, p. 56-59. URL : https://www.cairn.info/fiches-de-droit-international-public--9782340019812-page-56.htm
[3] - Martin-Bidou Pascale, op. cit.
[4] - Benjamin Mulamba Mbuyi, Introduction à l'étude des sources modernes du droit international public, Presses Université Laval, Bruylant, 1999, p.67.

deVienne du 23 mai 1969 sur le droit des traités, ainsi que par celle du 21 mars 1986 concernant le droit des traités entre Etats et organisations internationales, ou entre organisations internationales[1].

L'émergence des organisations internationales trouve ses racines dans les besoins de la communauté internationale de répondre à des défis communs et d'établir des mécanismes de coopération et de régulation. Très tôt, les Etats ont entretenu des rapports de concertation et de coopération, se traduisant d'abord par un aspect inorganique à travers des rencontres épisodiques ou régulières de leurs représentants, et même des traités, avant de se traduire par un aspect organique[2]. Les premières manifestations de cette coopération remontent au 19e siècle et au début du 20e siècle.

Aujourd'hui, les organisations internationales jouent un rôle déterminant dans la promotion de la coopération, en fournissant des plateformes pour la résolution des conflits, la négociation de traités, et en favorisant la coordination sur des enjeux tels que le changement climatique, la santé, les droits de l'homme, etc.

Dans cette étude, nous examinerons les principales étapes historiques qui ont contribué à la création et au développement des organisations internationales, ainsi que les processus juridiques impliqués dans leur établissement. L'objectif de l'étude est d'explorer les réponses aux questions suivantes :

- Quelles sont les principales étapes historiques ayant conduit à la création et au développement des organisations internationales ?
- Quels sont les processus juridiques associés à la création d'une organisation internationale ?

L'étude s'articule autour d'une démarche binaire :

I- Les étapes historiques : l'histoire de la création des organisations internationales

II- Les étapes juridiques : la nature conventionnelle d'une organisation internationale

[1] - Jean-Claude Tcheuwa, Les organisations internationales africaines : regards croisés et défis contemporains, L'Harmattan, Paris, 2022, p. 48.
[2] - Agnès Gautier-Audebert, Le droit des relations internationales en tableaux, Ellipses, Paris, 2021, p. 118.

I-Etapes historiques : L'histoire de la création des organisations internationales

La rétrospective sur l'histoire de la création des organisations internationales permettra une analyse approfondie de leur développement et de leur évolution, retracée à travers plusieurs étapes.

A.La première étape : les précurseurs

L'histoire des organisations internationales est étroitement liée à celle du droit international public. Selon certains historiens, la quête de la paix remonte à l'Antiquité[1]. Il convient de rappeler que, dès cette époque, les sociétés humaines établies sur des territoires distincts ont structuré les relations et interactions qu'elles entretenaient[2]. La diplomatie s'est progressivement imposée comme une activité courante, et les échanges entre les peuples se sont intensifiés et diversifiés[3].

L'un des premiers traités internationaux est le traité de la Perle, conclu vers 1278 ou 1280 avant notre ère entre Ramsès II, souverain de l'Egypte connu sous le nom de "Ramsès le Grand", et Hattusili III, roi des Hittites. Ce traité, qui instituait une alliance défensive, est souvent cité comme le plus ancien document diplomatique connu[4].

Cependant, c'est avec l'essor des cités grecques à partir du Ve siècle avant notre ère que les règles internationales ont réellement commencé à se multiplier et à se diversifier, intégrant des pratiques comme l'arbitrage, la diplomatie, la protection consulaire et la conclusion de traités. Les Grecs opposaient deux mondes : le monde civilisé et le monde barbare. Une idée embryonnaire de communauté hellénique, regroupant les cités grecques partageant une même culture, civilisation et religion, commençait à émerger[5].

---

[1] - Saïdou Nourou Tall, Droit des organisations internationales africaines: théorie générale, droit communautaire comparé, droit de l'homme, paix et sécurité, Harmattan, Paris, 2015, p. 25.
[2] - Karim Benyekhlef, Une possible histoire de la norme: les normativités émergentes de la mondialisation, Ed Thémis, Québec, Canada, 2008, p.561.
[3] - La Clavière Mauldé, La diplomatie au temps de Machiavel (en trois volumes), tome I, Paris, 1892, p. 1.
[4] - Abdelaziz Riziki Mohamed, La diplomatie en terre d'Islam, L'Harmattan, Paris, 2005, p. 12.
[5] - Saïdou Nourou Tall, op.cit. p. 26.

Rome a repris une grande partie de l'héritage grec et l'a enrichi davantage. Toutefois, les règles internationales, qui ont continué à se développer de manière hétérogène au cours du Moyen Age[1], restaient souvent imposées par le plus puissant et ne formaient pas un système cohérent[2].

En 1623, le moine français Emeric Crucé proposa que tous les dirigeants du monde, y compris ceux en dehors de l'Europe, intègrent une alliance pour résoudre pacifiquement les différends internationaux par la médiation, au sein d'un conseil mondial siégeant dans un lieu neutre[3]. Dans le prolongement de cette idée, on peut affirmer que les bases fondamentales de la société et du droit international contemporain se sont posées en Europe, à la suite de la guerre de Trente Ans[4]. Les traités de Westphalie de 1648 sont traditionnellement considérés comme l'acte fondateur du droit international moderne[5]. Ils ont établi les bases juridiques d'une société internationale composée d'Etats souverains et égaux, ne reconnaissant plus aucune autorité supérieure.

Parmi les précurseurs de ces idées, il convient de mentionner l'abbé de Saint-Pierre et Emmanuel Kant, qui ont joué un rôle clé. Ces penseurs rêvaient de l'instauration d'un gouvernement mondial, comprenant des institutions capables de prévenir et de résoudre les conflits d'intérêt commun entre leurs membres, à l'image des structures des Etats[6]. Cependant, leurs appels en faveur d'une organisation structurée de la société internationale sont longtemps restés confinés au domaine doctrinal. Malgré tout, ils ont influencé une opinion publique de plus en plus favorable à l'idée d'une paix universelle. Ce n'est qu'avec les progrès techniques et scientifiques, ainsi que l'interdépendance économique croissante, que les gouvernements ont pris conscience de la nécessité de créer des organisations internationales, mettant ainsi en lumière les avantages d'une concertation mondiale[7].

B.La deuxième étape : de 1815 à 1914

[1] - Qui s'étend du Ve siècle au XVe siècle, soit environ 1000 ans.
[2] - Quelles sont les origines du droit international ?
https://www.vie-publique.fr/fiches/269873-quelles-sont-les-origines-du-droit-international
[3] - Saïdou Nourou Tall, op.cit. p. 26.
[4] - qui s'est déroulée de 1618 à 1648.
[5] - Zarka jean-Claude, Droit international public, 3e édition Ellipses, Paris, 2015, p. 5.
[6] - Saïdou Nourou Tall, op.cit. p. 26.
[7] - Ibid. p. 27.

La création des organisations internationales doit beaucoup aux idées formulées par des penseurs anciens, qui aspiraient à voir émerger des regroupements d'Etats pour promouvoir la coopération et la paix. Cependant, ces idées ne se sont concrétisées qu'à partir du XIXe siècle, avec l'apparition des premières organisations internationales[1].

Le XIXe siècle a été marqué par la montée des nationalismes et les avancées technologiques. Il se caractérise également par la volonté des Etats européens de trouver des moyens d'établir durablement la paix sur le continent. Cette ambition a conduit à la formation d'une société internationale initialement limitée à l'Europe occidentale, mais qui s'est progressivement élargie à d'autres régions du monde[2]. Les premières initiatives ont pris la forme de commissions fluviales internationales, telles que la Commission centrale pour la navigation sur le Rhin (1815) et la Commission européenne du Danube (1856) [3]. Ces commissions visaient à rationaliser l'exercice de la liberté de navigation et à gérer les infrastructures hydrauliques communes sur ces fleuves internationaux[4].

Parallèlement, des organisations internationales à caractère technique ont vu le jour en lien avec les progrès technologiques de l'époque. Parmi les exemples les plus notables figurent[5]:

-1865 : Création de l'Union télégraphique internationale (UTI), devenue en 1932 l'Union internationale des télécommunications (UIT).

-1873 : Création de l'Organisation météorologique internationale (OMI), devenue en 1950 l'Organisation météorologique mondiale (OMM).

-1874 : Création de l'Union générale des postes, rebaptisée en 1878 Union postale universelle (UPU).

-1875 : Création du Bureau international des poids et mesures (BIPM).

---

[1] - Ibid. p. 25.
[2] - Ibid. p. 28.
[3] - Mwayila Tshiyembe, Organisations internationales : Théorie générale et étude de cas, L'Harmattan, Paris, 2012, p. 11.
[4] - Saïdou Nourou Tall, op.cit. p. 31.
[5] - Mwayila Tshiyembe, op.cit. p. 11.

-1883 : Création de l'Union pour la protection de la propriété industrielle (UPPI).

-1884 : Fondation de l'Union pour la protection de la propriété littéraire et artistique (UPLA), intégrée en 1976 à l'Organisation mondiale de la propriété intellectuelle (OMPI).

Ces premières organisations internationales témoignent de la reconnaissance croissante des avantages d'une coopération institutionnalisée pour gérer les enjeux techniques et économiques communs entre les Etats.

C.La troisième étape : la période de l'entre-deux-guerres

Cette période se distingue par l'institutionnalisation progressive de la société internationale. En effet, le traumatisme de la Première Guerre mondiale a ouvert la voie à une véritable révolution, avec la constitution d'un pouvoir international supérieur aux Etats. C'est dans ce contexte qu'a été créée, pour la première fois, une organisation à vocation universelle[1]. S'appuyant sur l'idée de « police des nations » proposée en 1910 par l'avocat français Léon Bourgeois, puis développée en 1918 par le président américain Woodrow Wilson, le Pacte de la Société des Nations (SDN) fut intégré au traité de Versailles, signé en juin 1919 par 32 Etats[2].

La sécurité et la paix devinrent l'objectif principal de cette organisation internationale. Non seulement la guerre était condamnée, mais la sécurité ne dépendait plus des incertitudes, souvent risquées, de l'équilibre des puissances. Elle reposait, au contraire, sur un déséquilibre volontaire des forces, unies par les membres de la SDN contre tout agresseur potentiel, ce qui constituait une forme de sécurité « concertée »[3].

Cependant, le refus du Sénat des Etats-Unis de ratifier le traité de Versailles, et donc le Pacte de la SDN qui y était inclus, porta un coup sévère à la notion de « communauté internationale » en cours d'institutionnalisation. L'absence des Etats-Unis affaiblissait non seulement la crédibilité des décisions prises par la SDN et l'efficacité dissuasive de son mécanisme de sanctions, mais elle compromettait également sa vocation universelle[4].

---

[1] - Saïdou Nourou Tall, op.cit. p. 32.
[2] - Bénédicte Beauchesne, Relations internationales 2022-2023, Ellipses, Paris, 2021, p. 74.
[3] - Guillaume Devin, Les organisations internationales : entre intégration et différenciation, Armand Colin, 2022, p. 197.
[4] - Ibid. p. 32.

Malgré ses faiblesses et son incapacité à gérer les crises politiques, économiques et monétaires qui allaient conduire à un second conflit mondial, la SDN a marqué un tournant décisif dans l'histoire des organisations internationales. Elle représente la première tentative de l'histoire visant à instaurer une organisation politique regroupant les Etats, dotée d'organes permanents, d'une compétence générale et d'une vocation universelle[1]. Elle symbolisait ainsi une ambition majeure : prévenir les conflits et promouvoir la coopération entre les nations[2].

Parallèlement, d'autres organisations internationales virent le jour à la même époque, notamment la Cour Permanente de Justice Internationale (CPJI), dont le statut fut adopté par l'Assemblée de la SDN en décembre 1920, ainsi que la Commission internationale de la navigation aérienne, créée par la Convention sur la navigation aérienne du 13 octobre 1919, considérée comme l'ancêtre de l'Organisation de l'Aviation Civile Internationale (OACI)[3].

D.La quatrième étape : depuis la fin de la deuxième guerre mondiale

Bien que la Société des Nations n'ait pas réussi à prévenir la Seconde Guerre mondiale, elle a jeté les bases conceptuelles de la création des Nations Unies. La Charte de l'ONU fut adoptée lors de la Conférence de San Francisco le 26 juin 1945 et est entrée en vigueur le 24 octobre 1945[4].

La nouvelle organisation poursuit des objectifs inscrits dans le préambule de sa Charte, notamment le maintien de la paix. En vertu du Chapitre VII de la Charte, le Conseil de sécurité peut autoriser un Etat ou un groupe d'Etats à recourir à la force contre un autre Etat pour mettre fin à une agression avérée. Il peut également s'appuyer sur des organisations régionales de sécurité pour atteindre cet objectif. Par ailleurs, l'ONU s'engage en faveur de la promotion des droits de l'homme[5], du développement économique et social, ainsi que du renforcement des relations entre Etats souverains[6]. L'organisation constitue un véritable forum international permettant aux représentants des

[1] - Ibid. p. 30.
[2] - Ibid. p. 32.
[3] - Mwayila Tshiyembe, op.cit. p. 12.
[4] - Ibid. p. 12.
[5] - Xavier Pacreau, Manon-Nour Tannous, Relations Internationales, La documentation Française, Paris, 2020, p. 39.
[6] - Séroussi Roland, Introduction aux relations internationales, Dunod, Paris, 2010, p. 39.

Etats de se rencontrer, de dialoguer et de négocier à divers niveaux. Elle joue également un rôle central dans l'élaboration et l'adoption de grandes conventions internationales couvrant des domaines variés[1].

Ainsi, une nouvelle dynamique a été insufflée au développement des organisations internationales. Depuis les premières unions administratives jusqu'aux organisations mondiales et régionales, en passant par les institutions spécialisées, le paysage s'est considérablement élargi[2]. Dans le sillage de l'ONU, de nombreuses organisations internationales ont vu le jour, au point que certains analystes parlent d'une véritable prolifération des organisations internationales[3]. Aujourd'hui, rares sont les secteurs d'activité qui ne sont pas couverts par le champ d'action d'une ou, souvent, de plusieurs organisations internationales. Ces dernières multiplient les partenariats, parfois coopératifs, parfois compétitifs, et participent à une forme de globalisation des enjeux, notamment en matière de sécurité, d'environnement et de droits humains[4].

Dans un monde façonné par la libéralisation des échanges et la mondialisation de l'information, aucun domaine de l'activité humaine n'échappe désormais à la nécessité de concertation à l'échelle planétaire. Chaque nouveau problème finit par engendrer, à plus ou moins long terme, une nouvelle instance internationale désignée, selon les circonstances, comme un forum, un conseil, un groupe, un comité, un programme, une commission, un haut-commissariat, une union ou une organisation. Jamais les formes de coopération n'ont été aussi diverses, ni les institutions internationales aussi nombreuses[5].

II-Etapes juridiques : La nature conventionnelle d'une Organisation Internationale

La création d'une organisation internationale est généralement formalisée par un acte constitutif. Avant de détailler les différentes étapes de l'élaboration de cet acte, nous examinerons ses caractéristiques.

[1] - Xavier Pacreau, Manon-Nour Tannous, op. cit. p. 39.
[2] - Guillaume Devin, op.cit. p. 54.
[3] - Mwayila Tshiyembe, op.cit. p. 12.
[4] - Guillaume Devin, op.cit. p. 54.
[5] - Ibid. p. 5.

A.Les caractéristiques de l'acte constitutif des organisations internationales

L'acte constitutif est un traité d'un type particulier. Il constitue l'acte fondateur de l'organisation internationale, lui confère des structures permanentes, institue des organes, établit des règles de fonctionnement et délimite les compétences en fonction des objectifs de l'organisation[1]. Il se caractérise par plusieurs traits distinctifs qui permettent de mieux comprendre sa nature et son impact.

1.Différentes appellations

L'acte créateur d'une organisation résulte d'une décision commune de plusieurs Etats, exprimée dans un accord dont l'appellation peut varier selon les organisations[2]. En effet, le terme « traité » a un sens très général, et certains traités portent des noms spécifiques, tels que charte, constitution, statut, convention ou encore acte constitutif. Ces termes sont traditionnellement utilisés dans le langage juridique, sans que des différences juridiques significatives ne les distinguent[3].

Voici quelques exemples :

-Le **Pacte** de la Société des Nations.

-La **Charte** des Nations Unies.

-L'**Acte constitutif** de l'Organisation pour l'alimentation et l'agriculture.

-La **Convention** de l'Organisation mondiale de la propriété intellectuelle.

-Le **Statut** de l'Agence internationale de l'énergie atomique.

-La **Constitution** de l'Organisation internationale du travail.

---

[1] - Djuma Etienne Galilée, la personnalité juridique des organisations internationales. https://www.leganet.cd/Doctrine.textes/DroitPublic/ONG/Quiddelapersonnalitejuridiquedesorganisationsinternationales.Djuma%202020.pdf

[2] - Benjamin Mulamba Mbuyi, Introduction à l'étude des sources modernes du droit international public, Op. Cit. p. 51.

[3] - Gautier-Audebert Agnès, « Leçon 7. Les fondements des organisations internationales », dans : Leçons de Droit international public. Sous la direction de GAUTIER-AUDEBERT Agnès, GAUTIER-AUDEBERT Agnès. Paris, Ellipses, « Leçons de Droit », 2017, p. 66-75. https://www.cairn.info/lecons-de-droit-international-public--9782340019324-page-66.htm

-Le **Traité** de Lisbonne de l'Union européenne.

En résumé, la charte, l'acte constitutif, le pacte, la convention, le statut ou le traité sont autant de moyens par lesquels un Etat exprime sa volonté de s'engager dans des relations harmonieuses au sein de la communauté internationale à laquelle il appartient. Par ces instruments, l'Etat s'engage unilatéralement à respecter ses obligations envers d'autres Etats et envers les organisations internationales[1].

2.Une base interétatique et volontaire

Les organisations internationales tirent à l'origine leur légitimité des Etats. La reconnaissance par ces derniers demeure une condition nécessaire à la légitimité actuelle de ces organisations[2]. Elles se composent exclusivement d'Etats indépendants et souverains, ce qui les distingue des organisations non gouvernementales (ONG)[3]. C'est lors de conférences internationales que les Etats décident de créer une organisation internationale afin d'institutionnaliser leur coopération[4].

Plus précisément, c'est le traité constitutif qui exprime la volonté des Etats parties et définit les compétences, les objectifs, les principes, les moyens d'action, les conditions d'entrée en vigueur, les modalités d'interprétation, de révision ou d'amendement, ainsi que les conditions d'adhésion des membres, les privilèges et immunités, etc. Cette volonté, formalisée dans un traité multilatéral conclu entre plusieurs Etats[5], engage les parties selon le principe de *pacta sunt servanda*[6].

---

[1] - Benjamin Mulamba Mbuyi, Introduction à l'étude des sources modernes du droit international public, op.cit. p. 51.
[2] - Jean-Marc Coicaud, « Réflexions sur les organisations internationales et la légitimité internationale : contraintes, pathologies et perspectives » Revue internationale des sciences sociales 2001/4 (n° 170), p.573.
[3] - Séroussi Roland, op. cit. p. 36.
[4] - Djuma Etienne Galilée, op. cit.
[5] - Mwayila Tshiyembe, Organisations internationales : Théorie générale et étude de cas, L'Harmattan, 2012, Paris, p. 13-14.
[6] - Locution latine affirmant le principe majeur selon lequel « les pactes doivent être respectés ».

Ce principe, affirmé par l'article 26 de la Convention de Vienne, stipule que « tout traité en vigueur lie les parties et doit être exécuté par elles de bonne foi »[1]. Toutefois, cette obligation s'applique uniquement dans les limites et pour les objectifs librement acceptés par les Etats (caractère conventionnel)[2].

L'expression de la volonté d'un Etat d'intégrer une organisation découle soit de la ratification de l'acte constitutif pour les membres originaires - indépendamment de leur participation à la conférence préparatoire de négociation-, soit de l'adhésion pour les Etats non originaires[3]. Cette procédure d'adhésion permet à un Etat qui n'a pas signé le texte initial d'un traité de manifester en une seule fois son engagement.

Dans certains cas, les Etats membres peuvent décider de mettre fin à une organisation internationale. Ainsi, la dissolution d'une organisation dépend également de la volonté collective des Etats.

B.De la négociation à l'entrée en vigueur : Les étapes importantes de l'élaboration d'un acte constitutif

L'acte constitutif établit un ordre juridique hiérarchisé, dont il constitue le sommet en tant que charte fondatrice. Cette charte est élaborée en plusieurs phases. Nous examinerons les étapes essentielles de l'élaboration d'un acte constitutif, depuis la phase de négociation jusqu'à son entrée en vigueur.

1.La négociation

Les actes constitutifs sont préparés au moyen de négociations. Le droit de négocier constitue l'un des attributs essentiels de la souveraineté nationale, et son exercice est régi exclusivement par le droit interne de chaque Etat[4]. Ces négociations sont menées par les représentants des Etats, dûment mandatés (les plénipotentiaires). Les négociateurs

[1] - Article 26 de la Convention de Vienne de 1986 sur le droit des traités entre Etats et organisations internationales, ou entre organisations internationales.
[2] - Mwayila Tshiyembe, op.cit. p. 14.
[3] - Raymond Ranjeva, Charles Cadoux, Droit international public, EDICEF, 1992, p. 105.
[4] - Carlos Calvo, Dictionnaire manuel de diplomatie et de droit international public et privé, The Lawbook Exchange, Ltd., New Jersey 2009, p.427.

doivent présenter des documents attestant de leurs compétences (lettres de pleins pouvoirs[1]). Cependant, les Conventions de Vienne prévoient que certaines personnes n'ont pas besoin de prouver leur habilitation : il s'agit des chefs d'Etat, des ministres des Affaires étrangères et des chefs de missions diplomatiques[2].

De nos jours, en raison de l'élargissement de la société internationale, les négociations se déroulent le plus souvent à l'initiative, puis sous l'égide, d'une conférence internationale organisée par une organisation internationale, principalement l'ONU ou des institutions spécialisées[3].

2.La rédaction : le contenu de l'acte constitutif

Lorsque les parties à une négociation parviennent à un accord, le texte est adopté. Celui-ci comprend généralement un préambule, des articles et, éventuellement, des annexes.

Après le titre, un traité débute souvent par un préambule, considéré comme sa vitrine. Il expose les éléments suivants : le cadre général du traité, les principes, les motifs ayant conduit les parties[4] à conclure l'accord, et parfois l'objectif poursuivi. Le préambule peut également mentionner le nom des parties, souvent désignées comme « les Hautes Parties contractantes », ainsi que les noms des négociateurs, etc.[5]

Le dispositif (ou corps du traité) contient les clauses matérielles convenues par les parties, aussi appelées dispositions de fond. Il est structuré en articles, qui sont eux-mêmes subdivisés en paragraphes ou alinéas. Ces articles,

---

1 - Selon l'article 2 de la Convention de Vienne de 1986 : « L'expression 'pleins pouvoirs' s'entend d'un document émanant de l'autorité compétente d'un Etat ou de l'organe compétent d'une organisation internationale et désignant une ou plusieurs personnes pour représenter l'Etat ou l'organisation pour la négociation, l'adoption ou l'authentification du texte d'un traité, pour exprimer le consentement de l'Etat ou de l'organisation à être lié par un traité ou pour accomplir tout autre acte à l'égard du traité ».

2 - Marc de Montpellier, Introduction au droit international public, Exposés au CUF - МГУ Moscou, Mars 2012, p. 16.

3 - Abdelhalim Larbi, Cours de Droit international public, Université Sidi Mohamed ben Abdellah Faculté des sciences juridiques économiques et sociales FES, Semestre 2, Filière Droit, Année universitaire 2015-2016.

4 - Selon l'article 2 de la Convention de Vienne de 1986 : « L'expression 'partie' s'entend d'un Etat ou d'une organisation internationale qui a consenti à être lié par le traité et à l'égard duquel le traité est en vigueur ».

5 - Claude Schenker, Guide de la pratique en matière de traités internationaux, Confédération suisse, département fédéral des affaires étrangère, 2015, p. 12.

parfois regroupés en sections, chapitres ou parties, sont numérotés en chiffres arabes, et plus rarement en chiffres romains. Le dispositif suit une organisation logique, comprenant dans l'ordre les dispositions générales, les dispositions spéciales et les clauses finales[1].

3.**La signature**

La signature d'un traité équivaut à une approbation préliminaire et n'entraîne pas d'obligations juridiquement exécutoires. Elle exprime toutefois l'intention d'un Etat d'examiner le traité au niveau national et d'envisager sa ratification. La Convention de Vienne distingue entre les accords en forme simplifiée et les traités conclus en forme solennelle[2].

Dans le cas des accords en forme simplifiée, la signature par les Etats est définitive et suffit à engager les parties. En revanche, pour les traités en forme solennelle, l'expression de la volonté de l'Etat de se lier juridiquement doit se faire par le biais de la ratification, seule procédure à même d'engager l'Etat sur le plan juridique[3].

4.**la ratification**

Une fois signés, les actes constitutifs doivent généralement être ratifiés par les Etats, conformément à leurs règles constitutionnelles respectives, pour acquérir une force obligatoire et devenir de véritables traités internationaux[4]. Cette procédure est souvent prévue dans les dispositions finales des actes constitutifs des organisations. Par exemple, l'article 110, paragraphe 1, de la Charte des Nations unies stipule : « La présente Charte sera ratifiée par les Etats signataires conformément à leurs règles constitutionnelles respectives. »[5].

L'expression « ratification » désigne l'acte international par lequel un Etat, par l'intermédiaire de l'autorité étatique constitutionnellement compétente[6] pour conclure des traités, exprime son consentement à être lié par un

[1] - Ibid. p. 13.
[2] - Signature, ratification et adhésion, le processus de création d'obligations impératives pour les gouvernements https://www.unicef.org/french/crc/index_30207.html
[3] - Zarka jean-Claude, op.cit. p. 12.
[4] - Benjamin Mulamba Mbuyi, Droit des traités internationaux, Harmattan,Paris, 2009, p. 1.
[5] - Agnès Gautier-Audebert, op. cit. p. 120.
[6] - Selon le droit interne de chaque Etat.

traité. Toutefois, la ratification reste un acte discrétionnaire, que l'Etat n'est pas tenu d'exécuter[1]. A titre d'exemple, la Russie a signé le Statut de la Cour pénale internationale, mais a refusé ultérieurement de le ratifier. En 2016, elle a retiré sa signature et ne reconnaît désormais plus la compétence de cette cour sur son territoire.

Ainsi, la phase de ratification revêt une importance cruciale, car elle conditionne l'entrée en vigueur de l'acte constitutif, et donc l'existence même de l'organisation internationale[2].

5.L'entrée en vigueur

L'entrée en vigueur est la date à laquelle un acte constitutif prend effet, et ses dispositions deviennent contraignantes pour les Etats qui l'ont ratifié. Elle déclenche les droits et obligations découlant de la convention. La diversité des moyens mis à disposition des parties pour l'entrée en vigueur d'un acte constitutif montre qu'il n'existe pas de règles fixes en la matière, et la volonté des parties demeure déterminante[3]. Comme le stipule la Convention de Vienne : « Un traité entre en vigueur selon les modalités et à la date fixées par ses dispositions ou par un accord entre les Etats et les organisations ou, selon le cas, entre les organisations ayant participé à la négociation. »[4].

Souvent, l'entrée en vigueur n'a lieu que lorsqu'un nombre suffisamment représentatif d'Etats a ratifié le traité. Par exemple, la Convention de Rome créant la Cour pénale internationale (CPI) a exigé la ratification de 60 Etats pour son entrée en vigueur. Pour l'OMS, il fallait attendre la ratification de 26 Etats, et pour l'UNESCO, celle de 20 Etats. Parfois, les traités multilatéraux prévoient d'autres conditions supplémentaires[5].

Ainsi, la Charte des Nations unies stipule que son entrée en vigueur était subordonnée à la ratification par les cinq membres permanents du Conseil de sécurité. La Charte, signée le 26 juin 1945, est entrée en vigueur quatre mois plus tard, le 24 octobre 1945, après avoir été ratifiée par les cinq grandes puissances devant devenir membres

[1] - Article 2 de la Convention de Vienne sur le droit des traités entre Etats et organisations internationales ou entre organisations internationales de 1986.
[2] - Agnès Gautier-Audebert, op. cit. p. 120.
[3] - Claude Schenker, op. cit. p. 13.
[4] - Article 24 de la Convention de Vienne sur le droit des traités entre Etats et organisations internationales ou entre organisations internationales de 1986.
[5] - Zarka jean-Claude, op. cit. p. 15.

permanents du Conseil de sécurité, ainsi que par la majorité des autres Etats signataires, conformément aux dispositions de la Charte. En effet, bien que la date de signature puisse être retenue pour fixer un traité dans le temps, c'est la date d'entrée en vigueur qui est la plus importante, car c'est à partir de ce moment que le traité peut être invoqué pour en faire respecter le contenu. Parfois, cette date est même célébrée annuellement. Par exemple, chaque année, le 24 octobre marque la Journée des Nations Unies, commémorant l'entrée en vigueur de cette organisation mondiale[1].

Conclusion :

En résumé, il est évident que l'émergence et le développement des organisations internationales ont été marqués par des défis majeurs.

Sur le plan historique, la création des organisations internationales résulte d'une évolution juridique complexe, caractérisée par des efforts pour promouvoir la coopération et la régulation à l'échelle mondiale. Leur apparition reflète les aspirations communes de la communauté internationale et la volonté des Etats souverains de collaborer pour faire face aux défis transnationaux et promouvoir la paix, la sécurité et un développement durable.

Sur le plan juridique, chaque organisation internationale repose sur un texte constitutif, un document solennel qui fonde et délimite ses compétences. Cette charte fixe le siège de l'organisation, définit ses objectifs fondamentaux et crée les organes nécessaires à son fonctionnement, représentant ainsi sa structure[2].

Les organisations internationales ont contribué à rendre le monde des Etats un peu moins dangereux. Elles ne constituent certes pas une garantie absolue contre la violence et les conflits interétatiques, mais elles incarnent une tentative audacieuse : celle de construire la paix sur la base d'un accord collectif plutôt que sur l'équilibre des puissances[3].

---

[1] - Agnès Gautier-Audebert, Le droit des relations internationales en tableaux, Ellipses, Paris, 2021, p. 120.
[2] - Séroussi Roland, op. cit. p. 35.
[3] - Guillaume Devin, op. cit. p. 132.

Dans un monde en constante évolution, l'avenir des organisations internationales dépendra de leur capacité à s'adapter aux défis mondiaux émergents, tels que les changements climatiques, les conflits régionaux et les pandémies. Cela exigera un engagement renouvelé en faveur du respect du droit international.

Références bibliographiques

- La Convention de Vienne sur le droit des traités entre Etats et organisations internationales ou entre organisations internationales de 1986.

- Jean-Claude Tcheuwa, Les organisations internationales africaines : regards croisés et défis contemporains, L'Harmattan, Paris, 2022.

- Michel Virally, L'Organisation mondiale, Paris, Armand Colin, 1972.

- Benjamin Mulamba Mbuyi, Introduction à l'étude des sources modernes du droit international public, Presses Université Laval, Bruylant, 1999.

- Benjamin Mulamba Mbuyi, Droit des traités internationaux, Harmattan, Paris, 2009.

- Agnès Gautier-Audebert, Le droit des relations internationales en tableaux, Ellipses, Paris, 2021.

- Saïdou Nourou Tall, Droit des organisations internationales africaines: théorie générale, droit communautaire comparé, droit de l'homme, paix et sécurité, Harmattan, Paris, 2015.

- Karim Benyekhlef, Une possible histoire de la norme: les normativités émergentes de la mondialisation, Ed Thémis, Québec, Canada, 2008.

- La Clavière Mauldé, La diplomatie au temps de Machiavel (en trois volumes), tome I, Paris, 1892.

- Abdelaziz Riziki Mohamed, La diplomatie en terre d'Islam, L'Harmattan, Paris, 2005.

- Zarka jean-Claude, Droit international public, 3e édition Ellipses, Paris, 2015.

- Mwayila Tshiyembe, Organisations internationales : Théorie générale et étude de cas, L'Harmattan, Paris, 2012.

- Bénédicte Beauchesne, Relations internationales 2022- 2023, Ellipses, Paris, 2021.

- Guillaume Devin, Les organisations internationales : entre intégration et différenciation, Armand Colin, 2022.

- Xavier Pacreau, Manon-Nour Tannous, Relations Internationales, La documentation Française, Paris, 2020.

- Séroussi Roland, Introduction aux relations internationales, Dunod, Paris, 2010.

- Mwayila Tshiyembe, Organisations internationales : Théorie générale et étude de cas, L'Harmattan, Paris, 2012.

- Raymond Ranjeva, Charles Cadoux, Droit international public, EDICEF, 1992.

- Carlos Calvo, Dictionnaire manuel de diplomatie et de droit international public et privé, The Lawbook Exchange, Ltd., New Jersey 2009.

- Marc de Montpellier, Introduction au droit international public, Exposés au CUF - МГУ Moscou, Mars 2012.

- Claude Schenker, Guide de la pratique en matière de traités internationaux, Confédération suisse, département fédéral des affaires étrangère, 2015.

- Agnès Gautier-Audebert, Le droit des relations internationales en tableaux, Ellipses, Paris, 2021.

- Jean-Marc Coicaud, « Réflexions sur les organisations internationales et la légitimité internationale : contraintes, pathologies et perspectives » Revue internationale des sciences sociales 2001/4 (n° 170), p.573.

- Abdelhalim Larbi, Cours de Droit international public, Université Sidi Mohamed ben Abdellah Faculté des sciences juridiques économiques et sociales FES, Semestre 2, Filière Droit, Année universitaire 2015-2016.

- Signature, ratification et adhésion, le processus de création d'obligations impératives pour les gouvernements.

https://www.unicef.org/french/crc/index_30207.html

- Martin-Bidou Pascale, « Fiche 12. La création des organisations internationales », dans : Fiches de Droit international public. Rappels de cours et exercices corrigés, sous la direction de MARTIN-BIDOU Pascale. Paris, Ellipses, « Fiches », 2017, p. 56-59. URL : https://www.cairn.info/fiches-de-droit-international-public--9782340019812-page-56.htm

- Djuma Etienne Galilée, la personnalité juridique des organisations internationales.

https://www.leganet.cd/Doctrine.textes/DroitPublic/ONG/Quiddelapersonnalitejuridiquedesorganisationsinternationales.Djuma%202020.pdf

- Gautier-Audebert Agnès, « Leçon 7. Les fondements des organisations internationales », dans : Leçons de Droit international public. Sous la direction de GAUTIER-AUDEBERT Agnès, GAUTIER-AUDEBERT Agnès. Paris, Ellipses, « Leçons de Droit », 2017, p. 66-75.

https://www.cairn.info/lecons-de-droit-international-public--9782340019324-page-66.htm

- Quelles sont les origines du droit international ?

https://www.vie-publique.fr/fiches/269873-quelles-sont-les-origines-du-droit-international

أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأفعال الإرهابية

The Impact of Artificial Intelligence Technologies on Predicting Terrorist Acts

الأستاذ الدكتور أحمد شاكر العلاق

جامعة الكوفة - العراق

الملخص:

يمثل استخدام الذكاء الاصطناعي ثورة في مجال الأمن والحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب بكل أشكاله ومسمياته ،إذ تستفيد المؤسسات الأمنية من قدراته المتقدمة في تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر ،وتعتمد هذه التقنيات على معالجة كميات هائلة من المعلومات باستخدام خوارزميات متطورة.

ومن أبرز المجالات التي يسهم فيها الذكاء الاصطناعي في تعزيز الأمن هي المراقبة الذكية للمواقع الإلكترونية ،ووسائل التواصل الاجتماعي ،للكشف عن المحتوى المتطرف وأشخاصه وممولّيه وتحليل الصور والفيديوهات للتعرف على الأنشطة المشبوهة ،وبناء نماذج تنبؤية تساعد في توقع المخاطر المحتملة.

بالمقابل تعكف المؤسسات المختصة على تحديث وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين قدرتها على كشف التهديدات والاستجابة لها ،وتستخدم هذه الأنظمة تقنيات متقدمة في تحليل البيانات الضخمة ،واستخراج الأنماط السلوكية التي قد تشير إلى نشاطات إرهابية محتملة.

الكلمات المفتاحية) الإرهاب ,الذكاء الاصطناعي ,تحليلات ,بيانات ,أنظمة دولية(

Abstract

The use of artificial intelligence represents a revolution in the field of security, safeguarding stability, and combating terrorism in all its forms and manifestations. Security institutions benefit from its advanced capabilities in data analysis and risk prediction, relying on processing vast amounts of information using sophisticated algorithms.

Among the most prominent areas where artificial intelligence contributes to enhancing security are intelligent monitoring of websites and social media platforms to detect extremist content, identify individuals involved, and track

their financiers; analyzing images and videos to recognize suspicious activities; and building predictive models that assist in anticipating potential risks.

In parallel, specialized institutions are working on updating and developing artificial intelligence technologies to improve their ability to detect and respond to threats. These systems utilize advanced techniques in big data analysis and extract behavioral patterns that may indicate potential terrorist activities.

Keywords: Terrorism, Artificial Intelligence, Analytics, Data, International Systems

المقدمة:

في عالم اليوم تواجه المجتمعات تحديات جديدة تتعلّق بالأمن وتنظيم خصوصية الفرد ،سيّما مع تزايد مظاهر الإرهاب التي تهدد سلامة الأفراد والدول ،وفي خضم هذا السياق ارتفعت أهمية الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي كأداة حيوية لمكافحة الإرهاب بكل اشكاله ومظاهره ،إذ أنَّ قدرة الذكاء الاصطناعي على تحليل كميات ضخمة من البيانات في وقت سريع ،تتيح للأجهزة الأمنية اتخاذ قرارات مستندة إلى أدلة قوية ،مما يعزز القدرة على التنبؤ بأحداثٍ قد تكون مدمرة.

وعليه تعد مخرجات هذه التقنية من أبرز الوسائل التي تساعد في تطوير نماذج تتوقع السلوكيات المتطرفة من خلال معالجة المعلومات من مصادر متعددة ،مثل الأخبار ،ووسائل التواصل الاجتماعي ،ونشاطات الإنترنت ،يمكن لتلك النماذج اكتشاف المؤشرات المبكرة لنشاطات إرهابية محتملة .يضاف إلى ذلك دور التحليل السلوكي والنمذجة لتحديد الأنماط الشاذة التي يمكن أن تشير إلى خطرٍ وشيك ،مما يفتح آفاقًا جديدة أمام السلطات الأمنية لزيادة فعالية تدخلاتها.

ومع ذلك ،فإن تطبيق هذه التقنيات ليس خاليًا من التحديات ،وتثير الأساليب القائمة على الذكاء الاصطناعي قضايا أخلاقية تتعلق بالخصوصية ،وكيفية توجيه الموارد بشكلٍ عادلٍ ودون تمييز .كما تبرز أهمية الشفافية في كيفية استخدام البيانات لضمان عدم إساءة استخدام التقنيات أو تقويض الحريات المدنية .

إنّ الانخراط الجاد في موضوع توظيف الذكاء الاصطناعي لمكافحة الإرهاب يفتح آفاقًا جديدة للابتكار ،ويعزز من فعالية الجهود المبذولة للتصدي لهذه الظاهرة .ومع إدراك التحديات المتعلقة بالخصوصية والأخلاق ،فإن الموازنة بين الأمن والحرية تبقى ضرورة ملحة ،ولذا فإن هذا البحث يسعى إلى وضع إطار شامل يضمن الاستخدام المسؤول لتقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بمظاهر الإرهاب ،مما يدعم مساعي تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمعات.

أهمية الموضوع :

يكتسب موضوع دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال التنبؤ بالظواهر الإرهابية أهمية بالغة لكثير من المؤسسات والأجهزة الأمنية ،نظرًا لتأثيراته المتعددة على المنظومة الأمنية .فمن ناحية ،تعمل هذه التقنيات على تعزيز مستويات الأمن والسلامة في المجتمع من خلال قدرتها الفائقة على استشراف المخاطر والتهديدات قبل وقوعها ،مما يتيح اتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ،كما تبرز كفاءة هذه التقنيات في قدرتها على معالجة كميات هائلة من البيانات بسرعة ودقة فائقة ،مما يوفر وقتاً وجهداً ثمينين للأجهزة الأمنية.

مشكلة البحث:

تتنوع مشكلة البحث من حيث طرح مجموعة من التحديات التي تواجه تقنيات الذكاء الاصطناعي في مراقبة الأنشطة الإرهابية ،ولعلّ في مقدمتها التحيز والأخطاء في البيانات ،والمسائل الأخلاقية التي تعترض سبل تحقيق نموذج عال لهذه التقنية ومخرجاتها المتوقعة ،الاعتماد المفرط على التكنولوجيا وسلبيات هذه الظاهرة على المدى البعيد ،الهجمات السيبرانية والاختراقات.

المبحث الأول

ما هو الذكاء الاصطناعي

في ظل تصاعد وتيرة الثورة الرقمية وتنوع استخدامات الحوسبة وتقنيات البرمجة وتحديث اكوادها ومدخلاتها وما نتج عن ذلك من تطور هائل في مجال الإلكترونيات وتصنيفاتها واقسامها ،أضحت البشرية على موعد مع مفاجآت تتعلق بالبرامج الشبكية والبيانات من حيث المدخلات والمخرجات الصادمة ،وما آل إليه عمل التطبيقات والبرامج التقليدية من تحديث في بنيتها والخدمات التي تقدمها لمختلف الشرائح ،فظهر في الأفق ما يسمى بالذكاء الاصطناعي.(AI)

الذكاء الاصطناعي عبارة عن برامج حاسوبية رقمية تقوم بمهام كان الإنسان يقوم بها ،وهو قدرة الحاسوب على أداء مهام عالية الدقة من حيث المدخل والمخرج ،وتنفيذ مهام تتطلب ذكاءً بشريًا أو يفوقه في بعض الحالات بمختلف مجالات الحياة .إذن هو محاكاة لقدرات بشرية قد تصل الى المشاعر والتعلم وابداء الرأي وطرح الأفكار.

كان المختصون يقومون بكل ما يتعلق بالبرامج والتطبيقات منذ انشائها الى تحديثها وتطويرها وأخيرًا أتاحتها على شبكات الإنترنت ،أصبح الذكاء الاصطناعي يقوم بكل تلك المهام ،بل أنه تجاوز في كثير من الأحيان قدرة وإمكانية بعض المختصين في مجالات عملهم .وأنّ الهدف من كل ذلك هو تكوين أو إنشاء أنظمة وبيانات متاحة للتعلم الذاتي من دون تدخل بشري ،وبقدرات فاقت قدرات

البشر ،وذلك عن طريق ضخ كميات كبيرة وعالية الدقة من المعلومات والبيانات على الحاسوب تجعله قادرًا على الإجابة عن أي تساؤل وفق أنماط وخوارزميات ،حتى يتمكن مستقبلاً العمل بشكل مستقل.

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوفر الوقت والجهد الذي يُبذل من قبل مختصين في سبيل إنشاء بيانات أو برمجيات تخص قاعدة معرفية معينة ،فبدل من كل ذلك الوقت يمكن لأدوات الذكاء الاصطناعي أن تُنشئ تلك البيانات في دقائق إن لم تكن في ثواني ([()Floridi, L. (2023). The ethics of artificial intelligence : principles, challenges, andopportunities.OxfordUniversityPress.https://doi.org/10.1093/oso/9780198883098.001.0001]).

مجالات الذكاء الاصطناعي كثيرة ومتعددة ،فهو لم يقتصر على استخراج البيانات المعرفية والتعليمية ،أو صنع المحتوى المرئي ،أو المسموع ،أو المقروء ،بل تجاوزه الى القيام بمهام عملية بديلة عن الأشخاص ،كما في برمجة المعامل والمصانع ،أو أداء مهام وظيفية كالأرشفة ،أو صناعة الأكواد البرمجية ،أو صناعة المواقع الإلكترونية وسواها ومن دون أخطاء ،أو قد تقلّ نسب الأخطاء بدرجة عالية جداً قياساً بالنتائج المترتبة على عمل البشر.

إنّ التطور المذهل والسريع الذي تشهده أدوات الذكاء الاصطناعي قد يؤدي في نهاية المطاف إلى زعزعة الثقة لدى الكثير من المختصين بمجالات عملهم وتخصصاتهم ،وبالتالي نفور واسع من قبل المبرمجين وأرباب الإلكترونيات الى العزوف عن خوض غمار هذا المجال ،لأنه في ظل وجود ثورة الذكاء الاصطناعي أصبح وجود الكثيرين من هؤلاء المبرمجين لا فائدة منه ،لان البديل الأفضل والأحسن موجود وبشكلٍ مجاني ([()Renda, A., Engler, A., & Centre for European Policy Studies (Brussels, Belgium). (2023). What's in a name? : getting the definition of Artificial Intelligence right in the EU's AI Act. CEPS. https://www.ceps.eu/ceps-publications/whats-in-a-name/]).

إذن يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي تقنية واسعة النطاق تُستخدم في جميع قطاعات الحياة ،ومنها قطاع التعليم ،اذ تستخدم عدّة أنواع من تقنية الذكاء الاصطناعي في التعليم ،تشمل بشكلٍ أساسي اكتشاف الانتحال ،وسلامة الامتحانات وأنظمة إدارة التعلم ،ونسخ محاضرات أعضاء هيئة التدريس ،ولوحات المناقشة عبر الإنترنت المحسنة ،وتحليل مقاييس نجاح الطلاب ، والبحث الأكاديمي.

في الوقت الحاضر ،تنشر شركات تكنولوجيا التعليم (EdTech) الذكاء الاصطناعي العاطفي لقياس التعلم الاجتماعي والعاطفي ،إذ يُطلق على الذكاء الاصطناعي وطرق الحوسبة العاطفية والتعلم الآلي مجتمعة اسم" الذكاء الاصطناعي العاطفي ,"([()Ahmad, S.F., Han, H., Alam, M.M. et al. Impact of artificial intelligence on human loss in decision making,

laziness and safety in education. Humanit Soc Sci Commun 10, 311 (2023). https://doi.org/10.1057/s41599-023-01787-8]).

لقد غير الذكاء الاصطناعي بشكل جذري المجتمع البشري ،إذ يمتلك الذكاء الاصطناعي الرمزي العصبي إمكانيات كبيرة لتحليل وحل التحديات الإنسانية والاجتماعية القائمة على البيانات وعلى نطاق واسع .ويتفق العديد من الباحثين على أنّ ثورة الذكاء الاصطناعي يمكن أن تكون ضرورية في التعليم لكن هذا لا يعني أنها ستكون دائمًا مفيدة وخالية من المخاوف الأخلاقية ،ونتيجة لهذا؛ يركّز العديد من الباحثين على تطويرها واستخدامها ولكنهم يضعون اعتباراتهم الأخلاقية في الاعتبار ،كما يعتقد البعض أنه على الرغم من أنّ النوايا وراء الذكاء الاصطناعي في التعليم قد تكون إيجابية ،إلّا أنّ هذا قد لا يكون كافياً لإثبات أخلاقيته.

تظهر القيمة العالية لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،حيث تسهل التحول في نماذج البحث ، ويمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لاستقصاء وحل القضايا الاجتماعية والإنسانية التي تتطلب كميات كبيرة من البيانات ،لذا يمكن القول أنه يمكن أن تستفيد الموضوعات متعددة التخصصات الناشئة مثل العلوم الاجتماعية الحسابية والعلوم الإنسانية الرقمية من تطويره.

لا يمكن إنكار أنّ الذكاء الاصطناعي قد أثر بشكلٍ ثوري على منهجية العلوم الاجتماعية والإنسانية .يقوم الذكاء الاصطناعي بتحويل نمذجة وتحليل البيانات ،فضلاً عن المعرفة الأساسية بإجراءات البحث ،يمكّن الذكاء الاصطناعي من معالجة مجموعات بيانات كبيرة وكشف الأنماط المعقدة التي كانت مخفية سابقًا ،من خلال استخدام تقنيات التعلم الآلي والعميق ،يعيد هذا التحول في النموذج تعريف الطبيعة الأساسية للدراسة في مجالات مختلفة .علاوة على ذلك ،يخلق الذكاء الاصطناعي فرص تحليلية جديدة ، ويمنح الباحثين وجهات نظر لم تكن متاحة من قبل ،فهو يجمع التقنيات الرقمية مع العلوم الاجتماعية والإنسانية بين العمق والتحليل الدقيق ،ويسرّع أيضًا من معالجة البيانات Nivedita Manohar Mathkunti, U. Ananthanagu, Satish()[]). Menon.(2023). AI in Humanities: Review. Vol. 44 No. 5.])

هنالك علاقة تاريخية ما بين تقنية الذكاء الاصطناعي والعلوم الإنسانية ،كان الفلاسفة وعلماء الأنثروبولوجيا والمؤرخون والفنانون مشاركين بارزين ومساهمين في تطوير التكنولوجيا طوال الثورة الصناعية .ويواصلون هذا التقليد اليوم من خلال تخصصهم بالعلوم الإنسانية التي توفر فهمًا أعمق لتأثير الذكاء الاصطناعي على البشرية من منظور أخلاقي وتاريخي وإبداعي وثقافي . على سبيل المثال ،لقد قام علماء الفلسفة منذ فترة طويلة بفحص الأسئلة وتوفير الأساس النظري لمقترحاتٍ مثل" هل يمكن للآلة أن تتصرف بذكاء ،هل يمكنها حل أي مشكلة يمكن للإنسان حلها عن طريق التفكير ،هل الذكاء البشري والذكاء الآلي هما الشيء نفسه .

يستعد المؤرخون وأساتذة الأدب لإطلاق العنان لإمكانات الذكاء الاصطناعي ،اذ يوفر الباحثين في مجال العلوم الانسانية قدرات غير مسبوقة للبحث السريع وفهم المجموعات الرقمية وقد استكشفت التحليلات العلمية الاجتماعية مخاطر مخرجات الذكاء الاصطناعي غير الدقيقة ،مع تزايد المخاوف من تدريب الطلبة في تخصص القانون وإدارة الأعمال على سبيل المثال على مجموعات بيانات متحيزة ، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة ([() the Australian Council of Learned Academies,(2023). Why the humanities are essential to artificial intelligence. https://humanities.org.au/news/why-humanities-is-essential-in-an-ai-driven-world/]).

هنالك حاجة ماسة لفهم أبرز التحديات التي تواجه المختصين بالعلوم الإنسانية في تعاملهم مع أدوات الذكاء الاصطناعي ، ولعلّ في مقدمتها مسألة التعامل الأخلاقي مع قيم ومخرجات هذه الثورة) ،الأمن والخصوصية ،فقدان القدرة على اتخاذ القرار البشري ،جعل البشر كسالى (بمعنى يجب أن تكون" أخلاقيًا "في سياق الذكاء الاصطناعي والتعليم ،ومن الضروري أيضًا معرفة العواقب غير المقصودة المحتملة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم والمخاوف الرئيسية للذكاء الاصطناعي في التعليم ،واعتبارات أخرى .بشكلٍ عام ،فإن القضايا والمخاوف الأخلاقية للذكاء الاصطناعي هي تكلفة الابتكار ،وقضايا الموافقة ،وإساءة استخدام البيانات الشخصية ،والاستخدام الإجرامي والخبيث ،وفقدان الحرية والاستقلالية ،وفقدان اتخاذ القرار لدى البشر ،وما إلى ذلك ،على الرغم من أنّ التكنولوجيا تعزز أيضًا أمن المعلومات التنظيمية والميزة التنافسية وتعزز علاقات العملاء .([() Ahmad, S.F., Han, H.Op.Cit.])

إنّ الفنون والعلوم الإنسانية قادرة على مساعدتنا في تحديد وتوضيح القيم والمبادئ الأخلاقية التي ينبغي أن تشكل الأساس لتطويرنا واستخدامنا للذكاء الاصطناعي .على سبيل المثال ([()AI News AI Tools,(2023). How does AI enhance historical research?. https://www.linkedin.com/pulse/how-does-ai-enhance-historical-research-ai-news-zw7ee]) يمكنها أن تساعدنا في تحديد ما يعنيه احترام كرامة الإنسان ،والاستقلالية ،والخصوصية ،والعدالة ،والمساءلة ،والشفافية ،والتنوع في سياق الذكاء الاصطناعي ([() Tasioulas, John.(2021). The role of the arts and humanities in thinking about artificial intelligence (AI).https://www.adalovelaceinstitute.org/blog/role-arts-humanities-thinking-artificial-intelligence-ai/])، كما يمكنها أن تساعدنا في استكشاف كيفية ترجمة هذه القيم إلى قواعد ومعايير ملموسة يمكنها تنظيم أو إدارة الذكاء الاصطناعي ،كما يمكن للفنون والعلوم الإنسانية أن تساعدنا في دراسة المعضلات الأخلاقية ،والتنازلات التي قد تنشأ عن الذكاء الاصطناعي ،كما يمكنها أن تساعدنا في النظر في المسؤوليات والالتزامات الأخلاقية التي تقع على عاتقنا تجاه وكلاء أو أنظمة الذكاء الاصطناعي ،كما يمكن للفنون والعلوم الإنسانية أن تساعدنا في التفكير النقدي في افتراضاتنا وتحيزاتنا الأخلاقية التي قد تؤثر على قراراتنا أو أحكامنا بشأن الذكاء الاصطناعي ،كما يمكنها أن تساعدنا في تحدي سلطتنا الأخلاقية ،أو خبرتنا التي قد تستمد من المؤهلات أو المناصب المهنية أو

([() Stefan H,(2023).The role of the arts and humanities in thinking about artificial intelligence الأكاديمية (AI).https://www.linkedin.com/pulse/role-arts-humanities-thinking-artificial-intelligence-holitschke]).

المبحث الثاني

استخدام التحليلات التنبئية للكشف عن العمليات الإرهابية الالكترونية

تستخدم التحليلات التنبؤية البيانات التاريخية وخوارزميات الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالأحداث المستقبلية ،بما في ذلك التهديدات الإرهابية المحتملة ،من خلال تحليل كميات هائلة من البيانات ،مثل الاتصالات ،والمعاملات ،والتحركات ،يمكن للنماذج التنبؤية أن تقترح متى وأين قد يحدث عمل إرهابي.

ورغم الإمكانات الواعدة لهذه التقنية ،إلّا أنّ هناك اعتبارات أخلاقية تتعلق بالمراقبة وخطر التنميط تحتاج إلى إدارة دقيقة ، بالإضافة إلى ذلك ،فإنّ موثوقية التنبؤات وإمكانية الاعتماد المفرط على الأنظمة المؤتمتة تُعدّ من القضايا الحرجة التي تتطلب اهتمامًا خاصًا ،من خلال الاستفادة من شبكات الكاميرات الموجودة في البيئات واسعة النطاق مثل المدارس ،والمطارات ،أو الحرم الجامعي والشركات ،ويمكن للخوارزميات اكتشاف الأسلحة النارية مثل المسدسات أو البنادق ،في البداية يقوم النظام بوضع علامة على السلاح باللون البرتقالي كعنصر مشبوه قبل أن يصعد التنبيه بسرعة إلى اللون الأحمر ،خلال ثوانٍ يتلقى ضابط الأمن إشعارًا على هاتفه المحمول ،ومن ثم يقدم البرنامج صورة ثابتة تُظهر تفاصيل السلاح وتحدد هوية المشتبه به ،ويساعد ذلك في اتخاذ القرار بشأن نشر المستجيبين الأوائل ،أو تجاهل الإنذار إذا تبين أنه إنذار كاذب([() ERMAN AKILLI.(2024). ARTIFICIAL INTELLIGENCE IN COUNTERTERRORISM. www.setav.org]).

آلية عمل الذكاء الاصطناعي التنبؤي للكشف عن الجريمة الالكترونية:

في جوهره ،يلتزم الذكاء الاصطناعي التنبّئي بعملية منهجية ،ويستفيد من النماذج الإحصائية المتطورة وخوارزميات التعلم الآلي (ML) لاكتشاف الأنماط والعلاقات المخفية داخل مجموعات البيانات الشاملة ،ويمكن تقسيم آلية عمل الذكاء الاصطناعي التنبؤي الى مراحل:

جمع البيانات المرحلة الأولى في الذكاء الاصطناعي التنبئي هي جمع البيانات ذات الصلة ،والتي تشكّل أساس العملية بأكملها يمكن أن تأتي هذه البيانات من مصادر مختلفة ،مثل سجلات المعاملات ،وتفاعلات العملاء ،وأجهزة الاستشعار ،والأنشطة عبر الإنترنت ،وتعد جودة وكمية هذه البيانات أمرًا حيويًا لأن دقة التنبؤات تعتمد عليها([() Pacheco, Matt.(2024). What is Predictive AI? AI-Driven Insights for Multiple Industries. https://www.tierpoint.com/blog/predictive-ai/]).

معالجة البيانات مسبقًا بمجرد جمع البيانات ،ويجب إعدادها للتحليل ،وتتضمن هذه المرحلة تنظيف البيانات وتحويلها إلى تنسيق قابل للاستخدام .يتضمن تنظيف البيانات التعامل مع القيم المفقودة ،وإزالة التكرارات ،وتصحيح الأخطاء ،ويتضمن التحويل تطبيع البيانات ،أو توسيع نطاقها وربما هندسة الميزات ،وإنشاء متغيرات جديدة من البيانات الموجودة والتي قد توفر رؤىً إضافية (Božić,Velibor.(2023).AIandPredictiveAnalytics.http://dx.doi.org/10.13140/RG.2.2.23798.47682)

تقسيم البيانات ،تنقسم مجموعة البيانات المعدة إلى قسمين :مجموعات التدريب والاختبار ،تساعد مجموعة التدريب في بناء النموذج التنبئي وتدريبه ،بينما تُستخدم مجموعة الاختبار لتقييم أدائه عادةً ،تُستخدم حوالي 70-80% من البيانات للتدريب والباقي 20-30% للاختبار ،على الرغم من أنّ هذه النسب قد تختلف بناءً على تفاصيل المشروع .

اختيار النموذج ،يعد اختيار النموذج المناسب أمرًا بالغ الأهمية في الذكاء الاصطناعي التنبئي ،ويعتمد الاختيار على طبيعة مهمة التنبؤ) التصنيف ،الانحدار ،إلخ (وخصائص البيانات تشمل النماذج المستخدمة بشكلٍ شائع الانحدار الخطي للنتائج المستمرة ،والانحدار اللوجستي للنتائج الثنائية ،وأشجار القرار ،والغابات العشوائية ،والشبكات العصبية ،وكل نموذج له نقاط قوته ونقاط ضعفه؛ وفي بعض الأحيان يتم استخدام مجموعة من النماذج) طرق المجموعة (لتحقيق دقة أفضل .

التدريب النموذجي خلال هذه المرحلة ،يتعلم النموذج المختار من مجموعة بيانات التدريب ويحاول النموذج العثور على أنماط وعلاقات داخل البيانات التي يمكنه استخدامها للتنبؤ ،وتتضمن هذه العملية ضبط معلمات النموذج لتقليل خطأ التنبؤ ، وتُستخدم تقنيات مثل التحقق المتبادل لضمان عدم حفظ النموذج لبيانات التدريب) الملاءمة المفرطة (فحسب ،بل وتعميمها بشكلٍ جيد على البيانات الجديدة غير المرئية .

تقييم النموذج بعد التدريب ،يتم اختبار النموذج باستخدام مجموعة البيانات الاختبارية ،تقوم هذه المرحلة بتقييم أداء النموذج ودقته ،ويتم استخدام مقاييس مثل متوسط الخطأ التربيعي (MSE) لمهام الانحدار ،أو الدقة والضبط ،والتذكر لمهام التصنيف .إذا كان أداء النموذج غير مرضٍ ،يتم إجراء التعديلات ،وقد يتضمن هذا العودة إلى معالجة البيانات مسبقًا ،أو تجربة نموذج مختلف ،أو تعديل معلمات النموذج .في حين يقول البعض أن تنبؤاته ليست مضمونة لتكون صحيحة ،إلّا أنّ الذكاء الاصطناعي التنبئي يمكن أن يساعد الباحثين على الاستعداد للمستقبل وتخصيص التجارب اللاحقة ([] Cloudflare.(n.d). What is predictive AI?. https://www.cloudflare.com/learning/ai/what-is-predictive-ai/]).

نشر النموذج :بمجرد تدريب النموذج واختباره بشكلٍ مناسب ،يتم نشره في بيئة إنتاج ،حيث يمكنه البدء في إجراء تنبؤات واقعية قد تتضمن هذه الخطوة دمج النموذج في أنظمة أو عمليات الأعمال الحالية .

مراقبة النموذج وتحديثه ،تتضمن المرحلة النهائية مراقبة أداء النموذج وتحديثه باستمرار حسب الضرورة ،ونظرًا لأنّ البيانات في العالم الحقيقي قد تتغير بمرور الوقت ،فقد يحتاج النموذج إلى إعادة التدريب باستخدام بيانات جديدة للحفاظ على دقته وأهميته ([() Sharma, Rajeev,(2024). Forecasting Future: The Power of Predictive AI.https://markovate.com/blog/predictive-ai/]).

أهمية الذكاء الاصطناعي التنبئي لمر اقبة الأنشطة الارهابية:

إنّ التنبؤ بالأحداث المستقبلية قبل وقوعها مهمٌ بالنسبة للأنظمة العالمية والحكومات وأجهزة الامن الاستخبارية ،فقد جلب عصر البيانات الضخمة أساليب مبتكرة تستند إلى الأنماط البيانية ،باستخدام أدوات من التعلم الآلي ،والإحصاءات ،والنماذج الحسابية الأخرى .وللتنبؤ بأحداث المستقبل أهمية بالغة نُجملها بالآتي:

.1فهو يساعد في تعظيم الفائدة من دراسة حدث سياسي ،أو وقوع عمل إرهابي معين في منطقة ما ،أسبابه ،مجرياته ، شخوصه ،نتائجه ،وبالتالي قد نجد إجابة متكاملة نوعًا ما لتفسير بعض الاحداث المبهمة.

.2وهو يشكل جزءًا مهمًا من صميم عمل أجهزة الأمن ،فهو يسمح لها بمراقبة أي حدث معين والتفكير في ديناميكيات المشهد.

.3تحسين عملية اتخاذ القرار :من خلال استخدام علم المستقبل لتوقع الاتجاهات المستقبلية ،يمكن للمؤسسات الأمنية المعنية من الحكومات والمنظمات الأخرى اتخاذ قرارات أكثر استنارة ،تستند إلى فهم أكبر للبيئة التي نعيش فيها.

.4توقع أكبر :يسمح لنا علم المستقبل بفهم أفضل للمستقبل وتوقع التغييرات المحتملة قبل حدوثها ،وهذا من شأنه أن يساعدنا في الاستعداد لهذه التغييرات والاستعداد بشكلٍ أفضل لأي شيءٍ ينتظرنا في المستقبل .

.5زيادة الكفاءة :من خلال فهم المستقبل ،تستطيع المنظمات التخطيط وتخصيص الموارد بشكلٍ أكثر فعالية ،وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة والإنتاجية .

.6التخطيط المعزز :يمكن أن يساعد علم المستقبل الجميع على وضع خطط أفضل للمستقبل .وهذا من شأنه أن يساعدهم على توقع التغيرات في بيئتها والاستعداد لها بشكلٍ أفضل ([() Art Inteligencia.(2019). The Benefits and Challenges of Using Futurology to Predict Future Trends. https://bradenkelley.com/2019/04/the-benefits-and-challenges-of-using-futurology-to-predict-future-trends/]).

.7التنبؤ بالمخاطر :من خلال دراسة الأزمات والأحداث الصادمة في التاريخ ،يمكن للجميع تحديد المخاطر المحتملة التي قد تظهر في المستقبل وكيفية الاستعداد لها.

.8تقييم تأثير التكنولوجيا :بدراسة كيف أثرت التكنولوجيا في الماضي ،يمكننا مناقشة كيفية تأثيرها اليوم وفي المستقبل على المجتمع ككُل .

.9التغيّرات الثقافية :تتضمن التغيّرات الثقافية تغيرات في القيم والمعتقدات والعادات التي يتبناها الأفراد والمجتمعات .على سبيل المثال ،كيف أثرت الحركات الإرهابية في منطقة ما على كيفية التنظيم السياسي لتشكيل الحكومات في تلك المرحلة .

.10ردود الأفعال حيال الازمات التاريخية :شهد التاريخ الكثير من الأزمات السياسية ،والعمليات الإرهابية ،وكيف تعاملت معها الشعوب والحكومات ،ومن خلال معرفة اتجاهات معالجة تلك الأزمات واحتوائها ،يمكن الاستفادة من تلك التجربة فيما لو ظهرت أزمة مماثلة في المستقبل .

المبحث الثالث

تقنيات الذكاء الاصطناعي في الكشف عن العمليات الإرهابية

أصبح الفضاء السيبراني ذا أهمية كبيرة في النظام الدولي ،اذ يؤثر على طبيعة عمل الأنظمة الدولية بمختلف أشكالها ونماذجها) الاجتماعية ،الاقتصادية ،السياسية ،والعسكرية (مع ازدياد الاعتماد على التكنولوجيا .إضافة إلى ذلك ،ساهم في إنهاء احتكار القوة بالمعنى التقليدي للقوة الصلبة ،من خلال ظهور نوع جديد من القوة ،وهي القوة الإلكترونية أو الافتراضية ،اذ أصبحت هذه القوة متاحة لأي شخص يمتلك المعرفة التكنولوجية والقدرة على استخدامها لتحقيق أهدافه ،ومع ذلك فإنها لا تُستخدم فقط بشكل سلمي ،بل أيضًا من قِبل الجماعات الإرهابية لتنفيذ هجماتهم ومخططاتها الإجرامية ،بالإضافة إلى ذلك ،تُستخدم من قبل الأفراد والجهات غير الحكومية لاختراق شبكات المعلومات ،أو التجسس ،وأغراض هجومية أخرى ،وبالتالي فقد تتطور الجريمة الإلكترونية مع تطور المجتمع ،لتصبح أكثر خطورة من الجرائم العادية ،خاصة مع انتشار التكنولوجيا الحديثة ،واعتماد العالم المتزايد على الحواسيب والإنترنت ،حيث لا يحتاج الإرهابي على سبيل المثال ،سوى إلى حاسوب وتأمين اتصاله بشركة الإنترنت لتنفيذ أعمال إرهابية .بالإضافة إلى ذلك ،أصبحت جريمة الإرهاب بالوسائل الإلكترونية تهديدًا للعالم بأسره ،حيث تكمن خطورتها في سهولة استخدامها ،مما يمكّن الإرهابي من تنفيذها أثناء وجوده في المنزل أو المكتب أو غرفة فندق ،بعيدًا عن انتباه السلطة والمجتمع ([) Madaoui, N. (2023). The role of artificial intelligence in combating cyber terrorism. IUS ET SCIENTIA, 9(2), 221–227. https://doi.org/10.12795/IESTSCIENTIA.2023.i02.10]).

لذا فقد برزت بعض تطبيقات الذكاء الاصطناعي للكشف عن الجريمة الالكترونية واشكالها ،اذ يتطلب التصدي للإرهاب استخدام الذكاء الاصطناعي بسبب حجم وتنوع المعلومات اللازمة لمعالجة تلك الحالات الإرهابية ،والتي تتسم بالتعقيد والتنوع ،بحيث يتعذر معالجتها وتحليلها باستخدام العقل البشري وحده .تتطلب المعلومات اللازمة للتعامل مع الإرهاب مدخلات من مجالات متعددة مثل الأنثروبولوجيا ،وعلم الاجتماع ،وعلم النفس ،والاقتصاد ،والعلوم السياسية ،بالإضافة إلى التكتيكات العسكرية .الذكاء الاصطناعي وحده هو القادر على تحديد الأهداف الإرهابية المحتملة ووضع تدابير مضادة للإرهاب بناءً على هذا التنوع في المدخلات المعلوماتية. ([() J Fraser; F Moos; M Shelly.(N.D). Notes on the Application of AI to the Terrorist Threat. فهناك تفاعل متعدد https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/notes-application-ai-terrorist-threat]).

التخصصات بين الحرب السيبرانيّة والذكاء الاصطناعي ،يتضمن الذكاء الاصطناعي تقنيات رقمية قادرة على أداء عدّة مهام ذات طبيعة معقدة تتطلب ذكاء ،ويتمثل الذكاء الاصطناعي في استخدام تقنيات حاسوبية متقدمة وآلات يمكنها التفكير والتصرف مثل البشر.

تمتد فوائد الذكاء الاصطناعي عبر العديد من المجالات ،بما في ذلك مكافحة الإرهاب في هذا المجال ،تعد براعة الذكاء الاصطناعي في فك شفرة البيانات المعقدة وتفسيرها بسرعة ذات قيمة لا تُقدر بثمن ،حيث تمهّد الطريق لأساليب مبتكرة لاكتشاف التهديدات المحتملة وصياغة استراتيجيات وقائية فعّالة ،اذ يبرز استخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة الإرهاب ،ليس فقط إمكاناته الكبيرة في تكتيكات الأمن والدفاع ،ولكن أيضًا تأثيره التحويلي عبر مختلف القطاعات ،مما يؤكد دوره الحاسم في منهجيات التحليل المعاصرة.

على الرغم من السلبيات والتحديات التي تعترض سبل تنفيذ برمجيات الذكاء الاصطناعي في التصدي للعمليات الإرهابية ، منها على سبيل انتهاك حقوق المواطنين من خلال جمع البيانات بشكلٍ واسع ومقتحم للخصوصية ،تركز القوانين الحالية أكثر على الوصول إلى البيانات بدلًا من كيفية استخدام البيانات أو حمايتها ،مما يثير قضايا الخصوصية ،علاوة على ذلك ،فإنّ الطبيعة المعقدة للإرهاب تجعل من تحدي إنشاء نماذج تنبئية دقيقة ،وتحد من كفاءة القيود المفروضة على الوصول إلى البيانات ،ومع ذلك يقلل التحليل الآلي للبيانات من انتهاكات الخصوصية مقارنة بالتحليل البشري ،وإذا تم تنظيمه بشكل مناسب ،يمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز جهود مكافحة الإرهاب بشكلٍ كبير من خلال تحسين الكفاءة والدقة والشفافية .([()Mariam Shah.(2024). The Digital Weaponry of Radicalisation: AI and the RecruitmentNexus.https://gnet-research.org/2024/07/04/the-digital-weaponry-of-radicalisation-ai-and-the-recruitment-nexus/]).

بالمقابل يمكن للذكاء الاصطناعي التنبؤ بتوقيت ومكان الهجمات من خلال تحليل بيانات الاتصالات ،والبيانات المالية ، والنشاط على الإنترنت ،وأنماط السفر للمشتبه فيهم بالإرهاب .كما تستخدم أدوات الذكاء الاصطناعي لتقييم القابلية للتطرف من خلال استهداف المستخدمين في مواقع مشاركة الفيديو ،وإعادة توجيههم إلى محتوى مضاد للروايات المتطرفة ،كما هو موضح في طريقة التوجيه.

علاوة على ذلك ،يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي ضد الإرهابيين والفصائل المتطرفة – حيث أنّ تقنيات" الديب فيك (Deepfakes)لها فائدة محتملة في مكافحة الإرهاب والتطرف لا يمكن تجاهلها ،ويمكن استخدامها لإضعاف الجماعات المتطرفة من خلال إنشاء مقاطع فيديو مزيفة تسخر من قادتها أو أيديولوجياتهم ،مما قد يقلل من العنف(.Ibid)

فيما يلي جدول رقم (1) يوضح كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يسهم في التنبؤ بالتهديدات الإرهابية والكشف عنها ،مع الإشارة إلى نسب دقة وفعالية بعض الأساليب المستخدمة.

الطريقة	الوصف	الدقة والكفاءة
النماذج التنبئية	تستخدم النماذج التنبئية للذكاء الاصطناعي تحليل الأنماط في الأنشطة الإرهابية السابقة للتنبؤ بالتهديدات المستقبلية، بما في ذلك الموقع والزمان وسلوك الجماعات.	تصل دقة التنبؤات إلى حوالي 80% للأنشطة الإرهابية المستقبلية خلال فترة 6 أشهر
الكشف عن المحتوى على المنصات الرقمية	تستخدم الأنظمة الذكاء الاصطناعي لفحص النصوص والصور والفيديوهات على الإنترنت لرصد المحتوى الإرهابي، بما في ذلك المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي.	تتراوح دقة الكشف عن المحتوى الإرهابي من 70% إلى 90% مع تقليل الفوائد الإيجابية الكاذبة عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي المتطورة
المراقبة وتقييم المخاطر	تستخدم أنظمة المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي، مثل التعرف على الوجه وتحليل السلوك، لتحديد الأولويات وتقييم التهديدات في الوقت الفعلي.	يمكن للذكاء الاصطناعي تحديد الأولويات وتقييم المخاطر بدقة تصل إلى 85-90% في الحالات عالية المخاطر
تحليل وسائل التواصل الاجتماعي	يقوم الذكاء الاصطناعي بفحص وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي لاكتشاف الأنماط المشبوهة مثل التنسيق بين الجماعات الإرهابية أو علامات	يمكن للذكاء الاصطناعي اكتشاف التهديدات الناشئة بدقة تصل إلى 75-80%، اعتمادًا على حجم وتنوع البيانات

الطريقة	الوصف	الدقة و الكفاءة
	التطرف.	
المراقبة في الوقت الفعلي للتهديدات	يعالج الذكاء الاصطناعي البيانات في الوقت الفعلي من الأخبار والمصادر المفتوحة لتقديم تنبيهات فورية بشأن التهديدات المحتملة.	تصل الكفاءة إلى 85% في التعرف على الأنشطة الإرهابية الوشيكة بناءً على المعلومات الفورية

الطريقة الوصف الدقة والكفاءة

النماذج التنبئيةتستخدم النماذج التنبئية للذكاء الاصطناعي تحليل الأنماط في الأنشطة الإرهابية السابقة للتنبؤ بالتهديدات المستقبلية ،بما في ذلك الموقع والزمان وسلوك الجماعات.تصل دقة التنبؤات إلى حوالي 80% للأنشطة الإرهابية المستقبلية خلال فترة 6 أشهر

الكشف عن المحتوى على المنصات الرقميةتستخدم الأنظمة الذكاء الاصطناعي لفحص النصوص والصور والفيديوهات على الإنترنت لرصد المحتوى الإرهابي ،بما في ذلك المحتوى الناتج عن الذكاء الاصطناعي.تتراوح دقة الكشف عن المحتوى الإرهابي من 70%إلى 90% مع تقليل الفوائد الإيجابية الكاذبة عند استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي المتطورة

المراقبة وتقييم المخاطرتستخدم أنظمة المراقبة المدعومة بالذكاء الاصطناعي ،مثل التعرف على الوجه وتحليل السلوك ، لتحديد الأولويات وتقييم التهديدات في الوقت الفعلي.يمكن للذكاء الاصطناعي تحديد الأولويات وتقييم المخاطر بدقة تصل إلى-85 90%في الحالات عالية المخاطر

تحليل وسائل التواصل الاجتماعييقوم الذكاء الاصطناعي بفحص وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي لاكتشاف الأنماط المشبوهة مثل التنسيق بين الجماعات الإرهابية أو علامات التطرف.يمكن للذكاء الاصطناعي اكتشاف التهديدات الناشئة بدقة تصل إلى ،%80-75 اعتمادًا على حجم وتنوع البيانات

المراقبة في الوقت الفعلي للتهديداتيعالج الذكاء الاصطناعي البيانات في الوقت الفعلي من الأخبار والمصادر المفتوحة لتقديم تنبيهات فورية بشأن التهديدات المحتملة.تصل الكفاءة إلى 85% في التعرف على الأنشطة الإرهابية الوشيكة بناءً على المعلومات الفورية

باختصار ،الذكاء الاصطناعي ليس فقط أداة فعّالة لتحليل البيانات ،بل أيضًا جزء أساسي من استراتيجيات مكافحة الإرهاب الحديثة.

شكل رقم (1) يوضح دور الذكاء الاصطناعي في الكشف عن العمليات الإرهابية

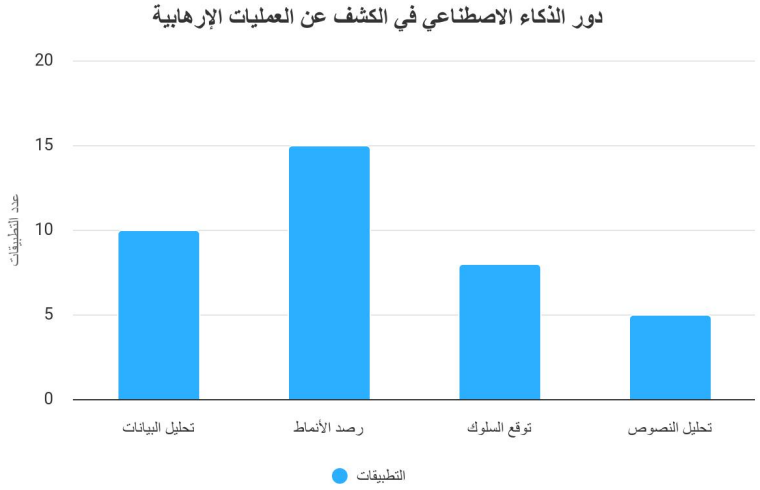

الخاتمة:

يمثل دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالأنشطة الإرهابية تطورًا جوهريًا في مجال السلامة والأمن العام .فمن خلال الاستفادة من تحليل البيانات والتعلم الآلي والنمذجة التنبئية ،تستطيع أنظمة الذكاء الاصطناعي تحديد التهديدات المحتملة بكفاءة تفوق الأساليب التقليدية ،مما يتيح اتخاذ إجراءات استباقية فعالة.

ورغم أهمية هذه الفوائد ،فمن الضروري التعامل بحذر مع الاعتبارات الأخلاقية ومخاوف الخصوصية المرتبطة بهذه التقنيات .فتحقيق التوازن بين تعزيز الأمن وحماية حقوق الأفراد أمر حيوي لضمان أن يظل الذكاء الاصطناعي أداة للسلام وليس للقمع.

ومع استمرار تطوير هذه التقنيات والمناهج ،يصبح التعاون المشترك بين الحكومات وشركات التكنولوجيا والمجتمع المدني عنصرًا أساسيًا في خلق بيئة آمنة مع الحفاظ على الحريات الأساسية .وفي النهاية ،يحمل الاستخدام الفعّال للذكاء الاصطناعي في هذا السياق آمالًا كبيرة في الحد من الأنشطة الإرهابية وتعزيز الأمن العالمي.

نتائج الدراسة:

يمكن تقييم تأثير توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مجال التنبؤ بالظواهر الإرهابية ،من خلال استعراض نتائجه المتباينة على الصعيدين الإيجابي والسلبي.

فعلى الجانب الإيجابي ،أدّى استخدام هذه التقنيات إلى تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية في الكشف المبكر عن التهديدات المحتملة ،من خلال تحليل متقدم وسريع للبيانات الضخمة .كما مكّن من تطوير استراتيجيات استباقية لحماية المواقع المستهدفة ، معتمدًا على تحليل الأنماط السلوكية المشبوهة .وساهم في تعزيز التعاون الدولي عبر تسهيل تبادل المعلومات الاستخباراتية بين الدول.

أمّا على الصعيد السلبي ،فقد برزت تحديات متعدّدة ،أهمها مشكلة التحيز في البيانات التي قد تؤدي إلى استهداف فئات معينة بشكلٍ غير عادل .كما أثارت هذه التقنيات مخاوف جديّة تتعلق بانتهاك خصوصية الأفراد نتيجة المراقبة المكثفة .علاوة على ذلك التكلفة المرتفعة لتطوير وصيانة هذه الأنظمة المتقدمة ،كما تواجه المؤسّسات تحديات تقنية ،تتمثل في الحاجة المستمرة لتطوير البنية التحتية وتأهيل الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع هذه التقنيات المعقدة.

المصادر والمراجع:

1-Ahmad, S.F., Han, H., Alam, M.M. et al. Impact of artificial intelligence on human loss in decision making, laziness and safety in education. Humanit Soc Sci Commun 10, 311 (2023). https://doi.org/10.1057/s41599-023-01787-8

2-AI News AI Tools,(2023). How does AI enhance historical research?. https://www.linkedin.com/pulse/how-does-ai-enhance-historical-research-ai-news-zw7ee

3-Art Inteligencia.(2019). The Benefits and Challenges of Using Futurology to Predict Future Trends. https://bradenkelley.com/2019/04/the-benefits-and-challenges-of-using-futurology-to-predict-future-trends/

4-Božić,Velibor.(2023).AIandPredictiveAnalytics.http://dx.doi.org/10.13140/RG.2.2.23798.47682

5- Cloudflare.(n.d). What is predictive AI?. https://www.cloudflare.com/learning/ai/what-is-predictive-ai/

6-ERMAN AKILLI.(2024). ARTIFICIAL INTELLIGENCE IN COUNTERTERRORISM. www.setav.org

7- Floridi, L. (2023). The ethics of artificial intelligence : principles, challenges, andopportunities.OxfordUniversityPress.https://doi.org/10.1093/oso/9780198883098.001.0001

8- J Fraser; F Moos; M Shelly.(N.D). Notes on the Application of AI to the Terrorist Threat.https://www.ojp.gov/ncjrs/virtual-library/abstracts/notes-application-ai-terrorist-threat

9- Madaoui, N. (2023). The role of artificial intelligence in combating cyber terrorism. IUS ET SCIENTIA, 9(2), 221–227. https://doi.org/10.12795/IESTSCIENTIA.2023.i02.10

10-Mariam Shah.(2024). The Digital Weaponry of Radicalisation: AI and the RecruitmentNexus.https://gnet-research.org/2024/07/04/the-digital-weaponry-of-radicalisation-ai-and-the-recruitment-nexus/

11- Nivedita Manohar Mathkunti, U. Ananthanagu, Satish Menon.(2023). AI in Humanities: Review. Vol. 44 No. 5.

12-Pacheco, Matt.(2024). What is Predictive AI? AI-Driven Insights for Multiple Industries. https://www.tierpoint.com/blog/predictive-ai/

13-Renda, A., Engler, A., & Centre for European Policy Studies (Brussels, Belgium). (2023). What's in a name? : getting the definition of Artificial Intelligence right in the EU's AI Act. CEPS. https://www.ceps.eu/ceps-publications/whats-in-a-name/

14- Sharma, Rajeev,(2024). Forecasting Future: The Power of Predictive AI.https://markovate.com/blog/predictive-ai/

15-Stefan H,(2023).The role of the arts and humanities in thinking about artificial intelligence (AI).https://www.linkedin.com/pulse/role-arts-humanities-thinking-artificial-intelligence-holitschke

16- Tasioulas, John.(2021). The role of the arts and humanities in thinking aboutartificialintelligence(AI).https://www.adalovelaceinstitute.org/blog/role-arts-humanities-thinking-artificial-intelligence-ai/

17-The Australian Council of Learned Academies,(2023). Why the humanities are essential to artificial intelligence. https://humanities.org.au/news/why-humanities-is-essential-in-an-ai-driven-world/

دور الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات الدولية - فاغنر نموذجًا

The role of private security companies in international conflicts- Wagner as a model

م.م وسن عزيز فرج

جامعة كربلاء /مركز الدراسات الاستراتيجية

م.م علي حمد عاجل

جامعة كربلاء /مركز الدراسات الاستراتيجية

م.م مضر فارس عبدالاله

جامعة كربلاء /مركز الدراسات الاستراتيجية

العراق

الملخص:

عالمنا اليوم عالم نزاع وصراعات بامتياز، فلا يكاد يتوقف النزاع في منطقة ما، حتى ينشب في منطقة أخرى. وإنَّ هذا العدد الكبير من النزاعات، جعل العديد من الدول تعتمد اعتمادًا كبيرًا على الشركات الأمنية الخاصة، وعلى عناصر هذه الشركات في نزاعاتها الدولية. لذا أخذ دور الشركات الأمنية الخاصة، بالاتساع في الساحة الدولية في السنوات الأخيرة، وأصبحت لاعبًا لا يستهان به في العلاقات الدولية، نتيجة اعتماد العديد من الدول على هذه الشركات، سواء في حروبها مع الدول الأخرى، أو الاعتماد عليها في عمليات خاصة ومحدودة تنفذها خارج حدودها الجغرافية، بواسطة التعاقد مع هذه الشركات. وتختلف الأدوار التي تقوم بها هذه الشركات، بَدءًا من توفير الحماية والاستخبارات، إلى تأمين نقل مختلف المواد والأشخاص، وحماية الموانئ أو مناجم الماس، وغيرها إلى حد الاشتراك في المعارك، وخوض الحروب بدل القوات النظامية للدول. ونتيجة لزيادة حجم التعاقدات من هذه الشركات، غدت هذه المجموعات لاعبًا دَوليًا مؤثرًا جدًا في النزاعات الدولية، إذ بإمكان هذه الشركات قلب المعادلة لمصلحة أي طرف متعاقد معها، عند دخولها في النزاع المسلح. وفي الأغلب تعمل هذه الشركات على إطالة مدة النزاع المشتركة فيه، وذلك لجني المزيد من الأموال التي تُعدُّ هدفها الأساسي.

الكلمات المفتاحية:

الشركات الأمنية الخاصة، النزاعات الدولية، فاغنر.

Abstract:

Our world today is characterized by conflicts and disputes. Hardly do conflicts subside in a particular region before another flares up elsewhere. This vast number of conflicts has significantly contributed to the reliance on private security companies, as many countries have heavily depended on the personnel companies in their international disputes. Consequently, the role of private security companies has expanded on the international stage in recent years, making them an influential player in international relations. This is due to the fact that many countries rely on these companies either in their wars against other states or for carrying out specific and limited operations beyond their geographical boundaries through contracts with these firms.

The roles of these companies vary, ranging from providing protection, intelligence, and the secure transportation of various materials and individuals to safeguarding ports, diamond mines, and more. In some cases, they even participate in battles and wage wars in place of national armed Forces. Due to the growing volume of contracts with these companies, they have become a highly influential international player in global conflicts. These companies can shift the balance in favor of the contracting party upon their involvement in armed conflicts. However, they often work to prolong the duration of the conflicts they are engaged in to maximize financial gains, which remains their primary objective.

Keywords:

Private security companies, international conflicts, Wagner.

المقدمة:

إنَّ فكرة الاستعانة بمقاتلين من جنسيات مختلفة عن طريق شركات تعرف بالشركات الأمنية الخاصة، أو الشركات العسكرية، كانت موجودة منذ القدم لكن بمسمى مختلف، وبأعداد وترتيب وتسليح آخر، ولكن بعد انتهاء سباق التسلح المحموم بين الدول، وانتهاء الحرب الباردة، وتقليص عدد الجيوش النظامية، بَدأ مسمى الشركات الأمنية الخاصة، أو الشركات العسكرية، يظهر للوجود بشكل علني، وبدأت الدول في إبرام العقود مع تلك الشركات، لتنفيذ مختلف العمليات، ولاسيَّما خلال النزاعات المسلحة. إذ لم تعد الدول القومية تحتكر استخدام القوة العسكرية وحدها، بل أصبح هناك شريك للدول يستخدم القوة الأمنية والعسكرية. وقد بدأ ذلك بشكل أكثر وضوحًا مع بداية النظام الدولي الجديد، إذ بدأ الاعتماد على الشركات الأمنية الخاصة يزداد بوتيرة أكبر، وذلك راجع إلى

الكفاءة والخبرة التي تتمتع بها عناصر تلك الشركات، فهم في الأغلب عسكريون وأمنيون سابقون يتمتعون بخبرة كافية، لإنجاز المهام الموكلة إليهم، وبأقل الخسائر الممكنة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في دراسة دور الشركات الأمنية الخاصة في النزاعات المسلحة، ومدى استخدام الدول لهذه الشركات في تنفيذ العديد من العمليات خارج حدودها الجغرافية، بدلًا من استخدام جيوشها النظامية، تجنبًا للمسألة القانونية الدولية، وغضب الرأي العام الداخلي، والتبعات الاقتصادية.

الفرضية:

للشركات الأمنية الخاصة أثرًا كبيرًا في النزاعات الدولية، لما تقدمه من خدمات أمنية وعسكرية على درجة كبيرة من الاحترافية، بشكلٍ يؤدي إلى اختلال توازن القوَى لمصلحة الطرف المتعاقد معها.

الإشكالية:

كيف أسهم ضعف الدول في الحفاظ على دورها الأزلي المتمثل في حفظ الأمن إلى ظهور الشركات الأمنية الخاصة وتوسع دورها، فأصبحت أحد الفواعل الدولية، ولاسيَّما في مناطق النزاعات الدولية، ووسيلة من وسائل تنفيذ السياسة الخارجية لبعض الدول، كما هو الحال مع فاغنر.

الهيكلية:

المبحث الأول: مفهوم الشركات الأمنية الخاصة.

المطلب الأول: التطور التاريخي لنشأة الشركات الأمنية.

المطلب الثاني: خصائص الشركات الأمنية الخاصة ومهامها.

المبحث الثاني: فاغنر تأسيسها وأماكن وجودها.

المطلب الأول: بداية تكوينها والمهام المنوطة بها.

المطلب الثاني: أماكن وجودها.

المنهجية:

من أجل التعرف على بداية نشأة الشركات الأمنية الخاصة، واستخدامها في النزاعات الدولية، اعتمد البحث المنهج التاريخ لذلك الغرض، فضلًا عن المنهج الوصفي التحليلي لمعرفة دور هذه المجموعات في مناطق النزاعات المختلفة.

المبحث الأول

مفهوم الشركات الأمنية الخاصة

تجنِّد العديد من الدول أشخاصًا لا ينتمون إليها، ولا يحملون جنسيتها، من أجل القيام بالعديد من الأعمال، مقابل أجر مادي غالبًا ما يكون مرتفعًا جدًا، وذلك لخطورة الأعمال التي يؤديها هؤلاء المجندون. وهذه الظاهرة ليست حديثة العهد، إذ كانت معروفة من زمن الإمبراطوريات القديمة، كالرومان الذين استخدموا المجندين في حروبهم، وكانوا يعرفون باسم المرتزِقة.

المطلب الأول: التطوّر التاريخي لنشأة الشركات الأمنية.

هناك اختلافٌ كبير في تحديد تاريخ نشأة الشركات الأمنية الخاصة، منهم من يرجع تاريخ نشأتها إلى الإمبراطور اليوناني "كوزيتو نون" الذي جنَّد آلاف المحاربين مقابل المال من أجل محاربة بلاد فارس. ومنهم من يرجع نشأة الشركات الأمنية الخاصة إلى الثورة الفرنسية عام 1789، وذلك على أثر منع الفنادق والمطاعم دخول المُرتزِقة، بسبب سلوكهم غير المرغوب من قبل باقي فئات المجتمع. في حين يرى رأي ثالث أنَّ تاريخ نشأة الشركات الأمنية الخاصة يرجع إلى عام 1946، وذلك عندما تأسست شركة "دين كورب" من قبل المحاربين القدامى، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من الاختلاف في تحديد تاريخ نشأة الشركات الأمنية، إلّا أنَّ الجميع يتفق على حِقبَة التسعينيات من القرن الماضي، وبالتحديد بعد نهاية الحرب الباردة، بَدأت فترة نمو هذه الشركات، وهذا النمو بَدا واضحًا جدًا بعد احتلال أفغانستان عام 2001، واحتلال العراق 2003 من قبل الولايات المتحدة وحلفائها[1]. إنَّ التوسع الكبير في حجم الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة ونطاقهما، بدأ يأخذ بعدًا عالميًا عندما عملت الحكومات في بعض الأنظمة على التعاقد مع هذه الشركات، من أجل حماية السفارات، والمقرات في بعض الدول، وأيضًا حراسة المنشآت النووية والمطارات، فضلًا عن حماية كبار رجال السياسة في بعض الدول على وجه الخصوص، وذلك بسبب الإمكانات الهجومية، والدفاعية، فضلًا عن التجهيزات والأسلحة التي تمتلكها هذه الشركات.

إنَّ زيادة الطلب على خدمات تلك الشركات، قابلتها تسهيلات قدمتها بعض الحكومات، ولاسيَّما الحكومات التي تكون أرضها مقرًا لهذه الشركات، كما هو الحال بالنسبة للحكومة الأمريكية، التي قدمت تسهيلات كثيرة ومنها: حماية عناصر تلك الشركات من الملاحقة القانونية، إذ بإمكان تلك الشركات أن تقوم بما تطلبه الحكومة الأمريكية من عمليات عسكرية، خارج حدودها دون الحاجة إلى موافقة الكونغرس الأمريكي، ومن ثَمَّ هناك مصلحة متبادلة بين الطرفين[2].

وقد امتد الاختلاف ليشمل ماهية هذه الشركات، فقد تعددت تعريفات الشركات الأمنية الخاصة، إذ عرفت على أنَّها: شركات تقدِّم أعمالًا من نوع خاص ذات عِلاقة بالحروب، والنزاعات، وتتضمن العمليات العسكرية ذات الطبيعة القتالية، والتخطيط الإستراتيجي، وجمع المعلومات الاستخباراتية، والدعم اللوجستي. كما عرّفت على أنَّها: الشركات التي تقدم جميع أنواع المساعدات، والتدريب في مجالي الأمن، والخدمات الاستشارية، أي تلك التي تغطي الدعم اللوجستي غير العسكري، كما تشمل حرّاس الأمن المسلحين، والحرس العاملين في النشاطات العسكرية الدفاعية، أو الهجومية، والنشاطات المتصلة بالأمن في حالات النزاع المسلح، أو في حالات ما بعد النزاع. هذا من الناحية الفقهية، أمَّا قانونيًا فقد عرَّفت وثيقة مونترو الشركات الأمنية الخاصة، على أنَّها: كيانات تجارية خاصة، تقدم خدمَات عسكرية أو أمنية، بصرف النظر عن الطريقة التي تصف بها نفسها، وتشمل الخدمات العسكرية، والأمنية، بوجه خاص توفير الحراسة، والحماية، المسلحتين للأشخاص، والممتلكات، مثل: القوافل، والمباني، والأماكن الأخرى، وصيانة نظم الأسلحة، وتشغيلها، وتقديم المشورة، أو التدريب، للقوات المحلية، ولموظفي الأمن[3].

---

[1]– احمد عبد حسن الفهداوي، المسؤولية الجنائية الدولية والوطنية لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة كلية المعارف الجامعة، كلية المعارف الجامعة، العراق، المجلد 33، العدد 3، عام 2022، ص179–180.

[2]- خالد خليف، الشركات العسكرية الخاصة كنسخة حديثة من المرتزقة، مجلة أبعاد، جامعة وهران 2، العدد 7، 2018/12/31، ص421.

[3]- عباس وليد، الشركات العسكرية والأمنية ومسؤوليتها عن انتهاكات قواعد القانون الدولي العام، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 3، 2020، ص139.

إنَّ الخصخصة في المجال الأمني، جعلت من الشركات الأمنية، والعسكرية الخاصة، ظاهرة عالمية لها تأثير كبير في السياسة الدولية، وذلك عن طريق إعادة توزيع عنصري القوة والأمن، لاسيَّما في مناطق النزاعات المسلحة. إنَّ توسع الشركات الأمنية الخاصة، توسعًا هائلًا في جميع أجزاء العالم، بفعل خدماتها اللامحدودة، أظهر ما يسمى بـ (الثورة في توفير الأمن). إذ يعد توفير الأمن أمرًا لا بدَّ منه، بالنسبة للمنظمات الإنسانية العاملة في مناطق النزاعات المعقدة، لاسيَّما بعد أن أصبح توفير الحكومات الأمن في هذه المناطق أمرًا صعبًا، بسبب الفوضى الأمنية، والسياسية، وحتى الاجتماعية، التي جعلت وصول المساعدات الإنسانية مستحيلًا في بعض الأحيان. لذا صاحبت زيادة المناطق التي تعاني من النزاعات المسلحة، زيادة في الطلب على الشركات الأمنية الخاصة، لغرض توفير الحماية لهذه المنظمات الإنسانية، من أجل حماية موظفيها، وأنشطتها. والأمر لا يقتصر على هذه المنظمات، بل إنَّ وكالات الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، لجأت إلى الشركات الأمنية من أجل حماية موظفيها، ونقل الأغذية، وحماية مكاتبها في مناطق النزاعات المسلحة[1].

هناك العديد من العوامل التي ساعدت الشركات الأمنية على القيام بدور واسع على الساحة الدولية، ومن أبرزها:

1-ضعف الدول جعل الشركات الأمنية الخاصة، أداة مثالية لحسم الصراعات، والنزاعات، سواء الداخلية أو الدولية.

2-خصخصة القطاع الأمني في بعض الدول، وانخفاض ميزانية الدفاع في العديد من الدول.

3-توفر السلاح نتيجة ازدهار صناعة الأسلحة، وحصول الشركات المصنعة للأسلحة، على الموافقة بتزويد الشركات الأمنية الخاصة بالسلاح المطلوب. فضلًا عن توفر اليد العاملة التي قامت بدور رئيس في الجانبين، سواء ازدهار صناعة الأسلحة، أو نمو الشركات الأمنية الخاصة، وتوسعها.

4-العامل الأبرز للانتشار السريع للشركات الأمنية في مختلف مناطق العالم، هو بروز ظاهرة الإرهاب على الساحة الدولة، أسهم في زيادة الطلب على تلك الشركات، لتنفيذ عمليات ضد أهداف محددة، من قبل الدول المتعاقدة مع هذه الشركات، خارج حدودها الوطنية، بحجة محاربة الإرهاب.

5-زيادة عدد مناطق النزاعات الدولية، مكَّن من انتشار تلك الشركات انتشارًا كبيرًا، إذ لم تتأخر تلك الشركات في الإعلان عن استعدادها، لتقديم الخدمَات في مناطق النزاعات، سواء للدول أو المنظمات[2].

المطلب الثاني: خصائص الشركات الأمنية الخاصة ومهامها

لكون الشركات الأمنية الخاصة، مؤسسات لها هيكلها التنظيمي، وتقدم العديد من الخدمَات مقابل الربح المادي، فهي تتمتع بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الكيانات التجارية، ومنها:

1-شركات ربحية (تجارية): الغرض من إنشاء الشركات الأمنية الخاصة، هو تحقيق الربح المادي، مقابل ما تقدمه من خدمَات للزبائن. تتباين هذه الشركات في حجمها، فالبعض منها شركات صغيرة يقتصر عملها على تقديم الخدمَات الاستشارية فقط، والبعض الآخر شركات كبيرة جدا تقدم مختلف الخدمَات، بدءًا من تقديم الاستشارات، والتدريب، والحماية، إلى الاشتراك في النزاعات المسلحة خارج حدود الدولة. والشركات الأمنية الخاصة تعتمد اعتمادًا كليًا في جني الأموال، وتحقيق الأرباح الطائلة

[1]- محمد الصالح جمال، «دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة»، (أطروحة دكتوراه)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2019، ص114-121-122.
[2]- محمد بركات صعايده، «دور الشركات العسكرية ولأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية» ، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 7، العدد 1، حزيران/2022، ص10.

من الحروب، والدمار الذي يصيب مختلف مناطق العالم، إذ لولا تلك الحروب، لما وجدت تلك الأعداد من الشركات الأمنية، أو الأعداد الهائلة من مقاتليها[1].

2-القواعد المنظمة لعملها: تتميز الشركات الأمنية الخاصة، بوضوح القواعد المنظمة لعملها بشكل قانوني سليم، ليس هذا فقط بل إنَّ الشركات الأمنية الخاصة، لا يلتزم أفرادها بالقوانين الوطنية في الدول التي يعملون فيها، وهذا يعني عدم خضوعهم إلى المساءلة القضائية، عمَّا يرتكبون من انتهاكات للقانون[2].

3-الطابع التنظيمي التعاقدي: تقدم الشركات الأمنية الخاصة، خدمَات عسكرية، وأمنية، على أساس مأجور، عن طريق أشخاص طبيعيين، أو كيانات قانونية، تعمل وفق ترخيص خاص، وتشمل الخدمات المتعلقة بالأعمال العسكرية، بما فيها العمليات القتالية، والتخطيط الاستراتيجي، والاستخبارات، والدعم اللوجستي، والتدريب، والدعم التقني، وغيرها. أمَّا الخدمات الأمنية فتشمل الحراسة المسلحة للممتلكات، والأشخاص، وتفعيل تطبيق إجراءات الأمن، والمعلوماتية، والنشاطات الأخرى المتضمنة استخدام تقنية متطورة، لغرض خدمة عملائهم، فهذه الشركات تضم مجموعة من الأشخاص المتخصصين، والمؤهلين في المجال الأمني، والعسكري. ونتيجة لذلك، ولامتلاكها رأس مال كبير، مكَّنها من اقتناء الأسلحة المتطورة، تمكنها من تنفيذ التزاماتها التعاقدية بشكل أكثر سهولة[3].

4-العمل خارج حدود الدولة المؤسسة لها: العمل الأكثر الذي تقوم به الشركات الأمنية الخاصة، هو خارج حدود الدولة المقررة، إذ تقوم بإبرام عقود مع مختلف الدول، والمنظمات الدولية أو غيرها، بالشكل الذي جعل وجود هذه الشركات في مختلف مناطق العالم مألوفًا، وأيضا جعل موظفي هذه الشركات على احتكاك مباشر، مع الأشخاص المحميين بموجب القانون الدولي، نتيجة لتدخل هذه الشركات في النزاعات المسلحة.

5-الاحتراف والوحشية: يتصف العاملون في الشركات الأمنية بالاحترافية، والدقة في تنفيذ الأعمال المطلوبة منهم، والسرعة في إنجاز المهام الموكلة إليهم، وذلك بحكم طبيعة هؤلاء الأشخاص، فهم بالأساس أفراد قوات نظامية سابقًا، يمتلكون من الخبرة الكافية في مجال عملهم، بالشكل الذي يمكنهم من حسم أي مهمة توكل إليهم بالشكل المطلوب. ولكن على الرغم من ذلك، يتصف العاملون في الشركات الأمنية الخاصة، بالوحشية، والقساوة، في أثناء تنفيذهم الأعمال المطلوبة، إذ يتجرد البعض منهم من الإنسانية، وذلك عن طريق تعذيب المعتقلين، كما حدث في سجن أبو غريب، أو استهداف المدنيين بشكل مباشر ودون إنذار، أو ضرورة لذلك، كما حدث في ساحة النسور من قبل موظفي شركة المياه السوداء الأمريكية[4].

6-الملكية الخاصة: هذه الشركات مملوكة لحساب أشخاص، وليس لحكومات، وهي في العادة تكون مملوكة لعسكريين، وأمنيين سابقين، ورجال أعمال، فهي تضم ملاكًا خاصًا إداريًا، يترأسه مدير عام، ومجلس إدارة، وموظفون، وأنَّ أرباح هذه الشركات تدخل مباشرة إلى حسابات مالكيها الخاصة[5].

إنَّ طبيعة تكوين الشركات الأمنية الخاصة، وزيادة الطلب على التعاقد معها من قبل مختلف الأطراف، تنعكس على المهام التي تؤديها هذه الشركات. إذ إنَّ اتساع المهام التي أنيطت بهذه الشركات، جعلت منها لاعبًا دوليًا ذا أثر كبير في الساحة الدولية، لاسيَّما أنَّ هذه الشركات لا تتردد في تقديم خدماتها إلى جميع المتعاقدين، بغض النظر عن خلفيات المتعاقدين معها، وذلك لأنَّ غرضها الأساسي الربح المادي. ومن أبرز مهام هذه الشركات ما يأتي:

---

[1]- طالب ياسين، < الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية>، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع /ديسمبر/2018، ص44.

[2]- أمنة امحمدي بوزينة، < تطبيق القانون الدولي الإنساني على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة>، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، سبتمبر 2020، ص110.

[3]- ونوقي جمال، <تطبيق القانون الدولي الإنساني على العقود المبرمة بين الدول والشركات العسكرية والأمنية الخاصة>، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص1192.

[4]- طالب ياسين، مصدر سبق ذكره، ص44.

[5]- عبد الشافي عبد الدايم خليفة، <الشركات الأمنية الخاصة في ظل القانون الدولي الإنساني>، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 72، 2016، ص 495.

1-المهام اللوجستية للشركات الأمنية الخاصة: تؤدي الشركات الأمنية العديد من المهام اللوجستية، وحسب ما هو متعاقد عليه معها، إذ قد تقتصر مهمتها على تدريب الأجهزة الأمنية، بمختلف صنوفها في دولة حديثة الاستقلال، أو التي انهار جيشها نتيجة الاحتلال، وإسقاط نظام الحكم فيها، أو قد يقتصر عملها على تقديم الاستشارات العسكرية، وفنون القتال الحربي لقوات هذه الدول من الجيش، والشرطة، أو قد تتولى هذه الشركات مهمة التموين، إذ تقوم بعض الشركات الخاصة بمهمة التموين، للجيوش النظامية في مناطق النزاعات المسلحة، وبمختلف أنواع التموين، إذ قد يكون نقل الأغذية أو المُعِدات العسكرية من أسلحة، وذخائر، وكل ما تحتاجه تلك القوات[1].

2- توفير الحماية الأمنية: توفر الشركات الأمنية الخاصة، ميزة الأمن الشخصي لمختلف الأطراف، وفق عقود بين الجانبين. إذ توفر الشركات الأمنية الخاصة، الحماية للموظفين العاملين في مختلف الوكالات، والمنظمات الدولية، كما هو الحال مع وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية، وغير الحكومية، وأيضا رجال الأعمال الذين في العادة لا يعتمدون على قوات الأمن الحكومية، في توفير الحماية لهم، ولعوائلهم، أو مصالحهم الاقتصادية، والتجارية، إلى جانب توفير الحماية لرؤساء بعض الحكومات، والمسؤولين الحكوميين، وزعامات السياسة في بعض الدول، التي تتصف بعدم الاستقرار السياسي، والأمني، أيضا توفر الحماية إلى المراكز، والمباني، والمنشآت المهمة، مثل: المطارات، أو مرافق المنشأة النووية[2].

3- المهام القتالية للشركات الأمنية الخاصة: تتولى بعض الشركات الأمنية الخاصة، مهام عسكرية بحتة، إذ تتدخل في نزاعات مسلحة، أو تخوض حربًا بالوكالة نيابة عن دولة ما، أو تتدخل في نزاعات مسلحة داخلية. وبالتأكيد لهذه الشركات القدرة على حسم النزاع بفترة قصيرة، ولمصلحة الطرف المتعاقد معها، وذلك لما تمتلكه من أسلحة متطورة مقارنة بجيوش الدول، فضلا عن التكنولوجية، والخبرة، التي يمتلكها مقاتلو هذه الشركات، لذا يطلق على مقاتلي هذه الشركات تسمية "مضاعفي القوة"، لإمكانيتهم في قلب الموازين، وتحقيق الانتصار[3].

المبحث الثاني

فاغنر تأسيسها وإمكان وجودها

فاغنر شركة أمنية شبه حكومية، روسية المنشأ، والرعاية، وعدَّ بعضهم فاغنر نسخة عن شركة بلاك وتر الأمريكية، لأنَّ الحكومة الروسية أنشأتها للإنجاز المهام العسكرية، في المناطق، والدول التي لا ترغب روسيا في زج جيشها النظامي فيها، إذ تعتمد الحكومة الروسية اعتمادًا كبيرًا على شركة فاغنر، في تنفيذ سياستها الخارجية[4].

المطلب الأول: بداية تكوينها والمهام المنوطة بها

أولًا-نشأة فاغنر:

فاغنر حالها حال غيرها من الشركات الأمنية، أسسها أفراد متقاعدون من القوات الخاصة، وتعود جذورها إلى شركة اوريل لمكافحة الإرهاب، أسسها ضابط الاستخبارات العسكرية الروسية ديمتري أوتكين، بعد التقاعد في عام 2014، ويرجع اسم الشركة إلى

1- طالب ياسين، مصدر سبق ذكره، ص 52.
2-أحمد عبد حسن الفهداوي، مصدر سبق ذكره، ص182.
3- هشام فخار، < خصخصة الحرب مقاربة قانونية لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية في الحروب>، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 2 ،2022، ص373.
4- محمد بركات صعايده، مصدر سبق ذكره، ص11.

الموسيقار الألماني ريتشارد فاغنر[1]. تأسست مجموعة فاغنر في الأرجنتين، لأنَّ الدستور الروسي يمنع تأسيس الشركات الأمنية، والعسكرية الخاصة، إذ ينص الدستور الروسي في المادة (359)، على معاقبة الشخص الذي يقوم في الاشتراك في النزاعات المسلحة، على أراضي دولة أخرى بالسجن (7) سنوات. وأنَّ مسألة حفظ الأمن، والدفاع، من واجبات الدولة الروسية. وقانونيًا إنَّ قوات فاغنر غير مسجلة في روسيا، الأمر الذي يُمكّن روسيا، من التنصل بسهولة من أي عمل، يمكن أن تقوم به تلك المجموعة على أراضي الدول الأخرى[2]. ظهرت فاغنر كقوة أمنية خاصة في عام 2014م، خلال عملية ضم شبه جزيرة القرم إلى الاتحاد الروسي. ترتبط مجموعة فاغنر ارتباطًا مباشرًا، برجل الأعمال الروسي يفغيني بريغوجين، الذي يعدّ الممول الرئيس لها، كما يعتقد أنَّه المالك الحقيقي لها، الذي له علاقة بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ويلقب "بطاهي بوتين" لامتلاكه شركة كونكورد الخاصة بتقديم الطعام، والتي تزود الكرملين بالطعام، وتنظم حفلات الاستقبال للزوار، بناءً على العقد المبرم مع الكرملين. وتخضع الشركة لعقوبات أمريكية منذ نهاية 2016، بتهمة التدخل، ومحاولة التأثير في الانتخابات الأمريكية، الذي نفي أي عِلاقة له بالمجموعة، إلى حد سبتمبر عام 2022، عندما أعلن أنَّه شارك في تأسيس المجموعة[3]. يرجع بعض الباحثين أنَّ السبب الرئيس لتأسيس شركة فاغنر، الأرباح الطائلة التي تدرها هذه الشركات، فضلًا عن محاولة روسيا محاكاة الغرب، والولايات المتحدة بالتحديد، في الاتجاه نحو الاعتماد على هذه الشركات، لتجنب المسؤولية الدولية عن انتهاكات القانونين الدولي والإنساني، وأيضًا تحقيق مصالح روسيا في مختلف المناطق، والأهم هو الابتعاد عن المخاطرة بحياة الجنود النظاميين الروس، لاسيَّما في العلميات التي لا تكون من أجل الدفاع عن أمن روسيا، وحدودها[4]. لذا فإنَّ شركة فاغنر كغيرها من الشركات الأمنية، والعسكرية الخاصة، ترتبط ارتباطًا كبيرًا ومعقدًا بالحرب، والنزاعات، كالتدريب العسكري، والدعم اللوجستي، وشراء الأسلحة، والمعدات العسكرية، وصيانتها، والتخطيط الإستراتيجي، وحراسة السفارات، والدبلوماسيين، وضمان أمن الأفراد، والممتلكات، وتقديم المعلومات الاستخباراتية، والاستشارات الأمنية، والتقنية، فضلًا عن المشاركة في العمليات القتالية إلى جانب القوات النظامية، كأحد طرفي النزاع المسلح[5]. يعدّ البعض شركة فاغنر أداة سرية بيد الكرملين _وذلك من منطلق تأسيسها السري_ يتعامل معها على أنَّها مشروع مربح، وتعمل في العديد من المجلات، منها: التجارة، والجمارك، والنقل الجوي، يستخدمها لتعزيز المصالح الجيوسياسية لروسيا. إذ لا يقتصر عمل مجموعة فاغنر على الجوانب الأمنية، والعسكرية، فهي تعمل في عدة مجالات، منها: استخراج المعادن، وغسيل الأموال. وقد بدأ فاغنر كشركة أمنية بعدد (5000) آلاف مقاتل، أغلبهم من أعضاء "الفرقة السلافية"، الذين يمتلكون خبرة واسعة في القتال، بحكم مشاركتهم في مناطق النزاعات المسلحة، كما في سوريا وبالتحديد في مدينة حمص. ولكن توسع مناطق وجودها حول بلدان العالم المختلفة، إذ أصبحت فاغنر موجودة في ثماني دول إفريقية على سبيل المثال لا الحصر، هذا الوجود جعل مؤسسها يفغيني بريغوجين، يضم مجندين جدد إذ بلغ عدد أعضاء المجموعة حوالي (50,000) عنصر، ولكن المجندين الجدد معظمهم من السجناء، الذين لا يمتلكون خبرة كباقي المجندين، الأمر الذي زاد من سمعة المجموعة سوءًا[6]. يتفق أغلب الباحثين على أنَّ هنالك صعوبة في تحديد من هم أعضاء مجموعة فاغنر، إذ يرجح البعض أنَّ أغلب الأعضاء هم روس من أصل قوقازي، إلى جانب أعضاء آخرين أوكرانيين، فضلًا عن أعضاء من دول أخرى يتقنون اللغة الروسية، يتم انضمامهم عن طريق الشبكات غير الرسمية للمحاربين القدامى، وعن طريق الإنترنت، ويتم تقييمهم في قاعدة فانغر جنوب روسيا، لتحديد المقبولين الذين يتعهدون بالحفاظ على السرية، وتوقيع عقود قصيرة الأجل قابلة للتمديد، وتتراوح أعمارهم من (20- 50) عامًا،

1- بو عيشة مراد_ محمد بن فردية، <الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية) >، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 1، 2022، ص398.

2- شمس الهدى نجاح_ نسيمة طويل، تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فاغنر في ليبيا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، 2022، ص969.

3- مقال متاح على موقع ويكيبيديا على الموقع التالي: https://ar.wikipedia.org، تاريخ المطالعة 2024/8/5.

4-علي نجم العبد الله-بشرى جاسم محمد، شهد أحمد فوزي، الشركات الأمنية الخاصة ودورها في العلاقات الدولية: شركة فاغنر أنموذجا، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد 7، العدد 1، اذار 2024، ص349.

5- مروان سالم علي، الفواعل من غير الدول واستراتيجياتها المؤثرة في تحولات النظام الدولي: الشركات متعددة الجنسيات أنموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والتسعون، 2023، ص 357-358.

6- وليد مهدي عبد الله المفرجي_ ياسر غازي حسن، مجموعة فاغنر العسكرية وأثرها في تعزيز الهيمنة الروسية (نماذج مختارة)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 50، 2024، ص133-135.

بعضهم عسكريون، وأمنيون سابقون، الدافع الرئيس لهم الأجور المرتفعة، مقارنة بالعسكريين، والأمنيين في القوات النظامية. ما يميز مجموعة فاغنر، ليس هناك عقيدة أيديولوجية واحدة تجمع جميع أعضاء فاغنر[1]. وبالعودة إلى طبيعة العلاقة التي تجمع عناصر فاغنر بروسيا، فإنَّ الجهات الرسمية في روسيا، تنكر وجود أي عِلاقة بمجموعة فاغنر، إلّا أنَّ التوتر الأخير الذي حصل بين رئيس فاغنر، ووزارة الدفاع الروسي، في حزيران /2023، على إثر قصف عناصر المجموعة المشاركين في الحرب الروسية الأوكرانية، التي على إثرها قاد يفغيني بريغوجين عناصره داخل موسكو، معلنًا انقلابه. إلا أنَّ الأمر لم يدم طويلًا، وأعلن في وسائل الإعلام عن حلّ الخلاف بين الطرفين. لكنَّ الخلاف في الحقيقة انتهى بسقوط طائرة يفغيني بريغوجين، وديمتري أوتكين، وغيرهم من قادة فاغنر، الأمر الذي جعل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، يخرج عن صمته، معلنًا أنَّ فاغنر حصلت على تمويل، يقدر بأكثر من مليار دولار من الدولة الروسية.

ثانيًا-مهام مجموعة فاغنر:

تتولى قوات فاغنر تنفيذ المهام خارج حدود روسيا، وفي الأغلب تنفذ المهام التي لا ترغب، أو تتجنب موسكو تبنيها بشكل علني، خَشيَة العقوبات الدولية، وتجنب الخسائر المحتملة في صفوف القوات النظامية، وما ينتج عنه من غضب الرأي العام، فضلًا عن ما يرافق ذلك من انتهاكات للقانون الدولي، والقانون الإنساني. لذا يمكن حصر أهم مهام قوات فاغنر بما يأتي:

1-دعم النظم الموالية لروسيا: كما حصل في عام 2015، عندما عملت هذه القوات على دعم النظام الحاكم في سوريا، على أثر اضطرابات الربيع العربي، وكذلك في 2016 عملت على دعم القوات العسكرية، التابعة للجنرال خليفة حفتر في ليبيا[2].

2-تحقيق عائدات اقتصادية ضخمة من خلق التوترات داخل مناطق معينة: يعدُّ بعضهم الشركات الأمنية الخاصة، أداة مناسبة لحسم الصراعات، والنزاعات الدولية، ولكن في الحقيقة هذه الشركات تعتاش على النزاعات، والصراعات المستمرة، كما يحصل حاليًا في مهمة عناصر مجموعة فاغنر في السودان.

3-محاربة ما سمي بالإرهاب للتحكم في الوضع: ضعف أداء القوات النظامية، جعل بعض الدول تعتمد اعتمادًا مباشرًا، على الشركات الأمنية الخاصة في محاربة العناصر الإرهابية، كما هو الحال في مهمة مجموعة فاغنر في سوريا، التي تمثلت في البداية في استعادة حقول النفط، من عناصر الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

4-استخدام الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة، خارج القنوات الدبلوماسية الرسمية، يسمح لها ببناء علاقات ترابطية مع المجتمع الدُّوَلِي[3].

المطلب الثاني: أماكن وجودها

أصبحت الشركات الأمنية تحتل مكانة واسعة، في مناطق النزاعات المسلحة، في مختلف المناطق حول العالم، فلا يكاد يوجد نزاع مسلح يخلو من وجود الشركات الأمنية الخاصة، بالشكل الذي أصبحت معه الشركات الأمنية الخاصة، أحد الفواعل الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية، لتحقيق الأهداف السياسة الخارجية للدول المتعاقدة معها. وتختلف الأسباب التي تدفع الدول للتعاقد مع هذه الشركات، لذا سوف يتم التطرق إلى وجود شركة فاغنر الأمنية الخاصة، في مناطق مختلفة وحسب الغرض من وجودها:

---

[1]- مطهر الصفاري، مجموعة فاغنر وروسيا متلازمتا الإنكار والتوظيف، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2021/12، ص20_21.

[2]- راغب ملي، ماهي شركة فاغنر الأمنية؟ مقال منشور بتاريخ 3/نوفمبر/2022، على الموقع الآتي: https://www.alaraby.co.uk/blogs، تاريخ المطالعة 2024/8/11.

[3]-علي نجم العبد الله_ بشرى جاسم محمد_ شهد أحمد فوزي، مصدر سبق ذكره، ص350_351.

أولًا-دورفاغنرفي الصراع السوداني:

بعد زيارة الرئيس السوداني السابق "عمر البشير"، في نوفمبر عام 2017 إلى موسكو، وطلبه بشكل علني من الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين"، المساعدة ضد التدخلات الأمريكية في الشأن السوداني، وفي ظرف قياسي بدأ ظهور مجموعة فاغنر في السودان، إذ نقلت روسيا أول سرية من مجموعة فاغنر العسكرية، بقيادة الرائد المتقاعد في القوات الخاصة "ألكسندر كزنيتسفو"، وتمَّ إنشاء معسكر لهم في مدينة أم درمان، خصصته مجموعة فاغنر لتدريب القوات الخاصة، والاستخبارات السودانية. وبعد الاتفاق فيما بينهم، تمَّ إنشاء معسكر آخر في منطقة أم دافوق، على الحدود بين السودان، وإفريقيا الوسطى، لغرض تجارة الذهب، والسلاح، إذ منح الرئيس "عمر البشير" شركة فاغنر، حقوق التنقيب عن الذهب في العديد من المواقع[1]. تعزز وجود فاغنر في السودان 2019، بعد تولي مهمة تدريب قوات الرد السريع السودانية، وعقد اتفاقية معها للتجارة بالذهب والسلاح، وبذلك وضعت شركة فاغنر لها قدم ثابتة في السودان، على الرغم من الإطاحة بحليفها الرئيس السابق "عمر البشير". وعلى الرغم من تأكيد وسائل الإعلام الغربية، مشاركة شركة فاغنر في قمع الاحتجاجات في السودان، ظلَّت الشركة تنفي ذلك، حتى أنَّ الخارجية الروسية نفت تلك المزاعم، وأكَّدت عدم علمها بوجود شركات عسكرية روسية لاسيَّما في السودان[2]. وقد بثت وسائل الإعلام المختلفة، مقاطع فيديو تظهر مقاتلين روس يشاركون في قمع التظاهرات، الأمر الذي أكَّدته المعارضة السودانية، ومصادر مقربة من جهاز الأمن، والمخابرات السودانية، الذي أكَّد أنَّ عناصر شركة فاغنر، تساند القوات الأمنية السودانية في قمع التظاهرات. أمَّا وزير الداخلية السوداني "أحمد بلال عثمان"، فقد نفى مشاركة شركة فاغنر الأمنية في فض التظاهرات. من جهة أخرى، وفي ردَّها على وسائل إعلام بريطانية، أكَّدت المتحدثة باسم الخارجية الروسية "ماريا زاخاروفا"، أنَّ ما يوجد في السودان هي شركة خاصة، مهمتها تدريب القوات السودانية، ولا تربطها أي علاقة بالحكومة الروسية[3]. على الصعيد الدولي، شكَّل نشاط شركة فاغنر العسكرية في السودان، مصدر قلق للدول الغربية، والولايات المتحدة الأمريكية، التي تخشى تكرار سيناريو فاغنر في روسيا. فضلًا عن الوجود العسكري الروسي هناك، وما تجنيه روسيا من مكاسب اقتصادية هائلة، لاسيَّما الذهب، حتى فرض الاتحاد الأوربي، ووزارة الخزينة الأمريكية، عقوبات على الشركات التي تستخرج الذهب، مثل شركة "مروي غولد" في عام 2020. وعلى الرغم من تلك العقوبات، وعزل "عمر البشير"، أثناء استيلاء الجيش على السطلة، بقيادة الفريق "عبد الرحمن البرهان"، لم تهتز العِلاقة بين السودان وروسيا، بل إنَّ روسيا سارعت إلى تعطيل قرار مجلس الأمن الدولي، الذي يدين إجراءات قائد الجيش بواسطة الفيتو، بل حتى أنَّ الكرملين لم يعدّ عزل البشير بواسطة الجيش انقلابًا، وعدَّه إدانة الجيش السوداني هو تدخل في شؤون دولة ذات سيادة[4]. كل هذه الإجراءات تؤكد مدى الترابط بين السودان وروسيا، وحتى في وضع النزاع الأهلي الذي يجري في السودان، فإنَّ روسيا تمتلك عِلاقة بطرفي النزاع، سواء بالحكومة أو بواسطة شركة فاغنر اليد الطُّويلة لروسيا. لذا فإنَّ روسيا إن لم تكن قد استعادت نفوذها السابق داخل القارة الإفريقية، فهي قاب قوسين أو أدنى من ذلك.

ثانيًا-محاربة الجماعات الإرهابية في سوريا:

تعدُّ سوريا خطًا أمنيًا دفاعيًا متقدمًا، ومنفذًا استراتيجيًا في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. يعدُّ النظام السوري حليفًا تاريخيًا لروسيا في المنطقة العربية، ومن يزودها بقاعدة للعمليات العسكرية في الشرق الأوسط، وميناء في شرق البحر الأبيض المتوسط. فضلًا

---

[1]- بو عيشة مراد_ محمد بن فردية، مصدر سبق ذكره، ص400.
[2]- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ما بعد بريغوجين ملامح دور "فاغنر" الروسية بعد الانقلابات الأخيرة في افريقيا، تقرير نشره بتاريخ 28/ سبتمبر/2023، على الموقع الآتي https://www.futureuae.com/، تاريخ المطالعة 2024/8/21.
[3]- ياسر حمزة، فاغنر جيش الظل الروسي في السودان، مقال منشور بتاريخ 2019/2/10، على الموقع الآتي: https://www.akhbaralaan.net/، تاريخ المطالعة 2024/8/21.
[4]- يوسف كامل خطاب، التوجه السوداني نحو روسيا أبعاده .. ودوافعه الآنية .. ونتائجه المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، ص5-6.

عن ذلك فإنَّ سوريا مستورد قوي للسلاح الروسي، وشريك في مشروعات الطاقة، والبنية التحتية. بعد عام 2011، قدمت روسيا دعمًا كبيرًا للنظام السوري، وغطاءً دبلوماسيًا، إذ عطَّلت العديد من القرارات في مجلس الأمن باستخدام الفيتو. وأنَّ التدخل الروسي في الحرب الأهلية السورية، جاء بعد طلب الحكومة السورية[1]. كان الظهور الأول لعناصر مجموعة فاغنر في سوريا، في عام 2013 على أثر النزاع الأهلي في أغلب المناطق السورية، الذي عَقَب أحداث الربيع العربي، وظهور الجماعات الإرهابية، التي سيطرت على العديد من المحافظات السورية، عقب انهيار القوات الأمنية السورية.

بَدأ وصول عناصر فاغنر إلى سوريا بشكل دفعات، وبأعداد متفاوتة، وكّلت إليهم مهام مختلف، منها مهام دفاعية، تمثلت بتحرير، ثُمَّ حماية المنشآت في حقول النفط والغاز، من سيطرة الجماعات الإرهابية، مقابل نسبة من أرباح هذه الحقول. أو مهام هجومية تمثلت بالمشاركة المباشرة في القتال الدائر في سوريا. وتراوحت أعداد عناصر فاغنر في سوريا، وفق وسائل إعلام مختلفة بين (2500- 3500) عنصر[2]. تمثَّل النشاط الأكثر وضوحًا لفاغنر، في تحرير مدينة تدمر السورية، من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، إذ استعاد النظام السيطرة على المدينة عام 2016، وقد فقدت فاغنر خلال المعركة (32) عنصرًا من مقاتليها. مرة أخرى شاركت عناصر فاغنر في معركة تحرير مدينة تدمر في عام 2017، وتشكلت قوات فاغنر في المعارك من أربع سرايا، وسرية دبابات، ومجموعة مدفعية مشتركة، ووحدات استخبارات، وأعمال لوجستية[3]. وعلى الرغم من الدعم والتواصل بين القيادة الروسية، ومجموعة فاغنر خلال وجودهم في سوريا، إلا أنَّ ذلك لم يمنع حدوث التوتر بين الطرفين، كما حصل على إثر هجوم المئات من عناصر فاغنر، على مصنع غاز كونوكو في دير الزور في 7/ فبراير/2017، الذي يقع تحت سيطرة القوات الكردية، المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي طلبت من روسيا سحب القوات المهاجمة، والتي نفت بدورها أي عِلاقة لها بالمهاجمين، الأمر الذي أعطى الضوء الأخضر للولايات المتحدة الأمريكية، بشنّ ضربات جوية عدة، أسفرت عن إبادة الجزء الأكبر من القوات المهاجمة. هذا التحرك لمجموعة فاغنر، أغضب القيادة العسكرية الروسية، والكرملين، الأمر الذي دفع بريغوجين بالتعهد بعدم تكرار ذلك[4].

ثالثًا-مساعدة الجماعات الانقلابية في ليبيا:

تضاعفت النزاعات المسلحة في الدول الإفريقية، ولم تعدّ تستطيع حُكُومَات بعض الدول الإفريقية من احتواء هذه الصراعات والحفاظ على أمنها الداخلي واستقرارها، الأمر الذي جعل من البلدان الإفريقية سوقًا مربحًا للشركات الأمنية الخاصة التي لم تتردّد في تقديم خدماتها، التي تباينت بين تدريب القوات النظامية لتلك الدول، أو تقديم المساعدة التقنية وتوفير النقل العسكري وبيع الأسلحة، إلى جانب الاشتراك في النزاعات المسلحة[5]، وغيرها من الخدمَات المقدمة من الشركات الأمنية الخاصة. فقد استعانت الجماعة المسلحة التي يقودها اللواء خليفة حفتر في ليبيا، بمجموعة عناصر فاغنر للإطاحة بالحكومة المعترف بها دوليًا، التي يرأسها فائز السراج في 2019. لم تقتصر مهام فاغنر في ليبيا على الاشتراك المباشر في العمليات القتالية، أو المهام العسكرية غير القتالية، التي تتمثل في تقديم التدريب العسكري، والدعم الفني لإصلاح المركبات المدرعة وصيانتها، وحماية المنشآت النفطية، بل تعدّت ذلك إلى أنشطة أخرى، تمثلت بتقديم الاستشارات السياسية، والإعلامية، بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، عن طريق القيام بحملات إعلامية لدعم رموز سياسية معينة، مثل اللواء "خليفة حفتر". أول ظهور لمجموعة فاغنر في ليبيا كان في تشرين الأول 2018، وكانت مهمتها غير قتالية، ولكن مع بَدء هجوم قوات اللواء "حفتر" على مدينة طرابلس، ظهر الدور القتالي لعناصر فاغنر، إلى جانب المساعدة

---

[1]- وليد مهدي عبد الله المفرجي_ ياسر غازي حسن، مصدر سبق ذكره، ص147-148.
[2]- دحماني سليم، مجموعة فاغنر الروسية شركة عسكرية خاصة أم آداه جيوسياسية للكرملين، بحث مشارك في مؤتمر الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية، فبراير/2021، ص10.
[3]- أحمد مولانا، شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات،3/فبراير/2021، ص15.
[4]-، وليد مهدي عبد الله المفرجي_ ياسر غازي حسن، مصدر سبق ذكره، ص 148.
[5]- فريدة حموم_ طهراوي عبد العزيز، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية: أنغولا أنموذجا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الأول، 2020، ص.602

التكتيكية، والاستخبارات، والمراقبة، والاستطلاع. وكان لقوات فاغنر الدور الكبير في وصول قوات اللواء "خليفة حفتر" إلى أعتاب مدينة طرابلس. ونتيجة الدعم الذي حصلت عليه حكومة الوفاق الوطني بقيادة "فائز السراج"، خسرت قوات حفتر المعركة، وأصبحت مهام فاغنر في هذه المرحلة الدفاع عن سرت والهلال النفطي الليبي، ومنع حكومة الوفاق من التقدم[1]. لا يعرف عدد عناصر مجموعة فاغنر الموجودين في ليبيا بشكل دقيق، ولكن تقرير أممي سري "مسرب" صادر2021، يؤكد أنَّ عدد عناصر فاغنر يصل إلى (1200) مقاتل في ليبيا، يتمركزون في المنطقة الشرقية. إنَّ وجود فاغنر في ليبيا، يمكِّن روسيا من توسيع نفوذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والقارة الإفريقية كون ليبيا بوابة الدخول لصحراء الساحل. من جهة أخرى، إنَّ الصراع في ليبيا أثَّر في أسواق النفط العالمية، إذ انخفض الإنتاج الليبي من (1.2) برميل نفط يوميًا، إلى (3000-4000) برميل يوميًا. إنَّ نقص مليون برميل نفط من السوق يوميًا، يشكِّل أزمة كبيرة على الدول الأوربية، التي تفكر باستخدام النفط والغاز الليبي بديلًا عن الطاقة الروسية، وبذلك فإنَّ استمرار الصراع الداخلي في ليبيا بالنسبة لروسيا، ضمن استمرار صادراتها من النفط والغاز للدول الأوربية[2].

الخاتمة:

الشركات الأمنية الخاصة بصورة عامة، هي اليد الطويلة للدول، سواء التي تمتلكها أو التي تتعاقد معها، إذ أنها أفضل وسيلة لهذه الدول لتجنب العقوبات الدولية، وعدم تحمل مسؤولية أفعالها، التي أبسط ما يمكن وصفها بأنَّها جرائم، وانتهاكات لحقوق الإنسان، لكون هذه الشركات تستخدم أبشع الوسائل لتنفيذ مهمتها، ولا تراعي أبسط حقوق السكان المدنيين، إلى جانب تدمير البنية التحتية، ولا تخضع للقانون المحلي أو الدولي في تنفيذ عملياتها، لذا يوصف أفرادها بالوحشية والقسوة نتيجة الجرائم التي يرتكبونها. وهناك دافع قوي لدى الدول في استخدام الشركات الأمنية الخاصة في مناطق النزاعات المسلحة بدلًا عن قواتها النظامية، من أجل عدم تكبد الخسائر البشرية من قواتها النظامية، وبذلك تتجنب غضب الرأي العام داخلها، إذ أنَّ عدد قتلى هذه القوات لا يدخل ضمن حسابات هذه الدول، حتى وأن كان بعض أفراد هذه الشركات هم مواطنين هذه الدولة، كما هو الحال مع قتلا شركة فاغنر الأمنية، رغم أنهم مواطنين روس وتستخدمهم روسيا في العديد من مناطق النزاعات الدولية لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الروسية، وتثبيت موطن قدم لها في اهم مناطق الموارد الطبيعية حول العالم ومناطق المرور البحرية الحيوية، ولكن في نفس الوقت روسيا لا تعتبرهم ضمن قتلا القوات الأمنية الروسية، لذا فإن الشركات الأمنية أداة إستراتيجية في تنفيذ أهداف الدول الخارجية دون أن تتحمل الدول ذلك رسميًا، مستغلة غياب القوانين الدولية التي تنظم عمل الشركات الأمنية الخاصة، إذ لا يوجد قانون دولي يخضع له أفراد الشركات الأمنية الخاصة كما هو الحال في القوات النظامية، وأنّ غياب القوانين الدولية التي تحكم عمل تلك الشركات مكّن من انتشارها بشكل كبير في مناطق النزاعات الدولية، إذ أن الحكومات يمكن أن تستخدم تلك الشركات بصورة سهلة، وكل ما يتطلبه الأمر عقد عمل مع هذه الشركات، على العكس من استخدام القوات النظامية التي تتطلب موافقات وإجراءات، فضلًا عن التكلفة الاقتصادية التي تتحملها الدول في حال استخدام القوات النظامية، وبالتالي فإن الشركات الأمنية الخاصة هي أداة إستراتيجية تحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول وتطلعاتها، من دون أن تتحمل المسؤولية عن أعمال تلك الشركات أمام المجتمع الدولي، وأن الكفاءة التي تتمتع فيها هذه الشركات في حسم الصراعات في مناطق النزاعات، يجعل من الصعب الاستغناء عنها في المستقبل مهما كان عدد الضحايا والدمار الذي تخلّفه الشركات الأمنية الخاصة.

النتائج:

[1]- بدر حسن شافعي، دور الشركات العسكرية في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجا، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات،1/ نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، ص6-9.
[2]- شمس الهدى نجاح_ نسيمة طويل، مصدر سبق ذكره، 978_979.

1-وجود مصلحة في نشأة الشركات الأمنية الخاصة بالنسبة لمعظم الدول، لما تقدمه هذه الشركات من خدمات، ومن الصعب -في بعض الأحيان-على الجيوش النظامية تنفيذها.

2-هناك ترابط بين النزاعات المسلحة والشركات الأمنية الخاصة، فكلما اتسعت رقعة الصراعات والنزاعات الدولية، زاد ظهور الشركات الأمنية الخاصة على الساحة الدولية، كما هو الحال بالنسبة لعناصر فاغنر، الموجودين في مختلف المناطق حول العالم.

3-غياب المساءلة القانونية لعناصر الشركات الأمنية، عن كل ما يرتكب من جرائم، أو انتهاكات لحقوق الانسان.

4-لا يعرف العدد الحقيقي لعناصر الشركات الأمنية، سواء عناصر فاغنر أو غيرها من الشركات الأمنية الأخرى.

5-ليس هناك معلومات مؤكدة أو رسمية، عن مقدار الدعم المالي والعسكري الذي تحصل عليه قوات فاغنر.

التوصيات:

1-التحرك الدولي بشكلٍ عاجل لوضع قوانين دولية، تنظم عمل الشركات الأمنية الخاصة، سواء خلال النزاعات الدولية أو غير ذلك.

2-إلزام الشركات الأمنية الخاصة باحترام حقوق الإنسان، وعدم انتهاك قوانين الدول التي يعملون داخل أراضيها.

3-وضع نوع من الرقابة على شركات تصنيع الأسلحة، التي تزوّد تلك الشركات بالأسلحة والمعدات، ولاسيَّما فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، أو التكنولوجية المتقدمة، وغيرهما من الأسلحة المحرم استخدامها.

المصادر

أولًا-الكتب:

1-أحمد عبد حسن الفهداوي، المسؤولية الجنائية الدولية والوطنية لموظفي الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، مجلة كلية المعارف الجامعة، كلية المعارف الجامعة، العراق، المجلد 33، العدد 3، عام 2022.

ثانيًا-الأطاريح:

1-محمد الصالح جمال، «دور الشركات الأمنية الخاصة في إدارة النزاعات المسلحة في إفريقيا بعد نهاية الحرب الباردة»، (أطروحة دكتوراه)، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2019، ص114-121-122.

ثالثًا-البحوث والدراسات:

1-أحمد مولانا، شركة فاغنر الروسية النشأة والدور والتأثير، مجلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات، 3/فبراير/2021.

2-آمنة امحمدي بوزينة، < تطبيق القانون الدولي الإنساني على الشركات العسكرية والأمنية الخاصة>، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 2، سبتمبر 2020.

3-بدر حسن شافعي، دور الشركات العسكرية في الصراعات الإفريقية: قوات فاغنر نموذجا، ورقة تحليلية، مركز الجزيرة للدراسات،1/نوفمبر/تشرين الثاني 2023.

4-بو عيشة مراد_ محمد بن فردية، <الشركات العسكرية والأمنية الخاصة داخل إفريقيا (دراسة حالة شركة فاغنر الروسية) >، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، العدد 1، 2022.

5-خالد خليف، الشركات العسكرية الخاصة كنسخة حديثة من المرتزقة، مجلة أبعاد، جامعة وهران 2، العدد 7، 2018/12/31.

6-دحماني سليم، مجموعة فاغنر الروسية شركة عسكرية خاصة أم أداء جيوسياسية للكرملين، بحث مشارك في مؤتمر الشركات الأمنية الخاصة بين الالتزامات القانونية والمتطلبات السياسية، فبراير/2021.

7-شمس الهدى نجاح_ نسيمة طويل، تنامي دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الدول الفاشلة: دراسة حالة فاغنر في ليبيا، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 2، 2022.

8-طالب ياسين، < الشركات العسكرية والأمنية الخاصة ودورها كفاعل مؤثر في العلاقات الدولية>، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء الرابع /ديسمبر/2018.

9-عبد الشافي عبد الدايم خليفة، <الشركات الأمنية الخاصة في ظل القانون الدولي الإنساني>، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد 72، 2016.

10-عباس وليد، الشركات العسكرية والأمنية ومسؤوليتها عن انتهاكات قواعد القانون الدولي العام، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، المجلد 34، العدد 3، 2020.

11-علي نجم العبد الله-بشرى جاسم محمد، شهد أحمد فوزي، الشركات الأمنية الخاصة ودورها في العلاقات الدولية: شركة فاغنر أنموذجا، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد 7، العدد 1، آذار 2024.

12-فريدة حموم_ طهراوي عبد العزيز، دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في نزاعات إفريقيا الداخلية: أنغولا أنموذجا، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الرابع، العدد الأول، 2020، ص.602

13-محمد بركات صعايده، «دور الشركات العسكرية ولأمنية الخاصة كفاعل دولي غير حكومي في العلاقات الدولية «، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، المجلد 7، العدد 1، حزيران/2022.

14-مروان سالم علي، الفواعل من غير الدول واستراتيجياتها المؤثرة في تحولات النظام الدولي: الشركات متعددة الجنسيات أنموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد الثالث والتسعون، 2023.

15-مطهر الصفاري، مجموعة فاغنر وروسيا متلازمتا الإنكار والتوظيف، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، 2021/12.

16-هشام فخار، < خصخصة الحرب مقاربة قانونية لاستخدام الشركات العسكرية والأمنية في الحروب>، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 2 ،2022.

17-وليد مهدي عبد الله المفرجي_ ياسر غازي حسن، مجموعة فاغنر العسكرية وأثرها في تعزيز الهيمنة الروسية (نماذج مختارة)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 13، العدد 50، 2024.

18-ونوقي جمال، <تطبيق القانون الدولي الإنساني على العقود المبرمة بين الدول والشركات العسكرية والأمنية الخاصة>، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 2022.

19-يوسف كامل خطاب، التوجه السوداني نحو روسيا أبعاده .. ودوافعه الآنية .. ونتائجه المستقبلية، مركز الخليج للأبحاث، بلا ت.

رابعًا-المصادر الإلكترونية:

1-راغب ملي، ماهي شركة فاغنر الأمنية؟، مقال منشور بتاريخ 3/نوفمبر/2022، على الموقع الآتي: https://www.alaraby.co.uk/blogs، تاريخ المطالعة 2024/8/11.

2-مركز المستقبل الأبحاث والدراسات المتقدمة، ما بعد بريغوجين ملامح دور "فاغنر" الروسية بعد الانقلابات الأخيرة في افريقيا، تقرير نشره بتاريخ 28/سبتمبر/2023، على الموقع الآتي: https://www.futureuae.com/، تاريخ المطالعة 2024/8/21.

3-مقال متاح على موقع ويكيبيديا على الموقع الآتي: https://ar.wikipedia.org، تاريخ المطالعة 2024/8/5.

4-ياسر حمزة، فاغنر جيش الظل الروسي في السودان، مقال منشور بتاريخ 2019/2/10، على الموقع الآتي: https://www.akhbaralaan.net/، تاريخ المطالعة 2024/8/21.

Terrorist Organisations and the ability for Rebirth after Dismantling: A Case Study of Al-Qaeda and the Islamic State

التنظيمات الإرهابية والقدرة على الانبعاث بعد التفكيك :دراسة حالة كل من تنظيمي القاعدة و"الدولة الإسلامية"

"Terrorist Organizations and the Ability to Re-emerge After Dismantling: A Case Study of Both al-Qaeda and the "Islamic State" Organizations."

مصطفى جالي

باحث في سلك الدكتوراةفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس-المغرب

Abstract

This study, which is based on a case study of the Islamic State and Al-Qaeda, aims to help develop a deeper understanding of the operational, ideological, and organizational aspects of terrorist organizations after they are dismantled. This will help formulate new perspectives on how to deal with these organizations and create effective, long-lasting strategies to counter them.

The world failed to forecast the growth of al-Qaeda in new forms across the Middle East and Africa, and the world was stunned with the ISIS invasion of Syria and Iraq that transformed the landscape of the Middle East at the moment. What happens after the removal of the two organizations in the field and the dismantling of their components is a topic that has not yet been raised.

This paper argues that in spite of their leaders being killed, their organizations being dismantled, their territory being lost, and their military defeat, jihadist groups have shown over the past few decades that they are capable of resurrecting, making it difficult to determine whether they are completely eradicated or still functioning.

The emergence of al-Qaeda in 1987, the creation of the first "state" with the proclamation of the "Islamic State of Iraq" in 2006, the creation of the second "state" following the proclamation of the "Islamic State of Iraq and Syria" in 2013, the declaration of a "caliphate" in June 2014, and the seamless adoption of alternative strategies and new command

and organizational structures—all demonstrate the extent to which these two organizations can endure, reappear, and spread at various times, places, and forms.

Keywords:

Al-Qaeda, ISIS, Islamic State, Caliphate, Counterterrorism, terrorist organizations.

ملخص

تهدف هذه الدراسة انطلاقا من دراسة حالة كل من تنظيم القاعدة وتنظيم "الدولة الإسلامية"، الى الاسهام في فهم أعمق للجوانب التنظيمية والايديولوجية والعملياتية للتنظيمات الإرهابية بعد تفكيكها، حيث يمكن أن يسهم ذلك بشكل كبير في صياغة تصورات جديدة في كيفية التعامل بفعالية مع هذه التنظيمات وتطوير استراتيجيات ملائمة ومستدامة لمحاربتها.

لقد فشل الغرب في التنبؤ بظهور تنظيم القاعدة بأشكال جديدة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، كما صدم العالم باجتياح داعش لسوريا والعراق الذي غير خريطة الشرق الأوسط آنذاك. حيث أن السؤال الذي لم يتم طرحه هو ماذا بعد القضاء على التنظيمات في الميدان وتفكيك مكوناتها؟

تجادل هذه الورقة بأنه من الصعب الحكم بزوال أو بقاء التنظيمات الارهابية بشكل كلي، فعلى مدى العقود الماضية، أثبتت التنظيمات الجهادية قدرتها على التجدد والانبعاث على الرغم من اغتيال قادتها وتعرضها للتفكيك وفقدانها للأرض وهزيمتها عسكريا. حيث تظهر مقارنة تأسيس تنظيم القاعدة في عام 1987، مع ولادة أول تنظيم "دولة" في إعلان "دولة العراق الإسلامية" في عام 2006، مع الولادة الثانية بعد إعلان تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا" في عام 2013، وصولا الى اعلان "دولة الخلافة" في يونيو 2014، والتحول السلس الى هياكل قيادية وتنظيمية جديدة وتبني استراتيجيات بديلة... مدى قدرة هذه التنظيمات على البقاء والعودة والانتشار في أوقات ومواقع وبأشكال مختلفة.

الكلمات المفتاحية:

تنظيم القاعدة، تنظيم داعش، تنظيم الدولةالإسلامية،الخلافة،مكافحةالإرهاب،التنظيمات الإرهابية.

INTRODUCTION

The threat posed by 'Islamist' terrorist groups is a paramount global concern in contemporary times. In recent decades, there has been a notable surge in the activity and growth of these organizations, which gives rise to a heightened risk to global security and regional stability. In order to comprehend the progression of these jihadist groups, it is necessary to take into account various historical, cultural, ideological, and political elements implicated in the

emergence of this phenomenon. These factors can be examined from their historical origins to the latest advancements that have influenced the ideologies, strategies, and objectives of these organizations.

Since the September 11, 2001 attacks, many Western nations have made combating Islamic terrorism a central focus of their security and political agenda. The activities of Al-Qaida, the Islamic State, and its affiliates, which encompass jihadist terrorism, have significantly influenced worldwide security and stability. Consequently, we have observed notable changes in the methods of dismantling these terrorist groups and counterterrorism strategies, starting with the use of military force, along with other instruments such as severing terrorist funding, offering foreign assistance, undertaking diplomatic efforts, sharing information with foreign governments, and implementing policies to reintegrate former fighters into their communities of origin, etc.

Indeed, a multitude of factors have played a role in the progressive and transient deterioration of those organizations. Nevertheless, considering the current results, it is not feasible to definitively assert that any particular group has been decisively vanquished and eradicated permanently.

This study intends to enhance comprehension of the organizational, ideological, and operational elements of terrorist organizations following their dismantling through the analysis of case studies of Al-Qaeda and the Islamic State. This can greatly aid in developing new perspectives on how to effectively address these organizations and establish suitable and sustainable strategies to combat them.

The term terrorist organization often refers to subnational political organizations that use terrorism, whereas the dismantling of terrorist organizations refers to the process of systematic deconstruction of a terrorist organization to the extent that it does not pose a substantial threat. This process could encompass numerous methods and measures targeted at weakening and finally disbanding the organization's capabilities, influence, and operational capacity.

The issue we are attempting to address is what will happen to al-Qaeda and the Islamic State (ISIS) once their elements are dismantled and they are defeated on the ground?
And what are the lessons learnt from prior experiences in destroying these groups to avert their return? And what are the issues facing states and governments after the announcement of the repeal of these regulations?

LITERATURE REVIEW

This study is based on previous studies published in the field of security studies and terrorism studies, which dealt with the issue of terrorist organizations and counterterrorism from multiple aspects and approaches, as well as specific studies and experiences of both Al-Qaeda and the so-called Islamic State (ISIS).

Audrey Kurth Cronin's (2009) analysis relied on selected case studies, concluding that there is no single way terrorist organizations can stop functioning. According to Cronin, "The only way to understand how terrorism ends is to analyze the dynamic relationship between all three actors: organization, target, and audience." It follows that there is no single approach to defeating terrorist organizations. For example, capturing or killing the current leadership may destroy some organizations, but in others, it can make them more dangerous under the new leadership. It is also possible for a group to break, and dealing with shrapnel may be more difficult. On the other hand, in her study of al-Qaeda (2008), Cronin found that terrorist organizations in their last stages are often at their most dangerous state. Outcomes can range from the dissolution of a group and its purpose to the transition to greater violence.

Seth Jones and Libicky Martin (2008) conclude that all terrorist groups eventually end. They further addressed the question of how they end, considering that religious terrorist groups take longer to eliminate than other groups. It is rare, according to their conclusions, that military force was the main reason for the end of terrorist groups.

However, Ahmed Hashem, in his study of the Islamic State (2018), underlines the key innovations in strategy, ideology, and governance done by ISIS that have led to the group's triumphs. To better understand how the movement survives and thrives, he argues that by focusing their ideology first and foremost on extremist anti-Shiite sectarianism—rather than Western "infidels," the founders of ISIS were able to present themselves as saviors of what they saw as Iraq's beleaguered Sunni "nation." This helped them to acquire the support of Sunni populations. Moreover, ISIS's incredible ability to capture major cities was the result of its innovative tactics, sowing terror before its attacks using targeted assassinations to kill key city leaders. Further, its decentralized regional command structure facilitated an extraordinary degree of coordination among small attack units. At the same time, the organization has made a genuine attempt to participate in state-building and population control.

The West has failed to forecast the growth of al-Qaeda in new forms throughout the Middle East and Africa. The world was horrified by the ISIS invasion of Syria and Iraq, which transformed the map of the Middle East at the

moment. Both movements have cleverly continued to expand and spread. The issue that has not been answered by scholars and decision-makers in various countries of the world is what happens after the dissolution of the organization in the field and the dismantling of its components.

METHODOLOGY

Based on the descriptive and analytical case study, this research examines the cases of Al-Qaeda and the Islamic State to analyze each organization's status at various points in time. It also provides a thorough understanding of the factors affecting terrorist organizations' return after experiencing field defeat and dismantling over time. Hence, organizations with direct or indirect linkages or the same ideological and organizational commonalities or tactics and strategies that have disappeared or diminished in effectiveness over the previous decades, such as al-Qaeda and ISIS, were chosen to provide significant evidence.

The qualitative data of this research utilized the analysis of reports, papers, statistics, and literary reviews of prior studies relevant to the phenomena of terrorist organizations. The inductive approach and the content analysis method of the study relied on the analysis of events and facts to reach general conclusions by observing the variables associated with the two organizations and their organizational and human, as well as ideological components at different stages and different temporal levels. One of the obstacles to the study was the difficulty of accessing the latest reliable data connected to the organizations under examination. Also, the study only looks at terrorist groups that have lost some of their efficacy but haven't been completely ended. This makes it hard to come to a final conclusion that can be applied to other similar terrorist organizations.

RESULTS

1. **The Ability of Al-Qaeda and the "Islamic State" to Return After Dismantling**

   In spite of their leaders being killed, their organizations being dismantled, their territory being lost, and their military defeat, jihadist groups have demonstrated throughout the past few decades that they are capable of resurrecting.

Al-Qaeda has been quiet about the appointment of a new leader for a while. Saif al-Adl is thought to be the new emir, and the organization hasn't released a statement announcing his appointment or announcing the passing of Ayman al-Zawahiri, who was reportedly killed on July 31, 2022, in a US drone strike in Kabul, Afghanistan. Following the death of Abu Bakr al-Baghdadi and until the appointment of Abu Hafs al-Hashemi al-Quraishi as the new Islamic

State leader, who succeeded Abu al-Hasan al-Hashemi al-Quraishi, who was assassinated in the spring of 2023, there was a rapid turnover in the senior leadership of the Islamic State, particularly its general leader. This development also contributed to further decentralization and the stabilization of new command structures.

The case of al-Qaeda's founding in 1987, the emergence of the first "state" organization with the name "Islamic State of Iraq" in 2006, the emergence of the second "state" organization following the name "Islamic State of Iraq and Syria" in 2013, the proclamation of the "caliphate" in June 2014, and the seamless adoption of alternative tactics and new command and organizational structures demonstrate the extent to which these organizations can survive, reappear, and spread at various times, locations, and forms:

Initially, **Al-Qaeda** eventually changed from being an online movement to a conventional hierarchical organization that controlled its affiliated factions to varied degrees. From late 2004 onwards, the group started to reorganize itself in the tribal region between Pakistan and Afghanistan, especially in North Waziristan. This allowed Central Command to regain control over operations and motivate local groups to launch attacks on their own. Al-Qaida once more had a core, a dispersed network of associates, and compliant and understanding supporters by 2007.

Table 1 offers a selection of al-Qaeda-affiliated groups that were active between 2015 and 2019. The majority of these groups are still operational. Al-Qaida has built a network of organizations with groups that have sworn allegiance or were sympathetic to the group's ideology through the use of localization policies. Examples are al-Shabaab, which operates in Somalia and Kenya; Hay'at Tahrir al-Sham in Syria (which was created by the combining of Jabhat Fateh al-Sham, Jabhat Ansar al-Din, Jaish al-Sunna, Liwa al-Haq, and Harakat Noureddine Zengi); and Jama'at Nusrat al-Islam wal-Muslimin in the Sahel region. Using the same method, Al-Qaeda united Ansar al-Din, the Massena Liberation Front (FLN), Al-Mourabitoun, and the Al-Qaeda branch in the Islamic Maghreb (AQIM) to form Jama'at Nusrat al-Islam wal-Muslimin. Furthermore, once ISIS started to lose a lot of its territory in Syria in 2015, other al-Qaeda branches moved in to fill the gaps. Al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP), which primarily targets pro-government forces and the Yemeni army in Yemen, and al-Qaeda in the Indian Subcontinent, which operates in Afghanistan, Pakistan, Bangladesh, Myanmar, and India, are two other active groups that are of serious interest to the West.

Table 1: A selection of Al-Qaida-affiliated organizations active from 2015 to 2019

Al-Qaeda-Affiliated Group	Country
al-Qaeda in the Islamic Maghreb (AQIM)	Algeria
al-Badr Mujahideen	India-Kashmir
al-Qaeda in the Indian Subcontinent (AQIS)	India-Kashmir
Ansar Ghazwat-ul-Hind	India-Kashmir
Hizbul Mujahideen (HM)	India-Kashmir
Jaish-e-Mohammed (JEM)	India-Kashmir
Lashkar-e Tayyiba (LeT)	India-Kashmir
Tehrik al-Mojahedin	India-Kashmir
Jama'at Nusrat al-Islam wal-Muslimin (JNIM)	Mali
Arakan Rohingya Salvation Army (ARSA)	Myanmar
Haqqani Network	Afghanistan
Ahle Sunnat Wal Jamaat (ASWJ)	Pakistan
Lashkar i Jhangvi (LJ)	Pakistan
Lashkar-e-Islam (Pakistan)	Pakistan
al--Shabaab	Somalia
Ahrar al-Sham	Syria
Hay'at Tahrir al-Sham	Syria
Jaysh al-Islam	Syria
Nur-al-Din al-Zinki Movement	Syria
Rouse the Believers Operation Room	Syria
Turkestan Islamic Party	Syria
Hurras al-Dine	Syria
Jaish al-Izza	Syria
Okba Ibn Nafaa Brigade	Tunisia
al-Qaeda in the Arabian Peninsula (AQAP)	Yemen

Source:

Development Services Group, "Annex of Statistical Information 2019: Country Report on Terrorism 2019." Global Terrorism Trends and Analysis Center, US Department of State. 10 June 2020.

Second, the killing of ISIS leader Abu Bakr al-Baghdadi by US special forces in Idlib province in northwest Syria on October 26, 2019, and the group's purported defeat in Syria and Iraq after it lost the last remaining pockets of the caliphate by driving it from the village of Baghouz east of the Euphrates River by March 2019 were insufficient to bring down the international jihadist group. The group has discovered an ideology with extraordinary mobilization, recruitment, attractiveness, and propaganda over a long period. In fact, on October 31, 2019, ISIS announced the appointment of Abu Ibrahim al-Hashemi al-Qurashi as its new leader, five days after Abu Bakr al-Baghdadi was killed. The group undertook organizational restructuring after losing all of the areas it controlled to restart operations as a covert organization with considerable flexibility by moving from a centralized to a decentralized setup. It has

reconstructed its structures related to the military, security, administration, finances, legitimacy, and media. It has also started basing its military plans on the demands of the "guerrilla warfare" and "war of attrition" tactics, not only in Syria and Iraq but also in many other Middle Eastern and African nations where it has established its own mandates and formed loose alliances with people and groups that share its ideological views and eventually became its affiliates (Table 2), including in Nigeria, the Central African Republic, Mozambique, Nigeria, the Sahel, Tunisia, Egypt, Libya, and Somalia. To assert control over territory, show that it prefers lethal strikes, take credit for the attacks it carried out, and use traditional and social media channels, the group also devised a new operational, ideological, and organizational model. Thanks to the use of this approach, ISIS has become one of the most well-known and well-liked terrorist groups in the world. As a result, even after ISIS lost power in the regions of Iraq and Syria where it first emerged, there was a sense that the group operated globally.

Table 2: A selection of ISIS-affiliated organizations active from 2015 to 2019

ISIS-Affiliated Group	Country
ISIS-Khorasan (ISIS-K)	Afghanistan
Jama'atul Mujahideen Bangladesh (JMB)	Bangladesh
ISIS-Central Africa	Central African Republic
ISIS-DRC	Democratic Republic of Congo
ISIS-Sinai	Egypt
ISIS-Jammu and Kashmir	India-Kashmir
Jamaah Ansharut Daulah	Indonesia
Mujahidin Indonesia Timur	Indonesia
ISIS-Libya	Libya
ISIS-Greater Sahara	Mali
ISIS-Mozambique	Mozambique
Boko Haram	Nigeria
ISIS-West Africa	Nigeria and Sahel
Jamaat-ul-Ahrar	Pakistan
Abu Sayyaf Group (ASG)	Philippines
Ansar al-Khilafa	Philippines
Bangsamoro Islamic Freedom Movement (BIFM)	Philippines
ISIS-Philippines	Philippines
Maute Group	Philippines
ISIS-Somalia	Somalia
Jaysh Khaled Bin al-Walid	Syria
ISIS-Tunisia	Tunisia
Jund al-Khilafah	Tunisia
ISIS-Yemen	Yemen

Source:

Development Services Group, "Annex of Statistical Information 2019: Country Report on Terrorism 2019." Global Terrorism Trends and Analysis Center, US Department of State. 10 June 2020.

2.A Critical Analysis of the efficiency of Western Strategy in addressing "Jihadist" Terrorism

The outcomes of the war on terror promptly demonstrated the rise of more robust, aggressive, and broadly disseminated forms of jihadism. The global strategy led by the United States has primarily emphasized the use of military force, along with other measures such as severing terrorist funding, offering foreign assistance, engaging in diplomatic efforts, exchanging information with foreign governments, and implementing policies to reintegrate former combatants into their original communities. These efforts have collectively contributed to the gradual and temporary decline of these organizations. The militaristic measures employed to eradicate these organizations demonstrated limited efficacy in combating terrorist groups, as they merely facilitated their evolution, adaptation, and heightened level of risk. 2019 saw 4,420 deaths and 6,652 injuries from Al-Qaida-affiliated groups in 767 incidents, compared to 6,652 deaths and 6,652 injuries from ISIS-affiliated groups in 959 incidents (Figure 1), ISIS-affiliated groups have been accused of more violent crimes, such as beheadings and burnings, than Al-Qaeda affiliates.

Figure 1: Comparison of the number of attacks and injuries for which factions loyal to both ISIS and Al-Qaida were responsible in 2019

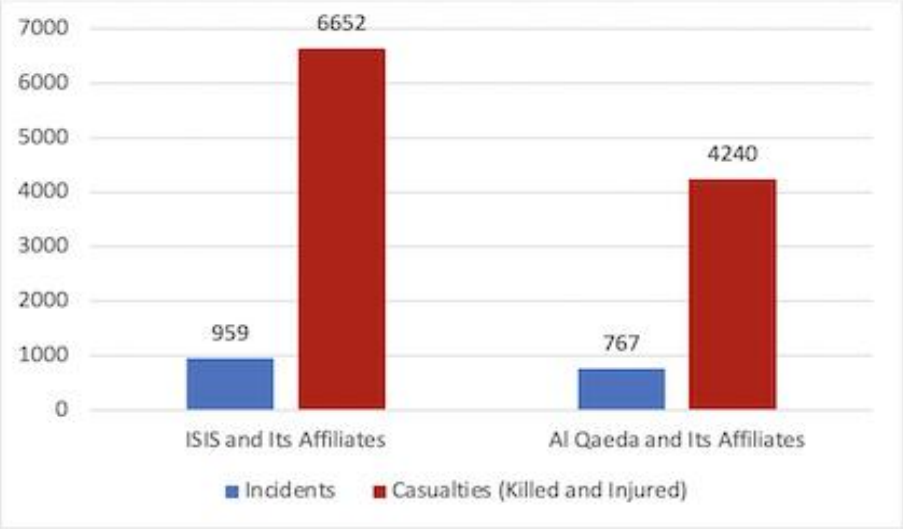

Source:

Development Services Group, "Annex of Statistical Information 2019: Country Report on Terrorism 2019." Global Terrorism Trends and Analysis Center, US Department of State. 10 June 2020.

3.Challenges related to terrorist organizations remain notwithstanding the declaration of their dismantling

A short study of the reconfiguration of al-Qaeda and ISIS indicates that there is a bureaucratic organization that is very strict yet complicated and has a great potential for adaptation and constant development. The rapid transition to new organizational structures, the redeployment, and the positioning of fighters, as well as the adoption of alternative strategies, demonstrate the organizational development of these two organizations and their ability to survive, return, and spread at different times, locations, and forms. It also conveys indications to the world's states and counterterrorism professionals that the ideological, tactical, and human issues associated with these two groups in general will persist.

DISCUSSION

Al-Qaeda's Ability to Organizational Rebuilding

Al-Qaeda has its beginnings in the Islamic opposition to the Soviet occupation of Afghanistan, but ideological roots predate this conflict since much of the doctrinal inspiration stems from the teachings of Sayyid Qutb and Ibn Taymiyyah.[1] However, this organization got its start when Abdullah Azzam, the chief propagandist of Sunni extremists, asked al-Qaeda to lead by example and organize the Muslim world against its oppressors in 1987. [2]

Al-Qaeda has been made up of three main components since September 11: first, a core central group of strategists and leaders who work directly with Osama bin Laden and Ayman al-Zawahiri; second, groups that either formally or unofficially align with the nucleus and occasionally follow directives from the center (often referred to as the "network"); and third, local factions, including individuals, who have no direct contact with the center but nevertheless make an effort to identify with the ideology and claim to be named al-Qaeda. [3]

Although the United States was initially successful in apprehending some al-Qaeda leaders, the organization was not significantly undermined. The group has increased the number of assaults it has carried out, either directly or indirectly, expanded its geographic reach, and changed its organizational structure.

[1]Burke, Paul, et al., editors. Global Jihadist Terrorism: Terrorist Groups, Zones of Armed Conflict, and National Counter-Terrorism Strategies. Edward Elgar Publishing, 2021.
[2]Jason Burke, "What Is Al-Qaeda," Chap. 1 of Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror, London: Tauris, 2003, pp. 7–22.
[3]Jones, Seth G., and Martin C. Libicki. How Terrorist Groups End: Lessons for Countering Al Qa'ida. Rand, 2008. p. 120.

The U.S. approach against al-Qaeda concentrated on the use of military action after September 11, 2001, as part of the "war on terror" campaign. Other measures have also been employed, such as cutting off terrorist finance, offering overseas assistance, acting in diplomacy, and exchanging intelligence with other governments. But military force was the principal instrument. Evidence available by 2008 shows that the U.S. plan has not succeeded in diminishing al-Qaeda's capabilities. Several reports have concluded that al-Qaeda was still a powerful and prominent organization, aiming to unite Muslims to fight the United States and its allies (the distant enemy) and overthrow Western-friendly regimes in the Middle East (the near enemy) to establish a comprehensive Islamic caliphate. The group's assaults have extended to Europe, Asia, the Middle East, and Africa. It has also expanded its organizational structure and modus operandi, which has included the employment of terrorist techniques ranging from improvised explosive devices (IEDs) to more advanced vehicle-borne improvised explosive devices, suicide bombers, drone assaults, and mortar fire.[1]

Alongside the rise in suicide attacks, there has been a push for low-level operatives to act independently and at a top-down strategy that includes strategic planning, central command, and ongoing, separate, and simultaneous coordination of terrorist operations from a distance.[2]

The military method attempted to remove the organization has eventually shown to be as seldom successful against terrorist groups as in the past, as over time it has just developed and grown more deadly.

Despite the disintegration of the core due to military activities since September 11, the reduction and then the expansion in the number of groups and persons linked with the organization. However, the troika still exists. Those who disagree about the nature of al-Qaeda typically refer to various sections of its composition and consequently get to different conclusions regarding its existence and survival. Al-Qaeda's three organizations, notably its core leadership, network, and followers, have always adapted to new conditions.

Indeed, the hierarchy in existence on the 11th of September, 2001, has been shattered after the invasion of Afghanistan and the dispersion of the center. Many of these initial leaders had been murdered and replaced by new ones. The demolition of the original summit pushed the group to develop and depend increasingly on the Internet and other methods of communication to carry out the organization's purpose and aim, which is above all the mobilization of the people. The invasion of Iraq substantially contributed to that process, as well as giving practical training to a huge and rising number of warriors who eventually returned to their local roots. The initial front, which comprised groups from Algeria, Bangladesh, Egypt, and Pakistan, joined a rising number of additional organizations that were

[1]Mahmut Cengiz. ISIS or al-Qaeda: Which Looms as the Greater Threat to Global Security? Small Wars Journal, October 01, 2022.
[2]Ibid.

affiliated with it. These groups included the Moro Islamic Liberation Front (Philippines), Jemaah Islamiyah (Southeast Asia), Egyptian Islamic Jihad (merged with Al-Qaida in 2001), Ansar al-Mujahideen (Chechnya), Jemaah Islamiyah (Egypt, with a global presence), Abu Sayyaf (Philippines), the Islamic Movement of Uzbekistan, the Salafist Group for Preaching and Combat (Algeria), Harakat al-Mujahideen (Pakistan/Kashmir), and others. As linkages to existing organizations expanded, leaders sought to achieve their dream of launching a "global jihadist movement," comprising connected and targeted internet groups, as well as committed cells led by al-Qaeda's vision.[1]

Al-Qaeda therefore became a virtual movement and again a typical hierarchical organization as well, exerting varied degrees of operational control over groups that were linked with it. Beginning in late 2004, the nucleus started to reassemble itself in the Pakistan-Afghanistan tribal region, primarily North Waziristan, and to reestablish the ability to lead operations. Arab, Pakistani, and Afghan agents re-established a base in that hilly area and worked under the overall command of al-Zawahiri. This featured a series of training camps in tribal regions near the Afghan border. In addition to preparing groups of 10 to 20 men, this training infrastructure supplied a new operational hub for communications with the organization's branches throughout the Middle East, North Africa, and Europe. Thus, Central Command once again exercised command and control capabilities, sometimes assisting operations from the center, as well as encouraging local forces and allowing them to carry out strikes independently. By 2007, al-Qaeda had once again established a core, a decentralized network of partners, amateur followers, and sympathizers.[2]

There was a notable surge in al-Qaeda affiliate attacks between 2007 and 2013, with al-Shabaab accounting for 25% of the violence, Jabhat al-Nusra for 21%, and al-Qaeda in the Arabian Peninsula for 10%. Nearly 56% of the attacks in 2013 were directed towards the targets of the so-called "near enemy" in North Africa, the Middle East, and other non-Western regions. This represents the highest percentage of attacks against the nearby enemy ever recorded. This implies that either because it is becoming more difficult to attack "far enemy" targets in the West, or because al-Qaeda and its affiliates have opted to concentrate on the close enemy, or both.[3]

Therefore, Al-Qaida has shown incredible complexity and adaptability, which have enabled it to maintain a degree of survival and spread in the global terrorist battlefield. Al-Qaeda remains a threat due to its reconstituted structure, its ability to carry out operations that it controls centrally and independently instigated through its wider network of groups and individuals, and most importantly, its media campaign that maintains the group's image appealing to a

[1]Jones, Seth G. A Persistent Threat: The Evolution of Al Qa'ida and Other Salafi Jihadists. RAND, 2014.
[2]Ibid.
[3]Ibid.

variety of followers and sympathizers. Al-Qaeda is still resourced, a central ideological school, and an effective propaganda tool. No terrorist organization has shown Al-Qaeda's adaptability, tenacity, and worldwide reach.

The Islamic State's Partial Defeat

Following the group's mid-2014 takeover of Mosul and the declaration of the Islamic State and the caliphate, an extensive number of publications on various aspects of the group have been released. A portion of this content focuses on elements that have been mostly constant across the group's existence, such as its basic strategy and ideology.

The Islamic State is a Sunni extremist organization created as a branch of al-Qaeda in Iraq and Syria in 1999, and following the US invasion of Iraq in 2003, the group engaged in the Iraqi insurgency. In 2014, the organization proclaimed itself a worldwide caliphate. The Islamic State adheres largely to a global jihadist ideology, advocates an anti-Western interpretation of Islam, and supports violence against anyone who does not agree with its ideology, including other types of Islam. The group's initial objective was to build an Islamic caliphate with a Salafi orientation that spanned throughout Iraq, Syria, and other areas of the Levant and eventually spread to other regions of the globe.[1]

The group has seen ups and downs that are practically cyclical during its history. The Islamic State of Iraq was founded by al-Qaeda affiliate Zarqawi in October 2006, marking the pinnacle of the group's early expansion. By 2008, the Iraqi and American governments had declared the group to be in danger of collapse.[2] Still, it was too soon to declare the organization permanently defeated. Not only has the Islamic State of Iraq disintegrated, but it has also given rise to what is thought to be the most potent terrorist group in modern history.

After Abu Bakr al-Baghdadi took over as head of the Islamic State of Iraq in May 2010, the organization steadily recovered power, and that is when the final resurgence started, long before 2014. The group's rebirth was largely aided by the U.S. departure from Iraq in 2011 and the escalating violence of the Syrian conflict starting in 2011. At the

[1]Institute for Economics & Peace. Global Terrorism Index 2024: Measuring the Impact of Terrorism, Sydney, February 2024. p17.
[2]Tønnessen, Truls Hallberg. "The Islamic State after the Caliphate." Perspectives on Terrorism, vol. 13, no. 1, 2019, pp. 2–11.

end of this expanding era of notoriety, the organization declared in June 2014 that the Islamic State and the Caliphate had been established.[1]

By taking advantage of the turmoil that followed the 2011 Arab uprisings and escalating sectarian tensions, it was able to proclaim in 2014 the creation of an "Islamic caliphate" over substantial areas of land it had taken over in eastern Syria and western Iraq. Local forces in Syria and Iraq were unable to retake the group's sphere of influence, and in order to drive ISIS out of the areas it controlled, a multinational military coalition headed by the United States was formed. This effort resulted in heavy casualties and destruction of both cities as ISIS was driven from its strongholds in Mosul in Iraq and Raqqa in Syria. [2]

International assaults on the group have increased as a result of its geographical growth, savage brutality against other ethnic and religious communities in the area, and threats against the West. The organization therefore lost most of its authority over territory, and the governments of Iraq, Russia, and the United States proclaimed the group to be defeated. However, there have been indications of a collective comeback, so many observers have cautioned against declaring victory just yet. The organization has been successful in growing and proliferating in the majority of regions where authoritarianism, ethnic and sectarian disputes, and foreign meddling have surfaced. When US President Donald Trump declared on March 22, 2019, that he had destroyed ISIS, the group had already lost its last remaining pockets of territory when it had to evacuate the village of Baghouz east of the Euphrates River. These claims were further reinforced on October 26, 2019, when a US special force killed ISIS leader Abu Bakr al-Baghdadi in the northwest Syrian province of Idlib. The group's spokesperson, Abu al-Hassan al-Muhajir, was killed the next day in another assault by American troops in the northern Syrian city of Jarablus, Aleppo. [3]

Yet this was simply the end of one chapter and the start of another in the history of the most pervasive, alluring, and deadly organization in the annals of international jihadism; it was a tactical as well as a moral triumph. It became evident that even after losing some of its top leadership and ground control, the group persisted in its efforts to establish a caliphate.

The terrorist organization was not vanquished despite the group's losses in Syria and Iraq. The organization has spent many years uncovering an ideology that has extraordinary abilities in the areas of mobilization, recruitment, attractiveness, and propaganda. It also adapts quickly to changes in the geopolitical landscape of the area.

---

[1]Ibid.
[2]Mohammad Abu Rumman,editors. After the Caliphate: Ideology, Propaganda, Organization, and Global Jihad ; Will ISIS Make a Comeback? Amman Friedrich-Ebert-Stiftung, 2021.
[3]Ibid.

In fact, on October 31, 2019, ISIS declared a new leadership five days after the death of its previous leader, Abu Bakr al-Baghdadi. Abu Ibrahim al-Qurashi was designated as the "Caliph".[1]

After losing authority over every location, the organization also finished the organizational restructuring process, which allowed it to resume working as a covert organization with a great deal of flexibility by moving from a centralized to a decentralized approach. It has started basing its military plans on the requirements of the "war of attrition" and "guerrilla warfare" tactics not only in Iraq and Syria but also in many other countries where it established branches (named as wilayat) in Libya, Egypt, Yemen, Saudi Arabia, Algeria, Khorasan (Afghanistan and Pakistan), the Caucasus, and East Asia. It has also rebuilt its military, security, administrative, financial, legitimate, and media structures. Additionally, it has been active in Somalia, the Philippines, and West Africa, especially Nigeria.[2]

At the height of its activity between 2013 and 2016, the group also drew in about 40,000 foreign fighters from 110 countries. According to a UN Monitoring Group report released at the end of December 2019, member states estimated that between half and two-thirds of the over 40,000 fighters who joined the caliphate are still alive. About 25,000 fighters are believed to be present in both Syria and Iraq combined—roughly 11,000 in Syria and 14,000 in Iraq—with a further 25,000 serving in other Middle Eastern branches of the group, according to confirmation from the U.S. government, the UN, and other sources. UN Secretary-General António Guterres has issued a warning, stating that ISIS may possess up to $300 million in cash that it retained after the fall of the "caliphate" in Iraq and Syria.[3]

The aforementioned evidence indicates that the group's decrease in assaults was just momentary, making a potential revival of the group quite possible.

There's a wide range of proof that the organization has already changed to survive—especially when it comes to its military strategies and propaganda. After Baghdadi's execution, the U.S. State Department highlighted ISIS's tenacity in its yearly terrorist report. The study came to the conclusion that the organization could still move about and issued a warning that terrorist organizations had improved their strategies and technological know-how. Given the conditions surrounding its comeback, ISIS's financial, media, and military capabilities show a marked improvement over those of the Islamic State of Iraq. In 2018, the Pentagon, the intelligence agency, and the UN all issued identical statistics estimating that between 20,000 and 30,000 Islamic State militants were present in Iraq and Syria. The United States and Europe remained seriously threatened by the organization's networks, coordinated groups, individual

[1]"Islamic State group names its new leader as Abu Ibrahim al-Hashemi," *BBC.com*, October. 31, 2019. (accessed Mar. 02, 2025).https://www.bbc.com/news/world-middle-east-50254785

[2]Abu Rumman, Op.Cit.,p19.
[3]Ibid.

sleeper cells, and "lone wolves." [1]

With the rapid spread of the coronavirus, the group's strategic use of the epidemic to launch assaults in various locations, escalate its online propaganda activities, and strengthen recruitment and mobilization in the virtual realm became an even more perilous battleground. The organization is refining its web narrative on many topics, including evolving perspectives on the involvement of women in warfare and an increasing emphasis on "foreign terrorist operations."

Notably, due to its decentralized and adaptable network of unauthorized publications, the group's ideology has persisted online despite all attempts to suppress its propaganda. Nevertheless, the enduring presence of the concept of a virtual caliphate poses an equal threat to the viability of a geographical caliphate. The risk resides in the idea that ISIS's military failures in Iraq and Syria inevitably correspond to the group's irreversible military, social, and political downfall.In reality, there is considerable evidence that the organization has long planned to withstand the loss of territory by moving, adapting, and resorting to low-intensity combat techniques such as terrorism, assassinations, hit-and-run operations, and other tactics.[2]

The present picture on the ground is dramatically different from 2011, when many assumed the organization had been destroyed and dismantled. On the other hand, while looking at the current situation of ISIS in the region, it is vital to realize that it has been seriously impacted. So far, the process of eliminating the caliphate project remains unfinished even though the international coalition and its regional allies have essentially retaken all of the land originally occupied by the organization. The effort has also succeeded in stopping the large influx of foreign fighters to ISIS and other regional Islamist groups. These losses also significantly harmed his propaganda. Thus, the Islamic State has undoubtedly been at its weakest since 2014; however, it is not gone yet.

CONCLUSION

Despite their leaders being killed, their organizations being dismantled, their territory being lost, and their military defeat, jihadist groups have shown over the last several decades that they are capable of rising again.

The emergence of al-Qaeda in 1987, the creation of the first "state" with the proclamation of the "Islamic State of Iraq" in 2006, the creation of the second "state" following the proclamation of the "Islamic State of Iraq and Syria" in 2013, the declaration of the "caliphate" in June 2014, and the seamless adoption of alternative tactics and new command

[1]Ibid.
[2]Lasmar, Jorge Mascarenhas, and Guilherme Damasceno Fonseca. "Adapting for Survival." Carta Internacional, vol. 14, no. 1, May 2019, pp. 103–26.

and organizational structures—all demonstrate the extent to which these two organizations can endure, reappear, and spread at various times, places, and forms.

However, counterterrorism approaches have led to the emergence of more radical jihadist groups, with the United States choosing a military strategy, which has contributed to the temporary fall of these organizations. However, these efforts have proven ineffective in countering the two organizations, allowing them to adapt and enhance their threats.

Accordingly, challenges relevant to the phenomena of terrorist organizations throughout the area as a whole will continue. For example, foreign fighters may choose to travel and deploy themselves by joining other branches of the organization or relocating to other areas, or they may choose to remain at home and carry out terrorist attacks against nations that participated in the multinational counterterrorism coalition. In addition, fighters may be able to join new organizations or link with current jihadist groups that are already active in the area, particularly those who are currently in Syria, Iraq, and other hot locations in Africa.

Bibliography:

BOOKS:

Abu Rumman, Mohammad, *After the Caliphate: Ideology, Propaganda, Organization, and Global Jihad; Will ISIS Make a Comeback?* (Amman: Friedrich-Ebert-Stiftung, 2021)

Alexander, Yonah, and Dean C. Alexander, *The Islamic State: Combating the Caliphate without Borders* (Lexington Books, 2015)

Ashour, Omar, *The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements* (Routledge, 2009)

Bjørgo, Tore, and John Horgan, editors, *Leaving Terrorism behind: Individual and Collective Disengagement* (Routledge, 2009)

Burke, Paul, et al., editors, *Global Jihadist Terrorism: Terrorist Groups, Zones of Armed Conflict and National Counter-Terrorism Strategies* (Edward Elgar Publishing, 2021)

Byman, Daniel, *The Five Front War: The Better Way to Fight Global Jihad* (John Wiley & Sons, 2008)

Chenoweth, Erica, et al., editors, *The Oxford Handbook of Terrorism* (Oxford: Oxford University Press, 2019)

Clarke, Colin P., *After the Caliphate: The Islamic State and the Future of the Terrorist Diaspora* (Polity Press, 2019)

Cronin, Audrey Kurth, *Ending Terrorism: Lessons for Defeating al-Qaeda* (Routledge for the International Institute for Strategic Studies, 2008)

Cronin, Audrey Kurth, *How Terrorism Ends: Understanding the Decline and Demise of Terrorist Campaigns* (Princeton: Princeton University Press, 2009)

Fredholm, Michael, editor, *Understanding Lone Actor Terrorism: Past Experience, Future Outlook, and Response Strategies* (Routledge, Taylor & Francis Group, 2016)

Goertz, Stefan, *The New Terrorism: Actors, Strategies, and Tactics* (Springer Berlin Heidelberg, 2019)

Gupta, Dipak K., *Understanding Terrorism and Political Violence: The Life Cycle of Birth, Growth, Transformation, and Demise* (Routledge, Taylor & Francis Group, 2021)

Hashim, Ahmed, *The Caliphate at War: The Ideological, Organisational and Military Innovations of Islamic State* (Hurst & Company, 2018)

Horgan, John, *Walking Away from Terrorism: Accounts of Disengagement from Radical and Extremist Movements* (Routledge, 2009)

Jason Burke, *Al-Qaeda: Casting a Shadow of Terror* (London: Tauris, 2003)

Jones, Seth G., *A Persistent Threat: The Evolution of Al Qa'ida and Other Salafi Jihadists* (RAND, 2014)

Jones, Seth G., and Martin C. Libicki, *How Terrorist Groups End: Lessons for Countering Al Qa'ida* (RAND, 2008)

Pokalova, Elena, *Returning Islamist Foreign Fighters: Threats and Challenges to the West* (Palgrave Macmillan, 2020)

JOURNALS:

Altier, Mary Beth, Emma Leonard Boyle, et al., «Returning to the Fight: An Empirical Analysis of Terrorist Reengagement and Recidivism,» Terrorism and Political Violence, Vol.33, N.4 (May 2021).

Altier, Mary Beth, Christian N. Thoroughgood, et al., «Turning Away from Terrorism: Lessons from Psychology, Sociology, and Criminology,» Journal of Peace Research, Vol.51, N.5 (September 2014).

Lasmar, Jorge Mascarenhas, and Guilherme Damasceno Fonseca, «Adapting for Survival,» Carta Internacional, Vol.14, N.1 (May 2019).

Mahmut Cengiz, «ISIS or al-Qaeda: Which Looms as the Greater Threat to Global Security,» Small Wars Journal, October 01, 2022, https://smallwarsjournal.com/jrnl/art/isis-or-al-qaeda-which-looms-greater-threat-global-security (accessed July 14, 2024).

Tønnessen, Truls Hallberg, «The Islamic State after the Caliphate,» Perspectives on Terrorism, Vol.13, N.1 (2019)

Official documents:

Development Services Group, «Annex of Statistical Information 2019: Country Report on Terrorism 2019», Global Terrorism Trends and Analysis Center, US Department of State, 10 June 2020, https://www.state.gov/wp-content/uploads/2020/06/Annex-of-Statistical-Information.pdf.

Reports:

Institute for Economics & Peace, Global Terrorism Index 2024: Measuring the Impact of Terrorism (Sydney, February 2024), https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2024/02/GTI-2024-web-290224.pdf

Websites:

"Islamic State group names its new leader as Abu Ibrahim al-Hashemi," *Bbc.com*, October. 31, 2019.https://www.bbc.com/news/world-middle-east-50254785

المرأة الليبية وحقوقها بين الو اقع والمأمول

Libyan Women and Their Rights: Between Reality and Aspirations.

أ.هناء عمر محمد كازوز

عضو هيئة تدريس بجامعة الزيتونة/ كلية العلوم الاجتماعية/ قسم الجغر افيا

ليبيا

الملخص:

تسعى دراستنا إلى تسليط الضوء على دور المرأة الليبية في الساحة السياسية، سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وكيف تدرجت من العمل المدني إلى العمل السياسي منذ عدة سنوات .ثم نتناول في هذا السياق الانتهاكات التي تعرّضت لها المرأة الليبية من مختلف الأعمار، ونسلط الضوء على قدرتها على استعادة حقوقها من خلال القنوات القانونية المتاحة التي سهلت لها كسب القضايا من بينها المدنية والجنائية.

كما نركز على أهمية تمكين المرأة الليبية من حقوقها السياسية، وقدرتها على تولي المناصب في الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية. ونستعرض التحديات التي تواجهها نتيجة الاضطهاد خلال فترات الصراع السياسي. واعتمدنا في هذه الدراسة على منهجيات تحليلية واستقرائية ووصفية، لنقدم وصفًا دقيقًا وتفسيرًا شاملًا للقضايا وأسباب انتشارها في المجتمع الليبي.

الكلمات المفتاحية:

الدور الريادي، حقوق الأفراد، الدولة، قضايا الشرف، المجتمع.

Abstract:

Our study seeks to shed light on the role of Libyan women in the political arena, both locally and internationally, and how they have progressed from civil to political work over the past several years. In this context, we address the violations that Libyan women of different ages have been subjected to, and highlight their ability to regain their rights through the available legal channels that have facilitated their winning of cases, including civil and criminal cases. We also focus on the importance of empowering Libyan women with their political rights, and their ability to hold positions in the state and its civil and military institutions. We review the challenges they face as a result of persecution during periods of political conflict. In this study, we relied on analytical, inductive and descriptive methodologies to provide an accurate description and comprehensive explanation of the issues and the reasons for their spread in Libyan society.

Keywords:

pioneering role, individual Rights, state, honoré issues, society.

المقدمة:

أولت الجغرافيا السياسية اهتمامًا كبيرًا لشؤون الدولة، بما في ذلك الحكومة والشعب والأرض والجيش، وقد لعبت دورًا هامًا في تحليل مشاكل الدول على المستوى المحلي والإقليمي، ولا سيّما تلك المتعلقة بحقوق الأفراد، وخاصة حقوق النساء. لفتت النساء لفترة طويلة اهتمام الناس بسؤال عن سبب النظر إلى حقوقهن على أنها تابعة لحقوق الإنسان، وقد بُذلت جهود منسّقة لتغيير هذا الموقف.

واكتسب استخدام إطار حقوق الإنسان قوة دفع خاصة في الجزء الأول من التسعينات في العقد الماضِ، فظهرت حركة تناصر حقوق الإنسان للمرأة لمواجهة الأفكار المحدودة حول حقوق الإنسان، وركزت هذه الحركة بشكلٍ خاص على مكافحة العنف ضد المرأة كنموذجٍ أولي للتعصب ضد المرأة في ممارسة حقوق الإنسان ونظرياتها.

وكانت فكرة حقوق الإنسان للمرأة إطارًا للتعاون والتضامن حول قضايا متشابهة تتعلق بمكانة المرأة. وقدمت للمرأة فرصة للمشاركة بشكلٍ أكبر في قضايا حقوق الإنسان، مثل القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية. (المنصوري، 2015م، ص198)

مشكلة البحث:

- هل نالت المرأة الليبية جميع حقوقها من الناحية المادية والمعنوية حتى تكون من رائدات حقوق الإنسان؟.

فرضياته:

- للمرأة الليبية مكانة هامة ودور بارز في شتى المجالات، التي لا طالما جعلتها محط أنظار بين دول العالم، خاصة في المجال القانوني عامة، وفي مجال حقوق الإنسان خاصة، ولكن موضوع نيل الحقوق فهي إلى الآن لازالت تكافح لنيلها.

أهميته:

- توضيح وإبراز دور المرأة الليبية في مجال حقوق الإنسان والى أين وصلت.

أهدافه:

1-العمل على توثيق الدور الذي تقوم به المرأة الليبية في مجال حقوق الإنسان إن وجدت، وإثراء المكتبة الأكاديمية بهذا النوع من الدراسات.

الأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد على مجموعةٍ من الكتب والدراسات السابقة التي دعمت البحث في عدة جوانب.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي لسرد الدور الذي تقوم به المرأة الليبية حيال مشكلة حقوق الإنسان محلياً ودولياً.

المجالات:

المجال المكاني:

- دولة ليبيا تمتد رقعتها الشاسعة حتى مرتفعات شمال وسط القارة الأفريقية، حيث يحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب السودان وتشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر وتونس، وجغرافيًا حيث تمتد بين خطي طول (9`` و25°) شرقا، ودائرتي عرض (25` 18`` و33°) شمالا .

المجال الزمني:

- من الفترة 2011 الى غاية 2023م.

الدراسات السابقة:

1)في دراسة (المكي)، عن(حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة)، 2017م، تناول هذا البحث موضوع حقوق المرأة في الإسلام مقارنة بتلك التي تبنّاها المجتمع الدولي في قانونه المعاصر. تمثلت مشكلته في الدعوة إلى تحرير المرأة ومساواتها بالرجل مساواة مطلقة، متجاهلةً الفروقات الطبيعية بينهما، ومحاربة القيم الدينية والأخلاقية في نظام الأسرة المرتبط بخصوصية الإنسان. تنبع أهمية البحث من أن حقوق المرأة تعرضت عبر التاريخ ولازالت لانتهاكات سببها هيمنة الرجل وسيادة التقاليد، ولكن رسالة الإسلام صانت للمرأة حقوقها وساوتها بالرجل، ولم تميز بينهما إلّا في المجالات التي تناسب طبيعة كل منهما.

2)أهم أهداف البحث:

إبراز أحكام الشريعة الإسلامية الخاصة بالمرأة، وبيان احترام الشريعة للمرأة مقابل تسليحها في الحضارة المعاصرة بفكرها العلماني المادي، تأكيد أهمية الأسرة في ظل الأحكام الشرعية والكشف عن خطر محاولات تفكيكها.

أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة: أقرّ الإسلام الحقوق الأساسية للمرأة كالمساواة في الإنسانية، والحق في الحياة، وثبوت الشخصية القانونية منذ بداية نزول الأحكام، ثبت من خلال التحليل أن التكاليف الشرعية لعلاقة المرأة بالرجل تقوم على أحكام واضحة، والنموذج الغربي لتحرير المرأة أدى إلى سلبيات عديدة، مثل تحطيم الأسرة، والدعوة إلى علاقات غير شرعية.

أهم التوصيات: عودة المسلمين إلى شريعتهم وقيمهم وهويتهم التي يوشكوا أن يفقدوها في تقليدهم الأعمى لمظاهر الحضارة الغربية الزائفة، وفتح مراكز بحثية خاصة بدراسات المرأة يشرف عليها متخصصون في الفقه الإسلامي والقانون، وفي الفكر الإنساني تنشر دراسات معمّقة لأحكام المرأة في الشرع، وتركيز البحوث على التحليل الدقيق لمضار الحضارة الغربية، والآثار المدمرة لعملية تحرير المرأة بدون قيود.[1]

3)أما دراسة(حوامدة)، عن(حقوق المرأة السياسية : دراسة مقارنة بين أحكام القانون الدولي والتشريع الأردني)، 2016م، تسعى هذه الرسالة إلى دراسة الحقوق السياسية للمرأة الأردنية، بناءً على أحكام القانون الدولي والتشريع الأردني، وقد استندت هذه الدراسة على العديد من المراجع والدراسات، بالإضافة إلى الكثير من المقالات الإلكترونية والإخبارية لإغنائها بكل ما استجد عليها من مفاهيم حديثة. وتقوم هذه الدراسة بتحليل قانوني ناقد لواقع ممارسة المرأة الأردنية لحقوقها السياسية، ومدى تطابقها أو مقاربتها من الأحكام والمعايير الدولية ذات الصلة، وذلك وفقًا لمناهج البحث العلمي المناسبة لهذه الدراسة، حيث اعتمدت الباحثة على المنهج التاريخي، والوصفي، والتطبيقي، والتحليلي، من أجل توفير أكبر قدر من الدقة في الدراسة، وبالتالي الوصول إلى النتائج والتوصيات المناسبة.[2]

4)كما أشار(الظاهر) في دراسته(حقوق المرأة المتضمنة في كتب التربية الإسلامية في الأردن)، 2006م، هدفت هذه الدراسة التعرف على حقوق المرأة المتضمنة في كتب التربية الاسلامية في مرحلة التعليم الثانوي في الأردن، حيث اهتمت هذه الدراسة بمبادئ حقوق المرأة أكثر من غيرها. تكونت عيّنة الدراسة من كتب التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية البالغ عددها أربعة كتب هي: كتاب الثقافة الإسلامية للصف الأول الثانوي، وكتاب الثقافة الإسلامية للصف الثاني الثانوي، وكتاب العلوم الإسلامية للصف الأول الثانوي، وكتاب العلوم الإسلامية للصف الثاني الثانوي، وعيّنة الدراسة هي مجتمعها. قام الباحث ببناء أداةٍ لأغراض الدراسة (استمارة تحليل المحتوى) بعد الاطّلاع على الخطوط العريضة لمنهاج التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية، والرجوع إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث اعتمد الباحث الجملة أداة للتحليل، حيث شملت فئات التحليل أربعة مجالات هي: مجال

1- ميادة إبراهيم أحمد المكي، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، السودان، 2017م.

1- غالب عواد حوامدة، حقوق المرأة السياسية : دراسة مقارنة بين أحكام القانون الدولي والتشريع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، كلية الحقوق، الأردن، 2016م.

الحقوق الإنسانية، مجال الحقوق الاجتماعية، مجال الحقوق المادية، ومجال الحقوق المدنية والسياسية. تم التأكد من ثبات الأداة من خلال معادلة هولستي، حيث بلغ معامل الثبات (92.5%) وهي نسبة كافية لأغراض الدراسة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ الحقوق الإنسانية في كتب التربية الإسلامية للصف الثاني الثانوي احتلت المرتبة الأولى بنسبة مئوية قدرها (69.6%)، في حين بلغت النسبة في كتب التربية الإسلامية للصف الاول الثانوي (56.2%). كما أظهرت النتائج أنّ الحقوق الاجتماعية في كتب التربية الإسلامية للصف الأول الثانوي قد جاءت في المرتبة الثانية، حيث حصلت على نسبة (26.5%). أمّا في كتب التربية الإسلامية للصف الثاني الثانوي فقد احتلت المرتبة الثانية بنسبة (15.2%). كما أظهرت النتائج أنّ الحقوق المادية في كتب التربية الإسلامية للصف الأول الثانوي فقد حصلت على المرتبة الثالثة بنسبة (12%). أمّا في كتب التربية الإسلامية للصف الثاني الثانوي فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة (10.1%). وجاءت في المرتبة الأخيرة، الحقوق المدنية والسياسية في كتب التربية الإسلامية للصف الأول الثانوي حيث حصلت على نسبة (5.3%). أما في كتب التربية الإسلامية للصف الثاني الثانوي فقد حصلت على نسبة مئوية قدرها (5.1%). وفي ضوء النتائج خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

ضرورة تضمين كتب التربية الإسلامية للمرحلة الثانوية لحقوق المرأة بشكلٍ متوازن لا يطغى فيه جانب على جانب لما لهذه الحقوق من أثر بالغ في إعداد الشخصية المسلمة المتزنة.[1]

المصطلحات والمفاهيم:

1)الدور الريادي:

المقصود به البقاء والنمو والنجاح والسيادة والقدرة على الجرأة في اتخاذ القرارات الريادية ضمن ضغط الوقت المتاح والقدرات والإمكانيات المتاحة.[2]

1- طارق هلال الظاهر، حقوق المرأة المتضمنة في كتب التربية الإسلامية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات التربوية العليا، الأردن، 2006م.

2- حكمت سلطان. محمود عثمان، الريادة منظور استراتيجي، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2021م، ص7.

2)حقوق الأفراد:

المقصود بها أنّ للفرد حقوق طبيعية مستمدّة من ذاته، وهو باعتباره إنسانًا ولدت معه وكان يتمتع بها منذ عهد الفطرة الأولى. [1]

3)الدولة:

هي انعكاس مؤسّسي لوضع اجتماعي تاريخي، صنعه انقسام الطبقات وصراعها، وهي بذلك انعكاس لذلك الواقع وتعبير صادق عن حقيقة طبقته الاجتماعية.[2]

4)المجتمع المدني:

يُقصد به تلك المؤسسات والتنظيمات التي تنبع من المجال الاجتماعي وتعمل لصالحه وتشكل في جملتها قطاعًا منه، وله ملامح خاصة به تميزه عن القطاعين الحكومي والخاص. [3]

المبحث الأول:

المرأة الليبية والعمل السياسي:

تشارك المرأة الليبية بالمساواة مع الرجل في العمل السياسي، وذلك من خلال مبدأ الديمقراطية المباشرة. وبالتالي للمرأة نفس الحقوق المتاحة للرجل في التعبير عن آرائها وأفكارها بصوتٍ عالٍ. كما أنها عضوًا في النقابات والاتحادات والروابط المهنية، وتشغل مناصب قيادية في الوزارات. المرأة الليبية لديها الحق في الترشح للمناصب القيادية، وقد شغلت عدّة مناصب مهمة، مثل وزيرة التعليم ووزيرة الإعلام والثقافة، ونائبة رئيس البرلمان. كما تشغل أيضًا مناصب نائبة لرؤساء السلطة التنفيذية في البلديات. اتخذت ليبيا عدّة إجراءات لتعزيز دور المرأة في العمل السياسي، وتشجيع مشاركتها الفعالة في برامج التنمية على جميع المستويات. صدرت قوانين وتشريعات وطنية تضمن المساواة بين الرجل والمرأة، بما في ذلك قانون العمل وغيرها من القوانين. كما انضمت ليبيا إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري ضد المرأة، وتلتزم بتطبيقها بشكلٍ فعّال. [4]

1- ساجر ناصر حمد الجبوري، حقوق الإنسان السياسية في الإسلام والنظم العالمية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2005م، ص83.

2- حسام كصّاي، الدولة بين الشريعة والسياسة، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018م، ص21.

3- أبوبكر محمود الهوش، المجتمع المدني(المخاطر والآمال)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2016م، ص104.

4- وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م، ص103.

المبحث الثاني

المرأة الليبية وحقوقها الإنسانية

رغم أنّ انتهاكات حقوق الإنسان كانت أحد أسباب الحراك الثوري الذي أدى إلى سقوط النظام السابق في ليبيا، إلّا أنّ النظام الجديد الذي تم تأسيسه بعد ثورات الربيع العربي لم يتخذ إجراءات للحد من هذه الانتهاكات، التي كانت مستمرة لسنوات طويلة. وكانت هذه الانتهاكات تؤثر بشكلٍ كبير على حقوق النساء والرجال على حدٍّ سواء، سواء كانت تتعلق بحرية التعبير أو الحق في الحياة أو الكرامة الإنسانية أو الصحة أو التعليم، وغيرها من الحقوق التي تم ضمانها في مواثيق حقوق الإنسان العالمية.

وبينما كانت الأنظمة الاستبدادية في المنطقة تستخدم إجراءات قمعيّة تنتهك حقوق المواطنين، بدا أنّ الأنظمة الجديدة تتبنى بعض هذه الإجراءات دون أن تستفيد من دروس الثورات. وهذا يشير إلى أنّ حالة حقوق الإنسان بعد الثورات لا تزال تثير قلق المواطنين، خاصّة مع استمرار فرض قوانين قمعيّة تحد من الحريات الأساسية، وفرض حالة الطوارئ على الشعوب. وتزايدت الانتهاكات ضدّ النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والمطالبين بالديمقراطية، بالإضافة إلى اعتداءات على حرية التعبير لعددٍ من المهنيات والمثقفات اللّاتي رفضن الوضع الصعب الذي يعيشه النساء في ليبيا.[1]

المبحث الثالث

مسألة تمكين المرأة الليبية من حقوقها السياسية

ترتبط قضية تمكين المرأة الليبية بالإصلاح السياسي في ليبيا وتتأثر به. وكان للنظام السابق خصوصية تنبع من عدم اعترافه بالمفهوم الليبرالي التمثيلي للديمقراطية، حيث اعتمد نموذج الديمقراطية المباشرة كنموذجٍ فريد. منح النظام السابق للمرأة حق حضور مناقشات المؤتمرات واللجان على قدم المساواة مع الرجل. تهدف سياسات تمكين المرأة في ليبيا إلى إصلاح الأخطاء في النظام السياسي، مع التركيز على ضمان رفاهية المواطن الليبي والعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتمكين النساء كشريكات في عملية التنمية. [2]

1- مدحت عبد الله مطر، الربيع العربي حقيقة أم خيال، الطبعة الأولى، دروب للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م، ص39.

2- مجموعة بحاث، المؤتمر الدولي الأول لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية-لندن، دار خالد اللحياني للنشر، عمان، 2012، ص1005.

المبحث الرابع

المرأة الليبية وما تعانيه خلال فترة الصراع السياسي

تؤكد التقارير الدولية مثل مؤشر التحول لمؤسسة برتلمسان (2014)، أنّ المرأة الليبية خلال فترة الصراع تتعرض للعنف والتحرش الجنسي، وممارسات التضييق باسم التعاليم الدينية، خاصة مع تراجع تطبيق القانون وانهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة، واستعملت المليشيات المتشدّدة لتنظيم الدولة العنف والاغتصاب كأداةِ حربٍ لترهيب أهالي المناطق المستولى عليها، بغية إرغامها على الإذعان لنفوذها، كما ضُيِّق على النساء باسم الشريعة والحفاظ على الأخلاق العامة. أيضًا تؤكد التقارير الدولية والإعلامية والمنظمة الدولية لحقوق الإنسان أنّ العديد من النساء المغتصبات (خاصة الحوامل منهن) يتعرضن للضغوط الاجتماعية (الطلاق/ التهميش/ النبذ) ويرحلن الى مناطق أو دول الجوار خوفًا من (الفضيحة) التي تلحق الأسرة والقبيلة، بالإضافة الى انتشار جرائم الشرف.[1]

النتائج:

1)خلال فترة الصراع في ليبيا تعرضت المرأة الليبية للعنف والتحرش الجنسي، بالإضافة إلى ممارسات التضييق باسم التعاليم الدينية، نتيجة لتراجع تطبيق القانون وانهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة.

2)تهدف سياسات تمكين المرأة في ليبيا إلى إصلاح الأخطاء في النظام السياسي، وضمان رفاهية المواطنة الليبية والعدالة الاجتماعية.

3)على الرغم من أنّ حالة حقوق الإنسان بعد الثورات ما زالت تثير قلق المواطنين، إلّا أنّ النظام الجديد لم يتخذ إجراءات للحد من انتهاكات حقوق الإنسان.

4) الاعتداءات على حرية التعبير للمهنيات والمثقفات اللاتي رفضن الوضع الصعب الذي يعيشه النساء في ليبيا تعكس طبيعة الواقع المرير.

5) تؤكد التقارير الدولية والإعلامية ومنظّمات حقوق الإنسان أنّ العديد من النساء اللواتي تعرّضن للاغتصاب (وخاصة الحوامل منهن) يتعرضن لضغوطٍ اجتماعية.

1- سهام الدرسي، ليبيا تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م، ص60.

الخاتمة:

رغم أنّ الإسلام يؤكد على حقوق الإنسان وخاصةً المرأة، ويكرمها بشكل كبير وفق ما جاء في القرآن الكريم والسنة النبوية، إلّا أنّ الواقع الحالي يظهر تغيرًا كبيرًا في المفهوم. فقد أصبحت قوانين المنظمات الحقوقية والإنسانية هي التي تحكم العديد من الأمور في حياة المرأة.

المرأة تعتبر كائنًا مرهف الأحاسيس، وتحمل العديد من المسؤوليات كونها الأم والأخت والجدة والخالة، وتعمل في مجالات متعدّدة كالتعليم والطب والهندسة والقانون. إنها تلعب دورًا حيويًا في بناء المجتمع وتربية الأجيال القادمة.

ومع ذلك، فإن الصراعات والتنازعات التي تعصف بالمجتمع قد جعلت المرأة تواجه العديد من التحديات. فهي تكافح من أجل حقوقها في الميراث والقيادة وفي مجال العمل، وتواجه الظلم والاستغلال والاتهامات الزائفة.

فهل ستتمكن المرأة من تحقيق حقوقها بالكامل؟ وهل سيتمكن المجتمع من التقدّم والازدهار بدون مشاركة المرأة بالقدر الكافي؛ هذه التساؤلات تبقى قائمة، ويبقى على المجتمع أن يعمل على تحقيق المساواة والعدالة للجميع دون تمييز ودون إخلال بالشرع والدين.

التوصيات:

1)القيام برد المظالم للنساء الليبيات الذين تم سلب حقوقهن في الميراث والحضانة والتعليم، والعمل بما يتناسب مع بنيتها ومكانتها الاجتماعية.

2)الحفاظ على حقوقها كاملة وتفعيل القوانين التي تضمن هذه الحقوق في الداخل والخارج.

3)العمل على دعم المؤسسات وجعل المرأة الليبية بأن يكون لها دورٌ بارز فيها، من خلال العمل الدبلوماسي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

4)تحقيق مبدأ الحماية القانونية للمرأة وأسرتها من أي تعدٍّ جسدي ومعنوي سواء باللفظ أو الضرب ومعاقبة كل من تسوّل له نفسه المساس بكرامة المرأة الليبية.

5)إعطاء الحق للمرأة الليبية في الموافقة على الزوج المناسب وأن يكون من نفس ديانتها .

المصادروالمراجع:

أولًا: الكتب:

4)أبوبكر محمود الهوش، المجتمع المدني(المخاطر والآمال)، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2016م.

5)حكمت سلطان. محمود عثمان، الريادة منظور استراتيجي، الطبعة الأولى، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2021م.

6)حسام كصّاي، الدولة بين الشريعة والسياسة، الطبعة الأولى، دار الخليج للصحافة والنشر، المملكة الأردنية الهاشمية، 2018م.

7)سهام الدرسي، ليبيا تحديات الانتقال الديمقراطي وأزمة بناء الدولة، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022م.

8)ساجر ناصر حمد الجبوري، حقوق الإنسان السياسية في الإسلام والنظم العالمية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، لبنان، 2005م.

9)مدحت عبد الله مطر، الربيع العربي حقيقة أم خيال، الطبعة الأولى، دروب للنشر والتوزيع، الأردن، 2016م.

10)محمد المنصوري، الحقوق السياسية للمرأة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي، الطبعة الأولى، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، تركيا، 2015م.

11)محمد رياض، الأصول العامة في الجغرفيا السياسية والجيوبوليتيكا، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت، 2022م.

12)مجموعة بحاث، المؤتمر الدولي الأول لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية-لندن، دار خالد اللحياني للنشر، عمان، 2012.

13)وصال نجيب العزاوي، المرأة العربية والتغيير السياسي، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012م.

ثانياً: الرسائل العلمية:

1)طارق هلال الظاهر، حقوق المرأة المتضمنة في كتب التربية الإسلامية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، كلية الدراسات التربوية العليا، الأردن، 2006م.

2)غالب عواد حوامدة، حقوق المرأة السياسية : دراسة مقارنة بين أحكام القانون الدولي والتشريع الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جرش، كلية الحقوق، الأردن، 2016م.

3)ميادة إبراهيم أحمد المكي، حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الشريعة والقانون، السودان، 2017م.

تنظيمُ الدَّولَة الإِسلَامِيَّة الولادة- الهزيمة ما بعد الهزيمة

Islamic State Organization: Birth - Defeat - Aftermath of the Defeat.

مجد عيون السود

جامعة بيروت العربية

سوريا

المُلخّص

تنظيم داعش هو تنظيمٌ مُسلَّحٌ قائمٌ على فكرٍ متطرّفٍ إرهابيّ، يُمكن القول إنَّ نشأتَه جاءت بعد دخولِ الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّة إلى العراقِ، سعيًا في مواجهة القوات الأمريكيَّة، وظهر المدعو أبو بكر واستلم التَّنظيم، وتمدّد إلى سوريا وغيّر الاسم إلى تنظيم الدَّولة في العراق وسوريا، وذهبَ لمحاربةِ النِّظامين السوريّ والعراقيّ، والفصائلِ المعارضة له، وتوسّع حلمه بالخلافةِ الإسلاميَّة فغيّر اسم التنظيم إلى دولة الخلافة الإسلامية، ليواجه طموحَهُ تحالفٌ دوليٌّ من 87 دولة بقيادةِ أمريكا، وتعيده إلى الوراء، ليذهب التَّنظيم ويتمدد في أقاليم إفريقيا ويعزّزُ من قُوَّتِه ويعيدُ ترتيبَ صفوفِهِ وهو مازال يشكِّلُ خطرًا على العالمِ والشَّرقِ الأوسط حتَّى تاريخِهِ، وظهورُهُ إلى العلن تحت جيل جديدٍ وتسميةٍ جديدة باتَ أمرًا متوقَّعًا مرتقبًا.

كلمات مُفتاحية: تطرّف عنيف- داعش- تنظيم الدولة الإسلامية

Abstract

The extremist terrorist organization ISIS is still considered a threat to the Arab and Western countries, and the defeat achieved by the international coalition against this organization is incomplete, considering that this organization still has movements and expansions, and the international community must realize this matter and the effectiveness of the international coalition to repel it and prevent its reappearance must increase after 10 years of its defeat, as its danger still exists.

أهمية البحث:

تتجسّدُ أهمية البحث في مرحلتنا الراهنة من خطورة ظهور تنظيم الدولة الإسلامية عن جديد، فالتطورات السريعة في المنطقة التي يُرافقها جانبا من الفوضى تستفيُ شخصيات داعش وتنظر إليهاأنها بيئةً خصبةً للظهور والتمدّد في المنطقة وتحديداً في العراق وسوريا.

إشكالية البحث:

تتمثلُ إشكالية البحث في وضع تساؤل حول مدى نجاح التحالف الدولي في إلحاق الهزيمة الحقيقية بتنظيم داعش، ويتبع لذلك العديد من التساؤلات:

1-هل نجح التحالف بالقضاء المُطلق على تنظيم داعش

2-كيفية تمدّد تنظيم داعش إلى القارة الإفريقية.

3-أسباب عملياته المُتكرّرة في العراق وسوريا.

4-احتمالية ظهوره بشكل أوسع في سوريا والعراق.

المنهج المُتبع:

- المنهج الوصفي: سعياً لفهم الظاهرة المعقّدة لتنظيم داعش ووصفها بشكل دقيق ومُفصّل وصولاً للفهم العميق.
- المنهج التحليلي: تمّ اعتماد هذا المنهج سعياً لتحليل وفهم الأحداث الواقعة المُتعلّقة بهذا التنظيم منذ نشأته وحتى ما بعد هزيمته .
- المنهج التاريخي: اعتمدنا على المنهج التاريخي لدراسة التطوّر الزمني للأحداث والظواهر معتمدين على السياق التاريخي لهذا التنظيم منذ ولادته مروراً بذروة قوّته الى حين هزيمته وما بعد الهزيمة .

مُقدّمة:

يُعتَبرُ تنظيمُ **"الدَّولَة الإسلَامِيَّة"**[1] ظاهرةً مُهمَّةً على الصَّعيد العالميّ بشكلٍ عام، وفي الشَّرقِ الأوسطِ وشمالِ إفريقيا بشكلٍ خاص، وتتمثَّل هذه الأهميَّة بالحالة الفريدة الَّتي خلقَها هذا التَّنظيمُ من العنفِ والقتلِ والإرهاب، إضافةً إلى تدميرِ المجتمعاتِ، وتجنيدِ النِّساء والأطفال، وسلبِ الموارد، وهتكِ سيادةِ الدُّولِ وتحدّي الحكومات في كلّ دول العالم، وما يزيد من أهميَّةِ هذه الظَّاهرة السِّيناريو الَّذي أطلقه تحت مُسمّى **"الخلافة الإسلاميَّة"** القائم على توسيعِ هذا التَّنظيم إلى مختلفِ بقاع الأرض.

هذا التَّنظيمُ ليسَ وليدَ لحظةٍ أو خليقةَ ظرفٍ معيَّنٍ في عالمنا الحاليّ، إنَّما هو نتيجةُ انشطاراتٍ من تنظيمٍ جهاديٍّ إسلاميٍّ نشأَ في أصلِهِ لمواجهةِ الاتِّحادِ السُّوفيتيّ في توقيتٍ معيَّن، لتأتي من بعدها ظروفٌ خاصَّة بالشَّرق الأوسط بدأت بالتَّدخُّلِ الأمريكيّ في العراق سنة 2003، وثورات في البلدان العربيَّة بدأت سنة 2010 خلقت أجواءً مناسبةً لانشطاراتٍ في التَّنظيمِ الأصل، وولادةِ تنظيماتٍ فرضت نفسَهَا على الشَّعبِ بصفةِ المنقذِ والمخلّص، وأبرزها تنظيمُ داعش.

رافق صعودَ هذا التَّنظيمِ مخاطرُ جمَّةٌ على مختلفِ الأصعدةِ الوطنيَّةِ والإقليميَّةِ والدُّوليَّةِ، فخطرُها طالَ الفردَ والأُسرةَ والمؤسَّساتِ الأمنيَّةَ، وضربَ سيادةَ الدُّولِ وكَسَر الحدودَ ووصلتِ الخطورةُ لاحتماليَّةِ حيازةِ سلاحٍ نوويٍّ وخرقِ شبكاتٍ سيبرانيَّة على مستوىً عالميّ، ليضع هذا التَّنظيمُ في صُلبِ عينيهِ تحطيمَ الحدود الاستعماريَّةِ الَّتي رسمتها القوّى الأوربيَّة في نهاية الحرب العالميَّة الأولى، ويسعى إلى إحلال الخلافة الإسلاميَّةِ مكانَ هذه الأنظمة[2].

تنظيمُ داعش كان مستمرًّا في توسعه وإنجازاتِهِ العسكريَّةِ معتمدًا على استراتيجيَّةٍ إعلاميَّةٍ قويَّة، ورافعًا شعار الخلافة الإسلاميَّةِ وأرض الميعاد[3]، لولا قيام الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة **بتشكيل تحالفٍ دوليٍّ عسكريٍّ** ضدَّه عمل على استعادةِ جزءٍ كبيرٍ من

---

[1] لم يكن هذا المصطلحُ هو أول اسمٍ للتَّنظيم، فقد بدأت التَّسمية منذ عام 2006 عقِبَ ظهور **"تنظيمِ الدَّولةِ في العراق" وعندما دخل سوريا** سنة 2013 أصبحت التَّسميةُ **"تنظيمُ الدَّولة في العراق وسوريا المختصرة بـ داعش**، وبعد إعلان الخلافة ذهب إلى تسمية **"الدَّولَة الإسلَامِيَّة"** للمزيد، وفاء صندي، **داعش شرعنة التّوحش**، ط1، مركز دراسات الوحدة العَرَبِيَّة، بيروت، 2020، ص13.

[2] فواز جرجس، **داعش إلى أين...؟ جهاديو ما بعد القاعدة** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2016، ص20.

[3] مصطلح أرض الميعاد استخدمه التَّنظيم لتجنيد النِّساء والأطفال والرجال، حيث بدأ يغرر بهم بأنَّ أرض الخلافة هي حلم كل إنسان بالحريَّة والاستقرار والرَّفاهية وهي المستقبل للجميع.

الأراضي الَّتي سيطرَ عليها، وتجفيفِ مصادر دعمِه الماليّ، وقتلِ أكبر جزءٍ من جنوده، وأسرِ الآلاف منهم، وإلحاق الهزيمة بهذا التَّنظيم[1].

الهزيمة المزعومة الَّتي تمّ الإعلان عنها من التَّحالف الدُّولي لم تكن شاملةً وواضحةَ المعالم، فأثارت العديدَ من التَّساؤلاتِ أمام الباحثين، وأبرزها، لطالما الهزيمة وقعت لماذا لم يتمَّ متابعتهم ومتابعة امتداداتهم في إفريقيا؟ وما سبب انسحاب الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة من الأراضي السُّوريَّة بتوقيتٍ حسَّاسٍ سنة 2019 وتركها لسجونِ ومخيَّماتِ داعش[2] تحتَ يدِ القوُّاتِ الكرديَّةِ؟ ثمّ ما سبب عدمِ تحرُّكِ محكمة الجنايات الدُّوليَّة[3] بحقّ قيادات داعش على جرائمهم المرتكبة[4] ضدَّ الإنسانيَّة، وجرائم التَّطهير العرقيّ، وانتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، وإبقائهم حتَّى يومنا هذا تشرين أول 2024 بحالةِ سُبات في السُّجون[5]؟

التَّنظيم من بعد إعلان الهزيمة سنة 2019 لم يقف نشاطه، فلاحظ خبراءٌ تحوّلًا في مسار داعش من العمل على دولة حقيقيَّة مؤلفةٍ من أرض وشعب وسلطة إلى "**ولاية وخلافة افتراضية"** عبر شبكات التَّواصل الاجتماعي[6]، معتمدًا استراتيجيَّة حرب العصابات "**اضرب واهرب"**، لنشهد العديدَ من العمليَّاتِ الانتقاميَّةِ له في العراق وسوريا، والامتداد الواسع له في مختلف دول قارَّة إفريقيا، وهذا أثار تساؤلاتٍ حول إمكانيَّة قيام التَّنظم بترميم نفسه بسرعة، وحول حقيقة الهزيمة الَّتي أعلن التَّحالفُ عنها، وتساؤلاتٍ أُثيرت أيضًا عن مدى احتماليَّة عودةِ ظهورِ التَّنظيمِ بقوَّةٍ إلى الواجهة بعد 10 سنواتٍ من إعلانِ نشأتِهِ وخاصَّةً أنَّنا نشهدُ صراعًا غير مسبوقٍ من نوعه (صراع إسرائيلي- فلسطيني -لبنانيّ- إيرانيّ) .

سوف نعالج الأفكار في بحثنا الحالي وفق ما يلي:

القسم الأوَّل: الدَّولَة الإسلَامِيَّة من الولادة حتّى ذروة القوّة

(ظهور التَّنظيم – الامتداد - ذروة القوّة)

القسم الثَّاني: التَّحالُف الدُّوليّ ضدَّ داعش والدَّولَة الإسلَامِيَّة بعد الهزيمة

(التَّحالُف الدُّوليُّ – الدَّولة ما بعد الهزيمة- عودة التَّنظيم)

---

[1]بيان مشترك لوزراء التَّحالف الدُّولي لهزيمة داعش، **وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية، 14تشرين الثاني 2019، متاح على الرابط:** https://2u.pw/O7rNTVHc آخر زيارة 9\10\2024.

[2]تشير الدِّراسات إلى وجود ما يقارب 30 مخيمًا في شمال شرق سوريا و11 ألف محتجزٍ من عناصر التَّنظيم، و70 ألفًا من أفراد أسرهم تحت حماية الأكراد.

[3]تختصُّ محكمة الجنايات الدُّوليَّة في النَّظر في أشدّ الجرائم خطورة على المجتمع الدُّولي وأبرزها جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الإبادة، للمزيد انظر نظام روما الأساسي ، متاح على الرابط: https://2u.pw/mcgir4nr آخر زيارة 9\10\2024.

[4] أشار البيان الوزاري المشترك للتَّحالف الدُّولي في الفقرة الثَّالثة منه على ضرورة مساءلة ومحاسبة كافة إرهابيي داعش، ونحن اليوم بعد 5 سنوات من إعلان الهزيمة لم نشهد أيَّ تحرك على صعيد المحاكمات الدُّوليَّة لشخصيات هذا التَّنظيم.

[5]العديد من المخاوف حول بقاء عناصر داعش وخاصة القيادات في السُّجون أبرزها الخوف من حملات من الخلايا النائمة لداعش سعيًا في تبيض السجون وتحرير المقاتلين وإعادتهم إلى صفوف القتال.

[6]خبراء يحذرون من «خلافة افتراضيَّة» لتنظيم الدَّولة الجزيرة نت، على الرابط: https://2u.pw/OqhMh3oU آخر زيارة 15\10\2024.

القسم الأول

الدَّولَة الإسلَامِيَّة من الولادة حتى ذُروة القوّة

-ظهورُ التَّنظيم:

بدايةً لابدَّ أن نعلمَ أنَّ تنظيم الدَّولَة الإسلَامِيَّة هو امتدادٌ وانشطارٌ عن الحركة الأيديولوجيَّة الجهاديَّة العالميَّة، التي تُشيرُ أغلبُ الدِّراساتِ أنَّ أفغانستان كانت النُّواةَ للظهورِ الأوَّلِ لها سعيًا في محاربةِ الاتِّحاد السُّوفيتيّ[1].

بعد غزو العراق[2] واحتلالِهِ من الولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّة سنة 2003 وانحلالِ مؤسَّساتِ الدَّولة وتدميرِ نظامِهِ السِّياسيّ والاجتماعيّ، خُلق في العراق نظامٌ هشٌّ قائمٌ على الطائفيَّة والمحاصصةِ السِّياسيَّة، وخُلِقَت فيه بيئةٌ مناسبةٌ لامتدادِ تنظيماتٍ جهاديَّةٍ تابعةٍ للقاعدةِ في أفغانستانَ لمواجهةِ الاحتلالِ الأمريكي. فبدأت بما يُسمَّى "**جماعةُ التَّوحيدِ والجهاد**" على يدِ أبي مصعبٍ الزَّرقاوي[3] سنة 2003، لتحملَ هذه الحركةُ فيما بعد اسم "**تنظيمِ القاعدةِ في بلاد الرَّافدين**"، وبعدها بفترةٍ وجيزةٍ أعلن التَّنظيمُ قيامَ "**دولةِ العراق الإسلاميَّةِ**" على يد أبي عمر البغدادي الذي قُتل سنة 2010 على يد القواتِ الأمريكيَّة ليأتي خليفته أبو بكر البغدادي[4]، الذي أطلقَ على التَّنظيم اسم "**الدَّولَة الإسلَامِيَّة في العراق والشام**" سنة 2013 وسرعان ما قام **بإعلان الخلافةِ** وقام بتغيير التَّسميةِ إلى دولة "**الدَّولَة الإسلَامِيَّة**" في 29 حزيران 2014[5].

بعد استلام أبي بكرٍ البغداديّ هذا الفصيلَ تغيّرت ديناميكيَّةُ التَّفكيرِ والعقيدةِ الفكريَّةِ وأصبح لهذا الرَّجلِ نظرةً مغايرةً بشكلٍ مطلقٍ عن القاعدة، وذهب إلى دمجِ السَّاحةِ السُّوريَّةِ بالسَّاحة العراقيَّة بالقوة ومواجهةِ "**العدوِّ القريب بدلًا من البعيد**[6]"، الأمرُ الَّذي يمكنُ وصفُهُ أنَّه خلقَ جيلًا جديدًا من القاعدةِ حملِ مفاهيمَ متعصِّبةٍ ومتطرِّفةٍ وشاذَّة.

-الامتداد إلى سوريا:

في عام 2011 ذهب أبو بكر البغدادي لإرسال أبي محمَّدٍ الجولانيّ والمُلّا فوزي الدُّليميّ لبدءِ معركةِ تنظيم داعش ضدَّ النِّظام السُّوريّ مُستغلًا انسحابَ القوَّاتِ الأمريكيَّة من العراق في ذلك العام، والنَّهضة الشَّعبيَّة في وجه النِّظام السُّوري سعيًا لتأسيسِ قاعدةٍ في سوريا أُطلق عليها اسم "**جبهة النُّصرة التَّابعة للدَّولة الإسلاميَّة في العراق**"، ويؤكّد البغداديُّ أنّ الهدف الاستراتيجيَّ من جبهةِ النُّصرةِ هو إنشاءُ دولةٍ إسلاميَّةٍ في سوريا، وهذا ما قام به فعلًا، حيثُ ظهرَ البغداديُّ بتسجيلٍ صوتيٍّ في 9 نيسان 2011 وأعلن عن قيام **الدَّولَة الإسلَامِيَّة في العراق والشَّام** " **داعش**" Islamic State of Iraq and Syria من طرفٍ واحدٍ دون التَّنسيقِ مع الجولانيّ.

---

[1] د.ن، تسلسل تاريخي: الحركات الجهاديَّة، بي بي سي عربي نيوز، كانون الأول 2014، مُتاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141211_jihadi_groups_timeline آخر زيارة : 11\10\2024.

[2] تمَّ غزو العراق بقرارٍ من الرَّئيس الأمريكيّ جورج دبليو بوش تحت ذريعةِ امتلاك العراق لأسلحة دمارٍ شامل والتَّعاونِ مع تنظيمِ القاعدة في تهريبِ هذه الأسلحة له، وهذا ما أشار إليه وزيرُ خارجيَّة الولايات المتَّحدة كولن باول، للمزيد انظر فواز جرجس، داعش إلى أين...؟ مرجع سابق ص60.

[3] اسمه الحقيقي **فاضل حمدان خلايلا**، أردني الجنسية، سجن 15 سنة في عمان وأطلق سراحه سنة 1999، وسافر إلى أفغانستان للجهاد ضدَّ الأمريكان وعاد سنة 2003 إلى العراق ليتولَّى القاعدة في العراق وقُتل بغارة أمريكية سنة 2006.

[4] **أبو بكر البغدادي**: اسمه الحقيقي **إبراهيم بن عواد إبراهيم علي البدري السَّامرائي**، ولقّب البغدادي هو اسم حركي أو ميداني له، ولد في سامرَّاء سنة 1971، وهو محتجزٌ سابق لدى الأمريكيّين في سجن بوكا جنوب العراق سنة 2004 وأطلق سراحه في كانون الأول سنة 2004 باعتباره ذا تهديد بسيط.

[5] وفاء صندي، **داعش شرعنة التّوحش**، ط1، مركز دراسات الوحدة العَرَبِيَّة، بيروت، 2020، ص23.

[6] القصد **بالعدو القريب** هو كلُّ من يخالفهم الرَّأي والقاعدة أولهم والفصائل المعارضة والإيرانيون والشيعة، **والعدو البعيد** يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي وإسرائيل.

أي أنَّ داعش فعليًّا هي حصيلةُ زواجٍ قاهر ما بين تنظيمِ القاعدةِ في العراق "**الدَّولَة الإسلَاميَّة في العراق**" وتنظيمِ القاعدة في سوريا "**جبهة النُّصرة**" بإعلانٍ ومبادرةٍ فرديَّةٍ من أبي بكرٍ البغداديّ، دونَ أن يكونَ لهما صلةٌ أو تعليماتٌ من القاعدة الأم، وهنالك خلافاتٌ عميقةٌ بالفكر الجهاديّ والأيديولوجي بين أبي بكر البغداديّ والقاعدةِ من جهة، وبينَه وبين أبي محمَّدٍ الجولانيّ من جهةٍ أخرى والذي أصرَّ على استقلاليَّةِ الأراضي السُّوريَّةِ، وأنَّ الهدف من جبهة النُّصرة هو محاربةُ النِّظام السُّوريّ، والحفاظ على سيادةِ الأراضي السُّوريَّة وليس تشكيل دولة إسلاميَّة تضمُّ العراق وسوريا. هذا الأمر الذي أدّى إلى تكفيرِ الجولانيّ وجماعتِهِ من قِبل البغدادي وتخوينه، الأمر الَّذي أدى إلى وقوعِ انشطارٍ كبيرٍ جدًا بين كلا الطَّرفين وأشعل فتيلَ حربٍ دمويَّةٍ بينهما.

-ذروة القوَّة:

رغم الخلاف الحادّ الواقعِ بين البغداديّ والجولانيّ لم يتراجعِ البغداديّ عن مشروعه الأصل: **الخلافة الإسلاميَّة**، فواجهَ الجولانيَّ بالحديدِ والنَّار، ودخل بقوّةٍ إلى الأراضي السُّوريَّةِ كاسرًا الحدودَ بين العراقِ وسوريا، ونهبَ خيراتِ المحافظاتِ الَّتي سيطرَ عليها، وتحديدًا نفط دير الزُّور، واستفاد من حركةِ التَّجنيدِ العالميَّةِ إلى سوريا الَّتي استطاعَ من خلالِها استقطابَ عشراتِ الآلاف من المقاتلين من مختلفِ دولِ العالم، تحت شعار **الخلافة الإسلاميَّة وأرض الميعاد**، إضافةً لضمِّ عددٍ كبيرٍ من المقاتلين في الفصائلِ المعارضة للنِّظامِ السُّوريّ إلى صفوفه، واستطاع إلحاقَ الهزيمةِ بالقوَّاتِ العراقيَّةِ والسُّوريَّة، وأيضًا قواتِ الأمن الكرديَّة، والفصائلِ الإسلاميَّةِ المنافسة له.

إطلاق التَّنظيم شعار "**الخلافة الإسلاميَّةِ**" في حزيران 2014 كانت رسالةً واضحةً للعالمِ الإسلاميّ أجمع، وما وراء الإسلاميّ، أنَّ الخلافة الإسلاميَّة قادمةٌ بزعمه، وليست مقتصرةً على العراقِ وسوريا، وإنَّما تشمل مصر وليبيا مع قارة إفريقيا بكافَّةِ دولِهَا، والجَّزائرِ ونيجيريا والقوقاز وأفغانستان وباكستان وآسيا وغيرهم، حتَّى إنَّ البغداديَّ نهاية سنة 2015 نشر تسجيلًا مدَّ حدود الدَّولَة الإسلَامِيَّة لتشملَ فلسطين.

تبعًا لإعلانِ الخلافةِ الإسلاميَّةِ من قِبل البغدادي وبعد شهورٍ قليلةٍ قامت العديدُ من الفَصائِل بإعلان الولاء له ولدولة الخلافة الإسلاميَّة، وكان أوَّلها "**جماعة المسلَّحين**" في ليبيا، وفي الفليبّين يوم 25 تموز 2014 أعلنت جماعةُ أبو سيَّاف مبايعتها للبغداديّ، وكذلك **أنصار التوحيد** في أندونيسيا، وتلاها "**أنصار بيت المقدس**" في سيناء مصر، وفي آذار 2015 أعلن تنظيمُ **بوكو حرام في نيجيريا** البيعة والولاء له وأصبح له أجندة وأفرع وولايات في 11 دولة، في إفريقيا وآسيا وأوروبا والشَّرق الأوسط[1].

كلُّ هذه الأحداث تدفعنا للقولِ إنَّ أبا بكرٍ البغدادي، على رأس تنظيمِ الدَّولَة الإسلَامِيَّة، وصل لنشوةِ النَّصرِ في ذلك الحين، أي خلال عام 2014 وحقَّق إنجازاتٍ لم تكن في حسبانِ المجتمعِ الدُّولي، الأمرُ الَّذي دفع بالولاياتِ المتَّحدةِ الأمريكيَّةِ بالتَّسارُعِ لتشكيلِ تحالفٍ دوليٍّ سعيًا لمواجهتِهِ ومواجهةِ مشروعِهِ.

[1] وفاء صندي ، داعش شرعنة التَّوحُّش، مرجع سابق ، ص43.

القسم الثاني

التَّحالف الدُّوليُّ ضدَّ داعش والدَّولَة الإسلَامِيَّة ما بعد الهزيمة

-التَّحالف الدُّوليّ ضدَّ داعش:

إنَّ توسُّعَ تنظيمِ داعش وإنجازاته العسكريَّة في العراق وسوريا وضمَّهُ للمدنِ الكُبرى وأبرزها الرَّقَّة والموصل تحت إدارتِهِ، وسيطَرَتَهُ على ثرواتِها الباطنيَّةِ والنّفطيَّة، والولاءَاتِ الَّتي طالتهُ من مختَلَفِ أقاليمِ إفريقيا وآسيا ومختلفِ الفصائلِ في دُولِ العالم، وإعلانَهُ تغييرَ اسمِ تنظيمِهِ من **تنظيمِ الدَّولةِ في العراق والشَّام** إلى **الخلافة الإسلاميَّة**، ورسالَتَهُ الواضِحَةَ من تغييرِ الاسم بأنَّ دولتَهُ القادمَةَ ستكسرُ كلَّ الحدودِ، كلُّ ذلكِ وأكثر جعلَ المجتمعَ الدُّوليَّ يُدركُ خطورةَ التَّنظيمِ وشخصيَّة أبا بكرٍ البغداديٍ تحديدًا، فسارعَ إلى تشكيلِ تحالفٍ عسكريٍّ في **أيلول 2014** هدفُهُ القضاءُ على تنظيمِ داعش في العراق وسوريا[1].

ضمّ هذا التَّحالُفُ 87 دولةً عربيَّةً وإسلاميَّةً وأجنبيَّةً، من بينها السُّعوديَّة وإيران[2]، سعيًا لضربِ هذا التَّنظيمِ والتَّصدّي له والوقوفِ أمامَ طموحاتِهِ التَّوسُّعيَّةِ في العالم، فضربَ معاقِلَهُ بشكلٍ مباشرٍ في العراق وسوريا وقتلَ الآلافَ من جنودِهِ وقطع شرايينَ مواردِهِ، الأمرُ الَّذي دفعَ التَّنظيمَ للانسحابِ بشكلٍ شبه كاملٍ من الأراضي والمدنِ الكُبرى في العراق وسوريا.

استطاعَ التَّحالف تحريرَ ما يقاربُ 8 ملايين إنسان كانوا تحت أِمرَةِ هذا التَّنظيمِ، الأمرُ الَّذي قطعَ عنه إيراداتِ الضَّرائبِ الَّتي كانوا يجبونَها منهم والَّتي كانت مردًّا كبيرًا له، وبفقدانِهم الرَّقَّة ودير الزُّور والموصل كان التَّنظيمُ قد خسرَ أكثرَ الأراضي الَّتي كانت تقدِّمُ لهم الموارِدَ الطَّبيعيَّةِ والنِّفط. وعملَ التَّحالف على قطعِ الطَّريق بوجه تدفّق المقاتلين الأجانب إلى التَّنظيم، وإعادةِ تلحيمِ الحدودِ بين العراقِ وسوريا وزرعِ ميليشيات كرديَّة تحت رعاية أمريكيَّة مباشرة على الحدود الشَّماليَّة السُّوريَّة، لمواجهةِ أيّ تحرُّكاتٍ للتَّنظيمِ ومنعِ تجارةِ الآثارِ والنِّفط الأمرُ الَّذي خنقَ تنظيمَ داعش على مستوىً عالٍ.

التَّحالفُ على مدار السَّنوات الخمسِ لم يقفْ بضرباتِهِ ضدَّ التَّنظيم، وكان ينظُرُ أنَّ الهزيمة الكبرى تتجسَّد بمقتلِ زعيمِ التَّنظيم فخطَّطَ لذلك جيّدًا، وبمعلومةٍ استخباراتيَّةٍ جاءت من حزب قواتِ سوريا الدِّيمقراطيَّة إلى المخابراتِ الأمريكيَّة أفادتهم بأنَّ البغداديَّ الملقَّب "خليفةُ الظِّلّ" يقيمُ في محافظةِ إدلب[3]، تمكَّن أحدُ أعضاءِ الاستخباراتِ الكرديَّة من سرقةِ ملابسَ داخليَّةٍ لأبي بكرٍ البغداديّ، لتقومَ وكالةُ المخابرات المركزيَّة بمطابقةِ الحمضِ النُّوويّ[4] من الملابسِ الدَّاخليَّةِ، لتقومَ القوَّاتُ الخاصَّةُ بمداهمةِ المكانِ وقتلِ البغداديّ[5] في 27 تشرين أول 2019 ضمن عمليَّةٍ سُمِّيَت "عمليَّة كايلا مولر"[6].

---

[1] انظر الموقع الرَّسمي للتحالف: https://www.mofa.gov.sa/ar/ministry/officialvisits/GlobalCoalition/Pages/About.aspx آخر زيارة: 2024\10\14.

[2] التَّحالف الدُّولي ضدَّ داعش، الموقع الرسمي على الرابط: https://web.archive.org/web/20230830130615/https://theglobalcoalition.org/ar/ آخر زيارة : 2024\10\14.

[3] حسن أبو هنيَّة، الرمزيّ والتَّكتيكيّ في مقتلِ البغداديّ، موقع تي آر تي عربي، على الرابط: https://2u.pw/WbGcRnE8 آخر زيارة 2024\10\12.

[4] كانت المخابرات الأمريكيَّة قد أخذت عينةً من حمضِ أبي بكرٍ البغدادي عندما كان سجينًا عندها **خلال حرب العراق 2003-2011** ، **للمزيد** , **Pentagon releases first images from raid that killed ISIS leader, CNN, October** 31, 2019,link: Zachary Cohen https://edition.cnn.com/2019/10/30/politics/pentagon-baghdadi-raid-video/index.html accessed:12\10\2024

[5] , **Pentagon releases first images from raid that killed ISIS leader, CNN, October** 31, 2019,link: Zachary Cohen https://edition.cnn.com/2019/10/30/politics/pentagon-baghdadi-raid-video/index.html accessed: 2024\10\12

[6] تعود تسميةُ هذه العمليَّةِ تخليدًا لعائلة عاملة الإغاثة الأمريكية كايلا، والَّتي كانت بعمر الـ 26 سنة عندما ذهبت إلى سوريا، وكانت تعملُ مع منظمةِ أطباء بلا حدود، من أجل ممارسة العمل الإنساني، ليتم اعتقالُها من داعش وتقديمها لزعيم التَّنظيم البغدادي الَّذي تزوجها

شكّل مقتل أبو بكرٍ البغداديّ ذروةَ انتصاراتِ التَّحالفِ، وتمَّ الإعلانُ عن مقتلِهِ من قِبَل الرَّئيسِ الأمريكيّ دونالد ترامب، الَّذي وصفهُ بأنَّه أكبر إرهابيٍّ في العالم، وأنَّه قُتِلَ داخلَ نفقٍ مغلقٍ مع ثلاثةِ أطفالٍ برفقتِهِ، ومقتلُهُ جاء بتفجيرِ نفسِهِ مع الأطفال[1].

التَّحالف الدُّوليُّ بدورِهِ، وبعدَ مرورِ عقدٍ منَ الزَّمن، ما يزالُ يؤكِّد استمراريَّةَ هدفِهِ الأساسيّ وملاحَقَةِ داعش في أوكارِهَا، ومنعِهَا من التَّمدُّدِ والعودةِ إلى الأراضي العراقيَّةِ والسُّوريَّةِ[2].

-الدَّولَة الإسلَاميَّة بعد الهزيمة

التَّنظيم برهنَ بقيادتِهِ الجديدة[3] أنَّ القائد الجديد للتَّنظيم لا يقلُّ ذكاءً ودهاءً عن السَّابق، وربَّما يتفوَّق عليه بامتيازاتٍ عديدة، وتجسّد ذلك من حيثُ المبدأ من تحرُّكِ التَّنظيم السَّريع على العديدِ من الأصعدةِ وإثبات وجودِهِ إعلاميًّا وجغرافيًّا وعسكريًّا، مستفيدًا من انشغالِ العالَم وحكوماتِه والأجهزةِ الأمنيَّةِ بطاقتها القصوى للوقايَةِ من فيروس كورونا Covid 19، فذهب إلى دعم إعلامِهِ والحفاظِ على رونقِهِ والتمدُّدِ في أقليم إفريقيا، ومضاعفةِ حركاتِ التَّجنيدِ والسَّعي لكسبِ الولاءاتِ وتفعيلِ سياسةِ الذئاب المنفردة[4]، كل ذلك ليوصل رسالةً للعالم وللتَّحالف الدُّولي الَّذي وصفه بـ**"التَّحالف الصَّليبيّ"** أنَّ داعشَ مازالَ له رئتٍ يتنفسُ بهما بعدَ التَّحالُفِ.

الجانبِ الإعلاميّ:

أدركَ تنظيمُ داعش أنَّ قوامَهُ الأساسيَّ يعتمدُ إلى حدٍ كبيرٍ على الجانبِ الإعلاميّ، ولذلك بعد تعرضه لضربات التَّحالفِ الدُّولي والهزيمةِ المزعومةِ، سعى بشكلٍ جدّيٍّ لاستمرارِ انتاجِ مواده الإعلاميَّة بالجودة العالية كما اعتاد العالم. فرغم المداهمةِ الإلكترونيَّةِ الَّتي نفذتها وكالة يوروبول (الشُّرطة الأوربيَّة) في 25 تشرين الثَّاني2019 وإلغاءِ الآلاف من مواقع داعش على تويتر وفيسبوك وتصريح أحد موظفي هذه الوكالة: "***في الوقت الحاليّ وعلى حد علمنا لم يعد داعش موجود على الإنترنت، وسوف نرى بأيّ سرعة سوف يستعيدون الخدمة، هذا إذا استعادوها***"[5].

في الأسبوع ذاته من هذا التَّصريح يظهرُ داعش من جديد من خلال وكالة أنباء "**ناشر**" عبر الإنترنت مُستخدمين تطبيق "**تام تام**" روسيّ الأصل، ليتبنّوا أعمالًا إرهابيَّةً في لندن، ويستمرُّ التَّنظيمُ في بثِّ رسائِله على قنوات التَّواصل الاجتماعيّ الرَّسميَّة والمواقع الإلكترونيَّة ولو بجودةٍ أقلّ مما اعتادَ عليه[6]. ليقدّم رسالةً للعالم أجمع أن قدرته في استخدام التكنولوجيا تفوق التوقعات، ولعلَّ

غصبًا، وقام بتعذيبِهَا وقتلِهَا في نهاية الأمر، انتقامًا من حملة القصفِ الَّذي طالت تنظيمه ضمن حملة التَّحالف للمزيد: **اغتصبها البغدادي مرارًا وأهداها ساعة يد،2019، موقع MBN على الرَّابط: https://2u.pw/4YweyByY آخر زيارة:** 28\10\2024.

[1]سكاي نيوز ، مقطع فيديو للرَّئيس الأمريكيّ الأسبق ترامب يؤكِّد مقتل البغدادي، على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=sBUTaztCoX0آخر زيارة 28\10\2024.

[2] الموقع الرَّسمي للتَّحالف، فيديو عن التَّحالف الدُّوليّ لهزيمةِ داعش بعد عقدٍ من الزمن، على الرابط: https://theglobalcoalition.org/ar/%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%ad%d8%a7%d9%84%d9%81-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%88%d9%84%d9%8a/ accessed: 16\10\2024.

[3]استلم التَّنظيمَ بعد مقتل أبي بكر البغدادي أبو إبراهيم الهاشمي القرشي، واسمه الحقيقيّ أمير محمد عبد الرحمن المولى الصّلبي، وقتل في شباط 2022 على يد هيئةِ تحريرِ الشَّام ليحلَّ محلَّهُ أبو حفصٍ الهاشميّ القرشيّ، للمزيد : **تنظيم الدَّولة يؤكِّدُ مقتلَ زعيمِهِ ويعلنُ اسمَ قائدِهِ الجديد،** الجزيرة، على الرابط: https://2u.pw/jrmbVcQ آخر زيارة 18\10\2024.

[4]حسن أبو هنيَّة ، تنظيم الدَّولة وهديَّة جائحة كورونا، موقع العربي 21، 2021، متاح على الرابط: https://2u.pw/rmkZLrxTآخر زيارة 18\10\2024.

[5] تنظيم الدَّولة لم يعد موجودًا على الإنترنت بعد العمليَّة الأوربيَّة، الإذاعة الوطنيَّة العامَّة 25 تشرين الثَّاني 2019.

[6] يُشار أنَّ الشبكات الإعلامية للتَّنظيم كانت تشمل ما يعادل 30 – 35 مكتب في كل ولاية وبعد الهزيمة اقتصر العمل على المكاتب الرئيسةِ فحسب، للمزيد انظر محمد أبو رمان وآخرون، **ما بعد دولة الخلافة، الأيديولوجيا الدعاية، التّنظيم والجهاد** العالمي، معهد السياسة والمجتمع للأبحاث والدّراسات، 2021، ص64.

جريدةَ النبأ الإلكترونيَّة أكبر دليلٍ على ذلك فهي ما زالت مستمرَّةً بإصداراتِهَا حتَّى اليوم، وتنشرُ أبرزَ إنجازاتِ التَّنظيمِ وهجماتِهِ في إفريقيا وسوريا والعراق وتُركيَّا وطاجكستان ومختلفِ المناطِقِ الَّتي تطالُهَا[1].

وأكَّدت على ذلك وزارةُ الخارجيَّةِ الأميركيَّة في تقريرها السَّنويّ عن الإرهاب، الَّذي صدَر بعد مقتل البغداديّ فأشارت إلى **مرونةِ تنظيمِ الدَّولةِ** وقدرتِهِ على التَّكيُّفِ في أصعبِ الظُّروفِ، وأنَّها في ظلِّ الانهيارِ والهزيمةِ تعملُ على تطويرِ تكتيكاتها وطرق استخدام التكنولوجيا واستثمارها لخدمة مصالحها الإعلامية[2].

التمدّد بعد الهزيمة:

التَّنظيمُ لم ينطفئْ بعد هزيمتِهِ في العراق وسوريا، بل سارع بالتَّمدّد إلى إفريقيا وتفعيلِ الولاءات الَّتي عمل عليها في فترةَ الازدهارِ، حيثُ وجد التَّنظيم في منطقةِ شمال إفريقيا وأقاليمها ملاذًا آمنًا له ومناخًا مناسبًا لتحقيق الأهداف والتعويض عن الخسائر الَّتي تعرض لها من قوى التَّحالف.

ذهب التَّنظيم في نيسان2019 إلى الاعتراف رسميًّا بالقوات الدِّيمقراطيَّة المتحالفة ADF[3] كجزءٍ من تنظيماتِهِ العالميَّةِ من خلالِ تصنيفها على أنَّها **"نصف ولاية وسط أفريقيا"**، والنِّصف الآخر هو الجماعة الإرهابيَّة الموزمبيقيّة المعروفة محليًّا باسم "الشباب"، وقد أعلنَ موسى بالوكو قائد هذه القوَّات في سبتمبر 2020 أنَّه لم يعد هناك وجود لجماعة القوات الدّيمقراطية المتحالفADF، وأنَّها كانت مجرَّد تحالفٍ بدافع الضَّرورةِ، ولكنَّها الآن ولاية وسط أفريقيا، وهي ولاية واحدة من بين الولايات العديدة الَّتي يتألَّف منها تنظيم داعش[4].

إضافةً لتوسيعِ العملِ مع بوكو حرام في نيجيريا، الَّذي أعلنَ مبايعتَهَ مسبقًا، واستمرَّ في نشاطِ التمدّد ليطالَ ليبيا والكونغو الدِّيمقراطيَّة وأوغندا ورواندا، ووصلَ مؤخَّرًا إلى الصومال الَّذي أصبح هدفًا ساخِنًا لتعزيز معاقلِ تنظيمِ داعش في القرنِ الأفريقيّ وعلى السَّاحلِ الشَّرقيّ لأفريقيا، تبعًا للغيابِ الأمنيّ والاضطراباتِ السِّياسيَّة والاجتماعيَّةِ الحاصلة هناك، وانضمام فصيلِ **حركة**

---

[1] الموقع الرسمي لجريدة الأنبار مُتاح على الرابط: https://saah.world/posts/naba/221/ آخر زيارة 20\10\2024.

[2] Jennifer Cafarella, **ISIS's Second Comeback: Assessing the Next ISIS Insurgency**, July 23, 2019, link: https://www.understandingwar.org/report/isiss-second-comeback-assessing-next-isis-insurgency accessed 20\10\2024.

[3] تأسَّست جماعة القوات الديمقراطيَّة المتحالفة في شمال أوغندا في التّسعينيات من القرن الماضي، وحمل التَّحالف السلاح ضدَّ الرئيس الأوغندي بدعوى الدّفاع عن المسلمين المضطهدين من الحكومة الأوغنديَّة، وقد حصلت القوات الديمقراطيَّة على دعمٍ من الحكومة السَّابقة في زائير تحت قيادة موبوتو سيسي سيكو، وكذلك من السّودان، وكلاهما سعى إلى أن تصبح الجماعة وكيلًا لمواجهة أوغندا. في عام 2016، وبعد القبض على مؤسِّس القوات ADF وقائدها الأيديولوجي جميل موكولو، اتجه خليفته، موسى بالوكو، الأكثر تطرفًا نحو تبنى وجهة نظر إرهابيَّة عالميَّة، فخلال ذلك العام بدأت بتسمية نفسها علنًا لفترة وجيزة باسم مدينة التَّوحيد والمجاهدين، وأعلنت ولاءها لداعش وزعيمه آنذاك أبو بكر البغدادي، للمزيد: أميرة محمد عبد الحليم، الهجوم على المدرسة الأوغندية و تمدّد ولاية وسط أفريقيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، حزيران 2023، على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/20938.aspx آخر زيارة: 20\10\2024.

[4] Beter Fabricius, **Uganda terror attacks point to deeper Jihadi coordination**, INSTITUTE FOR SECURITY STUDIES,5 November 2021, link: https://issafrica.org/iss-today/uganda-terror-attacks-point-to-deeper-jihadi-coordination accessed : 23\10\2024

الشَّباب المجاهدين إليهِ بعد انفصالِهم عن الحركة الأم ومبايعتهم بشكل علنيّ لتنظيم داعش[1]، وطموحاتُ التَّنظيم مازالت مستمرَّةً لتعزيزِ التَّمدُّد إلى ولاية بونتلاند بشمال شرق الصُّومال كمعقلٍ جديدٍ لنشرِ نفوذِهِ[2].

كشفَ مجلسُ الأمن في يوليو 2024 عن رصدِهِ تطورَ قدراتِ تنظيمِ داعش للتَّموضع بقوّة في الصومال، وقد صرَّح التَّنظيمُ عن ذلك صراحةً، ففي مطلعِ فبراير 2024، سلّط العدد 428 من صحيفة النَّبأ التَّابعةِ لداعش[3] الضَّوءَ على تطلُّعاتِ التَّنظيمِ نحو الاستحواذِ على مناطق نفوذ حركة الشَّباب شمال شرق الصُّومال، وأنَّه تمَّ شنّ حملةٍ عسكريَّةٍ من "جنود الخلافة" تنظيم داعش ضدَّ حركة الشَّباب في شمال شرق الصُّومال، وأنَّها أسفرت عن ضمِّ مساحاتٍ واسعةً ومقتلِ أكثر من 230 شخصًا من حركة الشَّباب.

ولعلَّ من أبرزِ الأسبابِ الَّتي جعلت الصُّومال خلال الوقت الحالي هدفًا حيويًّا لتنظيم داعش هي المكاسبُ الاقتصاديَّةُ الَّتي يجنيها، فوفقًا للتَّقرير الصَّادِرِ عن مجلس الأمن التَّابِعِ لهيئة الأممِ المتَّحدةِ في 22 يوليو 2024، أضحى فرع الصُّومال ذا أهميَّةٍ اقتصاديَّةٍ كبيرة لداعش، الَّذي استطاعَ توظيفَ مواردَ البلادِ لتحقيقِ ما يقرب من 360 ألفَ دولارٍ شهريًّا.

تبعًا لذلك نجدُ ما يؤكِّدُ الفكرةَ الأساسيَّةَ الَّتي تمَّ طرحُهَا في مقدِّمَةِ البحث أنَّ **داعش يتربَّصُ ويراقِبُ** دولَ ومجتمعاتِ العالمِ، وعندما يجدُ نقاطَ ضعفٍ في أيّ مجالٍ فإنَّه سيتدخَّلُ ويفرضُ نفسَهُ كبديلٍ أمامَ جمهورِ الشَّعب، ومن جهةٍ أُخرى تدلُّ المعطياتُ أنَّ داعش له قوةٌ عسكريَّةٌ واستخباراتيَّةٌ، وأهدافٌ توسُّعيَّة لتشملَ أغلبَ أقاليمِ إفريقيا، وممَّا لا شكّ فيه أنَّ سوريا والعراق لا زالتا تحتَ نظرِهِ.

عودة الظُّهورفي سوريا والعراق:

بعد الضَّرباتِ القاسيَة الَّتي تعرَّض لها التَّنظيمُ من قواتِ التَّحالف وخسارتِهِ لكافَّةِ الأراضي الَّتي كانت منشأً لدولَتِهِ في العراق وسوريا، ماتزالُ احتماليَّة ظهور التَّنظيم مرة أخرى أمرًا واردًا وخاصَّة ضمن الفترة الرَّاهنة وبعد مرور عقدٍ من الزَّمن على تأسيسِ التَّنظيم.

ذكر الدُّكتور "محمد العظامات"[4] في دراسةٍ أجراها معهدُ السِّياسة والمجتمع للأبحاث والدِّراسات أنَّ احتماليَّةَ عودةِ ظهورِ التَّنظيمِ في العراق وسوريا أمرٌ قائمٌ، كما أنَّ الكثيرين من المراقبينَ يتَّفقون على أنَّ قوّة داعش العسكريَّة ما زالت قائمةً، ولا يزالُ التَّنظيم يحتفظُ بكمٍّ لا يُستهانُ به من الأسلحةِ، ولا تزالُ خلاياه تنشَطُ في مناطقَ عديدةٍ من سورية والعراق، مُشيرًا إلى أنّ الحاضنة السُّنيَّةَ في العراق وسوريا لازالت حاضرةً، وهي أيضًا بحالة تهميش، مما تُشكِّلُ عاملًا محفِّزًا لنصرتِهِ وتقديمِ الولاءِ له عند عودتِهِ.

من جانبٍ آخر، أكّد المفتِّش العام في وزارةِ الدِّفاع الأمريكيَّة بتقريرٍ له أنَّ تنظيمَ الدَّولَة الإسلَامِيَّة على الرَّغمِ من خسارته الخلافةَ على الأرض في سوريا والعراق لكنَّ جنوده أخذوا مراكزَ لهم في المناطِقِ الحدوديَّة، وخلقوا أوكارًا لهم يصعُبُ الوصولَ إليها، واستطاعَ

---

[1] أميرة محمد عبد الحليم، الهجوم على المدرسة الأوغندية وتمدّد ولاية وسط افريقيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، حزيران 2023، على الرابط: aspx.https://acpss.ahram.org.eg/News/20938آخر زيارة 20\10\2024

[2] نهلة عبد المنعم، إضرابات أمنية، هل ينجح داعش في توسيع نفوذه في الصومال ؟ انتر ريجونال للتحليلات الاستراتيجية، 23 أيلول 2024، متاح على الرابط: https://www.interregional.com/article/%D8%A7%D8%B6%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9:/2727/Arآخر زيارة : 26\10\2024

[3] العدد 428 من صحيفة النبأ، شباط 2024، مُتاحة على الرابط: ttps://saah.world/posts/naba/221/ آخر زيارة 26\10\2024.

[4] باحث أردني متخصّص في الإرهاب والتَّطرُّف، عقيد متقاعد من القوات المسلَّحةِ الأردنيَّة.

توحيدَ صفوفِ المقاتلين في البلدين معتمدًا في ذلك على ضعف القوَّات المحليَّةِ في المنطقة، وذكر التقريرُ أنَّ تنظيمَ الدَّولةِ في ذلك الحين لديه ما يعادل 18000 مقاتل.

قال في ذلك الناطق باسم **قوة المهام المشتركة – عمليَّة العزم الصلب في بغداد**

Combined Joint Task Force – Operation Inherent Resolv[1]

*"تنظيم داعش لم يعد يسيطر على أيّ أرضٍ لكنَّ احتمال عودته **احتمالٌ حقيقيٌّ جدًا**" فيما أكدت صحيفة نيويورك تايمز الأميركيَّة أنَّ التَّنظيم يستعيد قوَّته في العراق وسورية، وكشفت أيضًا أنَّه يعيد تجهيز شبكاته الماليَّة ويجنّد عناصر جديدة*[2].

وأيضًا جاء في "تقييم التَّهديداتِ العالميَّة" الَّذي أصدرته وكالةُ الاستخباراتِ الأمريكيَّة الستة عشر في كانون الثَّاني 2019 أنَّ داعش لا تزال تسيطر على آلاف المقاتلين في العراق وسورية، ولها ثمانية فروع، وأكثر من اثنتي عشرة شبكة، وآلاف المناصرين المنتشرين حول العالم[3].

ويؤكّد المحلِّلون أنَّ خلايا التَّنظيم النَّائِمَة والَّتي تنشط في البادية السُّوريَّة[4] الممتدَّة من شرق محافظتي حمص وحماة وسط سوريا إلى شرق محافظة دير الزور يصعب القضاءُ عليها، وهي متواجدة وتقوم بإجراء دوريَّات ليليَّة وترفعُ راياتها ويقومون بنقل الأسلحة والعتاد بأريحية تامّة، وهم يقومون بعمليَّات كرٍّ وفرٍّ بشكلٍ مستمرٍّ على القوَّات النِّظاميَّة السُّوريَّة.

على الأرض أثبتَ التَّنظيمُ هذه المؤشِّرات حيث شنَّ هجماتٍ متتاليةً على الحكومة السُّوريَّة والعراقيَّة، ففي 21 كانون الثَّاني من العام 2021 قام اثنين من جماعة التَّنظيم بعمليَّةِ تفجيرٍ بساحة الطَّيران (وسط العاصمة بغداد) راح ضحيَّتها أكثرَ من 28 قتيلًا و70 جريحًا. وسبقتها في العام 2019 انفجاراتٌ لثلاثِ سياراتٍ في بغدادَ أسفرت عن مقتلِ ستَّةِ أشخاص. وفي 16 تشرين الثاني انفجرت سيارةٌ مُلغَّمةٌ في المنطقة الواقعةِ بين ساحتي التَّحرير والطَّيرانِ وسطَ بغداد، ممَّا أدَى إلى سقوط 4 قتلى على الأقل وكلُّ الأحداث السَّابقة تبنّاها تنظيم داعش.

---

[1] هي قوة مهام مشتركة أُنشئت من قبل التَّحالف الدُّولي بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم الدَّولَة الإسلَامِيَّة في العراق والشام، ويُطلق عليها بشكل مُختصر CJTF–OIR ، للمزيد: إيجاز خاص عبر الإنترنت مع قائد عملية العزم الصلب في قيادة قوة المهام المشتركة الجنرال ماثيو ماكفارلين، وزارة الخارجية الأمريكية 16 آب 2023، على الرابط: https://2u.pw/WEuYyVhe آخر زيارة 2024\10\21.

[2] حاتم الفلّاحي، **تصاعد نشاط تنظيم الدولة: المخاطر وفرص المواجهة**، مركز الجزيرة للدراسات، 10 شباط 2021، على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4911 آخر زيارة 2024\10\26.

[3] التهديدات العالمية من المجتمع الاستخباراتي الأميركي ، 2019 ، متاحة على الرابط: https://www.dni.gov/files/ODNI/documents/2019-ATA-SFR---SSCI.pdf آخر زيارة 2024\10\26.

[4] تركّز تواجد داعش في سورية بعد هزيمته في منطقة البادية والتي تبلغ مساحتها نحو 80 ألف كيلومتر مربع، وتتوزع على محافظات: دير الزور، الرقة، حلب، حماة، حمص، ريف دمشق، والسويداء، وحسب مراقبين فإن نشاط خلايا داعش في البادية يأتي ضمن استراتيجية مختلفة عن استراتيجياته السابقة في القتال قبل الانهزام، خاصة من ناحية تنقل المقاتلين أو أساليب الاستهداف المحددة.

منذ سقوط الباغوز شرقي سورية في 23 آذار 2019 وحتَّى 19 آذار 2020 أعلن داعش مسؤوليتَه عن أكثر من 2000 هجوم في العراق وسورية مجتمعة، وفي سورية ادعى قيامَه بـ 973 هجومًا[1]، وبموجب دراسةٍ تحليليَّة توضِّحُ أنَّ عملياتِ تنظيمِ داعش قد ازدادت في الفترة من 2021 إلى 2023 وعدد العمليَّات في سوريا فقط ارتفع من 293 إلى 926 في عام 2023[2].

وهذا رقمٌ يُشيرُ إلى أنَّ إمكانيَّاتِ التَّنظيمِ موجودةٌ، وتربّصه بالأهداف في سوريا والعراق تحت المجهر، وهذا يقدّم رسالةً واضحة للعالم أجمع وللشرق الأوسط أنَّ التَّحالف الدُّولي لم يتمكّن من القضاء على إمكانيات داعش الحقيقيَّة، وأنَّه مازال يُشكِّل خطرًا حقيقيًّا على العراق وسوريا والشَّرق الأوسط ودولِ العالم أجمع.

الشكل (2)
عدد عمليات التنظيم خلال الفترة 2021 - 2023

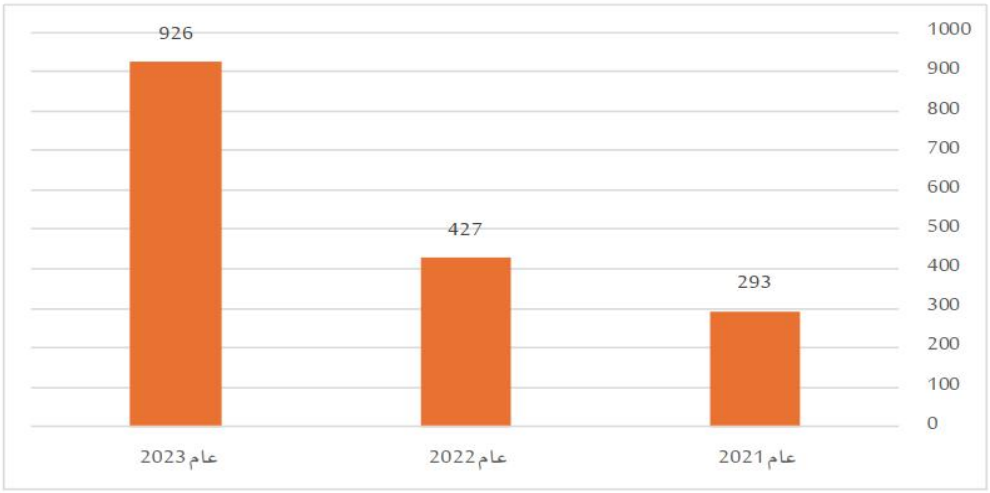

المصدر: إحصائيات جمعها الباحثان من خلال رصد معرّفات رسمية للتنظيم وأخرى غير رسمية مقرّبة منه.[3]

من زاويةٍ أخرى وبعد مرور أكثر من سنة على حرب إسرائيل ضدَّ فلسطين، ودخولِ الحرب إلى لبنان، وامتدادِ يد إيران بشكلٍ علنيٍّ في الحرب، ودخول الميليشياتِ العراقيَّةِ واليمنيَّة على ساحة الحرب أيضاً، ومن وجهة نظري، يزدادُ خطرُ هذا التَّنظيم الَّذي اعتقدَ أنَّهُ راقبَ كلَّ الحيثيَّاتِ في لبنان وسوريا وفلسطين والعراق والصومال وينتظرُ الفرصةَ المناسبةَ الَّتي يدخل بها بقوّة على ساحةِ الصِّراع الدُّوليَّة، الَّتي بات اليأس فيها يُسيطرُ على المجتمع، ويقدّم رسالةً كسابقتِها في عام 2014 أنَّه المنقذُ للشُّعوب والمنطقة.

ومن يعلم قد يعود هذا التَّنظيمُ للتَّحالفِ مع القاعدة أو مع حركة تحرير الشَّام في الشَّمالِ السُّوري، وهذا يُعتبر خطرًا حقيقيًّا على السَّاحة الدُّوليَّة بأسرِهَا في أيَّامِنَا الحاليَّة.

[1] هارون ي. زيلين، **بعد عامٍ على باغوز، لم يُهزم تنظيم «الدَّولَة الإسلَامِيَّة» ولم يعاود الظهور (بعد)**، 25 آذار 2020، معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، مُتاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/bd-amin-ly-baghwz-lm-yuhzm-tnzym-aldwlt-alaslamyt-wlm-yawd-alzhwr-bd آخر زيارة : 26\10\2024.

[2] أيمن الدّسوقي، عمار الفرهود، **تنظيم الدَّولَة الإسلَامِيَّة في سوريا خلال عام 2023، نشاط متنامٍ وعودة محتملة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، 6 شباط \ فبراير 2024، ص2.

[3] المرجع السَّابق.

هذه وجهةُ نظرٍ يتخوَّفُ منها الكثيرونَ، ومن وجهةِ نظرٍ أخرى تُفيد أنَّ داعش ماهي إلا حركةٌ استخباراتيَّةٌ برعايةٍ أمريكيَّةٍ صهيونيَّةٍ جاءَت فكرتُهَا بعد هجماتِ سبتمبر 2001 ضمنَ استراتيجيَّةٍ تكتيكيَّة لمواجهة الإرهاب، وتعمل على ضرب الاستقرار في الشَّرق الأوسط بشكلٍ أساسيٍّ من خلال خلق اقتتال سنيّ - سني، سنيّ – شيعي، وإظهار وحشيَّة المشهد لتدخل أمريكا على رأس تحالفٍ دوليٍّ كمنقذٍ للعالمِ ومحققة لهدف الأمم المتَّحدة في حفظ الأمن والسَّلام الدُّوليين ومُخضعة لأنظمة الحكم العربيَّة.

من وجهة نظري أتبنى هذه الرُّؤية الَّتي لها دلائل حقيقيَّة على الأرض، فتنظيم داعش لم يجلب سوى الدِّماء لأهل السُّنة، وحقَّق المصلحةَ المطلقةَ لإيرانَ في كلِّ مكان دخل إليه، وهذا ما يجعل الخطر شديدًا على إفريقيا بكافَّة أقاليمها الَّتي تمدّدَ إليها داعش، وخاصةً أنَّنا نشهد تغيراتٍ في أذرعةِ إيران في لبنان وسوريا، الأمر الذي قد يدفعها للبحث عن أذرعة لها في إقليم افريقيا، إضافةً إلى أنَّه أعطى لأمريكا صلاحياتٍ واسعةً للتَّدخُّل في الشَّرق الأوسط وتبنّي ودعم الأكراد ومشروعهم ولو بشكل نسبيّ.

هذا من جانب، ومن الجانب العقائديّ الفكريِ تنظيمَ داعش لا يمتُّ للإسلام بِصِلَة، ونُشكِّكُ بهويَّتِهِ الإسلاميَّة أصلًا وما هؤلاء المقاتلين في صفوفه بالنِّسبة الكبرى إلا مُغرَّر بهم ووجدوا في تنظيمِ داعش فرصةً للانتقام من أنظمتِهِم الَّتي أوصلت بهم الحال لمرحلة اليأس والتَّذمُّر.

نحن أمام مشهدٍ معقّد للغاية في هذا التَّنظيم تختلط به العقائديَّة والمذهبيَّة والأمور العسكريَّة، والتَّحالف الدُّولي من وجهة نظري لم يقضِ على داعش وإنَّما أضعفَهُ وأخرجه من العراق وسوريا ضمن خطَّةٍ ممنهجةٍ لتمكينِ الأنظمةِ الحاكمةِ هناك، إضافةً لتمكينِ الأكرادِ في الشَّمال السُّوري، وإنَّ تسليمهم مهمّة إدارة سجونِ ومخيَّماتِ داعش تحملُ دلالةً كبيرةً على ذلك.

المستقبل القريبُ بالنِّسبة لهذا التَّنظيمِ وتحرُّكاتِه بتوقُّعي تعتمدُ على السياسةُ الأمريكيَّة القادمة، وتحديداً بعدّ فوز دُونالد ترامب في الانتخابات وهذا ما يحملُ مخاوفَ جمَّة بصعودِ هذا التَّنظيمِ في الشَّرقِ الأوسط عن جديد، لأنَّ دونالد ترامب رجلٌ مستفزٌّ في السِّياسة، وسيمارسُ ورقةَ ظهور داعش الجديد سعيًا في تحقيق مكاسبه.

-أحدث العمليَّات:

تنظيم داعش كما أشرنا لم يتوقف بعملياته الانتقاميَّة الَّتي تعتمِدُ على الخلايا النَّائمة وتفعيلِ الذِّئاب المنفردَةِ، وهذه استراتيجيَّةٌ اتَّبعها قبل الهزيمة، واعتمد عليها بشكلٍ أكبر بعد الهزيمة مستهدفًا المدن الكبرى، ففي يوم الأحد 28\1\2024 وقع هجومٌ مسلّحٌ على كنيسةٍ إيطاليَّةٍ في إسطنبول، خلال مراسمَ دينيَّةٍ، ونفَّذَه رجلانِ ملثَّمان، وتَبَنَّى تنظيم داعش العمليَّة. وفي يوم الجمعة الواقع في 22 آذار 2024، وقع هجومٌ من فصيلٍ إرهابيٍّ متطرِّف على قاعاتٍ موسيقيَّةٍ في موسكو، هزّت المجتمعَ الرّوسيَّ بأسره[1]، لتصلَ رسالةٌ عالميَّةٌ واضحةٌ من تنظيم داعش المتطرِّف الإرهابيّ مفادُها أنّ داعش يطالُ ويضربُ أمنَ كلِّ المجتمعات. في تاريخ 30\7\2023 وقع تفجيرٌ انتحاريٌّ في أفغانستان استهدف تجمعًا سياسيًّا لأعضاء جمعيَّة علماء الإسلام الباكستانيَّة، وكذلك تبنَّى داعش العمليَّة. وفي 15 يناير 2022، فجّرت مجموعةٌ تابعةٌ للتَّنظيمِ قنبلةً في كنيسة في مدينة كاسيندي، مما أسفر عن مقتل 14 شخصًا على الأقل وإصابة العشرات.

[1] تُعد هذه العمليَّة أكبر هجوم دمويّ يقع داخل روسيا منذ عقدين، فقد اقتحم أربعةُ رجالٍ قاعة كروكوس للحفلات، وأطلقوا وابلًا من الرّصاص على النّاس قبل بداية حفل فرقة الرّوك (بيكنيك)، وأعلن تنظيم "الدَّولَة الإسلَامِيَّة" مسؤوليَّته عن الهجوم، مشيرًا إلى أنّ مقاتليه "عادوا بعد ذلك إلى قاعدتهم" بسلام. انظر هجوم موسكو، موقع فرانس 24، 25 مارس \ آذار 2024 على الرّابط: https://2u.pw/WHX52vCmآخر زيارة 28\3\2024.

وغيرها العديد من العمليات الَّتي نُفِّذت في دولٍ كبيرةٍ مثل تركيا وإيران هزّت الأمن الاجتماعي، الأمر الَّذِي دفع الولاياتِ المتَّحدة التّنبّه لخطورةِ هذا التّنظيم من جديد، وإرسال 1500 جنديٍ من الحرسِ الوطنيّ إلى سوريا والعراق لاستكمال محاربةِ هذا التّنظيم[1].

الاستنتاجات:

1-داعش ليس وليد لحظة لكنَّه نتيجةَ انشطاراتٍ، وفكرُ أبي بكرٍ البغداديّ هو من جلبَ التَّطرُّفَ العنيف لهذا التَّنظيم.

2-داعش هي نتيجة تزاوج بين الدَّولَة الإسلَامِيَّة في العراق وجبهة النُّصرة في سوريا.

3-داعش قائمٌ على فكرةِ الخلافة الإسلاميَّة وكسر اتفاقيَّة سايكس بيكو وخلقِ شرقٍ أوسطيٍّ جديد.

4-التَّحالُفُ الدُّوليُّ استطاعَ إخراجَ التَّنظيمَ من الأراضي في سوريا والعراق، وتمكينَ الأنظمةِ الحاكمةِ من إدارة البلاد.

5-داعش وجد في دول قارة أفريقيا وساحل العاج والصومال بيئة مناسبة جدًا له وفي تأمين إيرادات ماليَّة له.

6-داعش استطاع أن يوحِّد صفوفه بعد الهزيمة وأن يحافظ على نشاطه وعمليَّاتِه.

7-ضربات التَّحالف اقتصرت على سوريا والعراق، وبشكل محدودٍ في إفريقيا مما يحمل دليلًا أنّ التَّحالُفَ هدفه إزاحة داعش عن العراق وسوريا وليس القضاءَ عليه بالمطلق.

8-داعش بعد الهزيمة اعتمد على الخلافة الافتراضيَّة عبر الإنترنت لترميم صفوفه.

9-إبقاء إدارة السُّجون ومخيَّمات داعش تحت يد الأكراد له دلالات خطيرة في تعزيز المشروع الكرديّ في المنطقة.

10-تنظيم داعش متربّص بكل دول العالم ومراقب للأوضاع كافةً.

11-تنظيم داعش ليس له نشاط ضد الكيان الإسرائيليّ مما يعزز سيناريو أنّ تنظيم داعش حركة صهيونية أمريكية." ***الكلب لا يعض صاحبهُ***"

12-تنظيم داعش ماتزال له حاضنة في العراق وسوريا لأنَّ أسباب ظهوره الأولى لم تنتهِ بل تفاقمت.

13-داعش لديه قدرة تقنيَّة تفوق أيَّ تصورٍ وقد أثبت ذلك بعد هزيمته وتحدي الشرطة الأوربية له.

14-الهزيمة الَّتي ذكرها التَّنظيم الدُّولي أنَّها أُلحقت بداعش هي هزيمة ناقصة وقاصرة.

15-إذا كان أبو بكر البغدادي أنتج جيلًا ثانيًا متطرّفًا في 2014، فالمجتمعُ الدُّولي يجب أن يعي خطورة ظهور جيل ثالثٍ من هؤلاء أشدَّ خطرًا وتطرُّفا في 2024.

الخاتمة

لقد مرّ عقدٌ من الزَّمن على إعلان تنظيمِ داعش وكانت أحداث هذا التَّنظيم مُتسارعة فشهد ذروته في عام 2014 وهزيمته في عام 2015 واستطاع هزيمة النِّظام السوري والنظام العراقي وفصائل مُسلحة عارضته، واستطاع سلب خيرات العراق وسوريا وبيع القطع الأثريَّة وجنّد مئات الآلاف من نساءٍ ورجالٍ وأطفالٍ، واستخدم الشَّبكة العنكبوتيَّة كوسيلةٍ فعَّالةٍ لتحقيقِ مآربه، وشكَّلَ خطرًا ليس له سابق على كافَّة المستويات وإعلانه عن الخلافة الإسلامية ماهي إلَّا مرحلة فكريَّة لتوسُّعه إلى باقي البلدان خارج العراق وسوريا ولكنَّ التَّحالفَ الدُّوليَّ وقفَ في وجه طموحاتِهِ وألحق هزيمةً به.

الهزيمةُ الَّتي طالت الدَّولَة الإسلَامِيَّة هزيمةٌ ناقصةٌ لا تُعتبر انتصارًا كما ادَّعى التَّحالف الدُّولي، ولا يصحُّ القولُ إنَّ تنظيم داعش قد انتهى، وخاصةً أنَّ أسبابَ ظهورِهِ بالأصل مازالت موجودة بل وأصبحت بوضع أسوء من قبل، وأنّ مثل هذه التَّنظيمات لا

[1] أيمن الدّسوقي، عمار الفرهود، **تنظيم الدَّولَة الإسلَامِيَّة في سوريا خلال عام 2023، نشاط متنامٍ وعودة محتملة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات، 6 شباط \ فبراير 2024، ص 1.

تقوى إلا بمثل تلك الهزائم، كما أنَّ فكرةَ الخلافة الَّتي خرج بها أبو بكرٍ البغدادي قد لاتزالُ مصدرَ إلهام للكثيرين وخاصةً أنَّنا في مرحلة من العنف غير المسبوق من الكيان الإسرائيليّ تجاه فلسطين ولبنان وأمام صمتٍ عربيٍّ غير مسبوق.

تنظيم داعش ما يزال له رئتان يتنفَّسُ بهما، وله مقاتلين على الأرض، ولديه مخزوناتُ أسلحةٍ واسعة وله مقدرةٌ على تنفيذ عملياتٍ متى سنحت له الفرصةُ بذلك، ويضعُ صلب عينيه جنوده في سجون ومخيَّمات الشمالِ السُّوري، وهذا ما يُعتبر من أشدِّ الملفَّات خطورةً على السَّاحة الدُّوليَّة.

استراتيجيَّات ظهورِ التَّنظيمِ وولادةُ جيلٍ ثالثٍ منه قائمة، فقد يظهر إلينا بحجَّة مواجهة الكيان الإسرائيليّ والدفاع عن المسلمين، وقد يظهرُ بإطارِ التَّصالح مع هيئة تحرير الشَّام(جبهةُ النُّصرة سابقًا)، وحركة القاعدة الأم لمواجهة العدو البعيد الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة. وقد يظهر بشكل قوي في الشَّمال الإفريقي، ويمتدُّ باتجاه العراق وسوريا، والظُّروف تسمح بذلك لأنَّ الأنظمة هشّة، ولغاية تاريخ اليوم لم تحقق هذه الأنظمة نجاحاتٍ في تحسين الأوضاع في البلاد.

نهاية القول هذه التَّنظيمات ولّادة للتَّطرُّف والعنف ولا يكفي التَّحالفُ والضَّرب العسكريُّ لمواجهتها بل لابد من متابعةِ سياق المحاسبةِ لكافة المتورّطين من خلال تفعيل المحاكم الدُّوليَّة.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب:

1-وفاء صندي، **داعش شرعنة التّوحش**، ط1، مركز دراسات الوحدة العَرَبِيَّة، بيروت،2020.

2-فواز جرجس، **داعش إلى أين...؟ جهاديو ما بعد القاعدة** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2016

3-محمد أبو رمان وآخرون، **ما بعد دولة الخلافة، الأيديولوجيا الدعاية، التّنظيم والجهاد العالمي**، معهد السياسة والمجتمع للأبحاث والدّراسات، 2021

ثانياً: المو اقع الالكترونية:

1-موقع الجزيرة على الرابط: https://2u.pw/OqhMh3oU

2-معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، مُتاح على الرابط: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/bd-amin-ly-baghwz-lm-yuhzm-tnzym-aldwlt-alaslamyt-wlm-yawd-alzhwr-bd

3-بي بي سي عربي نيوز على الرابط : https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/12/141211_jihadi_groups_timeline

4-الموقع الرسمي للتحالف الدولي : على الرابط: https://www.mofa.gov.sa/ar/ministry/officialvisits/GlobalCoalition/Pages/About.aspx

5-تي آر تي عربي على الرابط: https://2u.pw/WbGcRnE8

6-**موقع MBN على الر ابط :** https://2u.pw/4YweyByY

7-**قناة سكاي نيوزعبريوتيوب :** https://www.youtube.com/watch?v=sBUTaztCoX0

8-**موقع العربي:** https://2u.pw/rmkZLrxT

9-**موقع فر انس 24 على الر ابط:** https://2u.pw/WHX52vCm

10-الموقع الرسمي لجريدة الأنبار على الرابط: : https://saah.world/posts/naba/221/

ثالثاً: المر اكز البحثية والصحف والبيانات :

1-مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

2-مركز الجزيرة للدراسات

3-المركز العربي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية.

4-صحيفة النبأ.

5-بيان مشترك لوزراء التَّحالف الدُّولي لهزيمة داعش، **وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية، 14 تشرين الثاني 2019**

ر ابعاً: دراسات بحثية:

1-عمار الفرهود، **تنظيم الدَّولَة الإِسلَامِيَّة في سوريا خلال عام 2023، نشاط متنامٍ وعودة محتملة**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السّياسات.

2-أيمن الدّسوقي، عمار الفرهود، **تنظيم الدَّولَة الإِسلَامِيَّة في سوريا خلال عام 2023، نشاط متنامٍ وعودة محتملة**

خامساً: المراجع الأجنبية :

Zachary Cohen, **Pentagon releases first images from raid that killed ISIS leader, CNN, October** 31, 2019,link: https://edition.cnn.com/2019/10/30/politics/pentagon-baghdadi-raid-video/index.html

Jennifer Cafarella, **ISIS's Second Comeback: Assessing the Next ISIS Insurgency**, July 23, 2019, link: https://www.understandingwar.org/report/isiss-second-comeback-assessing-next-isis-insurgency

Beter Fabricius, **Uganda terror attacks point to deeper Jihadi coordination**, INSTITUTE FOR SECURITY STUDIES,5 November 2021, link: https://issafrica.org/iss-today/uganda-terror-attacks-point-to-deeper-jihadi-coordination

The European Union's Shaking Grounds

Between The Geopolitical Challenges of Russia's Russkiy and China's Peaceful Rise

Mariam Bensaoud

A holder of a Ph. D in International Relations with High Achievement Degree Qualification from Dokuz Eylul University, Izmir, Turkiye.

Abstract

This study investigates the dual geopolitical challenges facing the European Union (EU) due to Russia's hybrid warfare strategies and China's economic expansion through the 16+1 initiative. Russia destabilizes the EU by employing cyber operations, disinformation, and covert tactics, undermining EU cohesion and security. Meanwhile, China presents an appealing alternative to Eastern European nations, offering economic partnerships that challenge the EU influence. The research employs a qualitative methodology, analyzing official policy documents, expert reports, and geopolitical strategies to evaluate the extent of these threats and their impact on EU policies. By examining Russia's ideological and hybrid warfare, as well as China's peaceful rise, the study highlights structural vulnerabilities in the EU's integration model and the limitations of its security approach. The findings emphasize the need for comprehensive reforms to strengthen political cohesion, improve strategic communication, and enhance defense measures. Addressing these external threats requires renewed collaboration among member states and a more unified geopolitical strategy for the future.

Keywords:

The European Union (EU), The North Atlantic Treaty Organization (NATO), Hybrid Warfare, Geopolitical Challenges, Russia's Russkiy Mir, China's 16+1, China's Belt and Road, Eastern Europe.

Introduction

It is almost universally acknowledged that the European integration model and its success have not been the best in recent years. Challenges arising from shortfalls of economic model on unemployment, flow of refugees after Syrian crises and the EU dividing Iraq war foreign policy are but few to mention. The impact of Brexit on the EU, coupled with the emergence of a pro-Russian American President and the unprecedented ascendance of pro-Russian far-right movements across Europe, from west to east, constitutes a significant challenge to the Union in this century.

The escalating global security challenges, particularly those in the Middle East, Asia, and Africa, have exposed the deep-seated and concealed resentments that have plagued the Union since its inception. The repeated terrorist attacks on European capitals such as Paris spread a discourse that went hand in hand and co-sounded Russian rising nationalism and extremism, reaching Euroscepticism and anti-Westernism. This all started with the dividing Iraq War which had brought to surface the hidden divide in foreign and security policy between the Union members giving rise to the Old versus New Europe division within the Union. An old Europe, composed of Western countries opposing the American offensive versus the new joining countries that are pro-American and pro-NATO as a reflection of the history of that part of Europe. That same history is haunting the European Union today in more dangerous forms such as Russian military and strategic plans for its Russian world defined as countries with historical soviet links.

The Russian discourse and presence in Eastern European countries has progressed from posing a political or strategic risk by having Russia present in those countries to infiltration of the core and Western countries via a new Russian

military and security strategy known as *Hybrid Warfare*. The Russian strategy targets the European mind with the goal of destroying the European integration dream appeal while spreading Russian veins by exploiting the vulnerabilities of the new security context and the divide between Europe's west and east. The competition between the Russian Eurasian model and union and the European model has reached new heights today, bringing new prospects in the security field. Challenges that are destabilizing enough to necessitate the full efficiency of the North Atlantic Treaty Organization (NATO) security in meeting its article 5 goal of protecting its members from foreign intrusion not only in old but also in new forms: disinformation, propaganda, and money.

However, while Russia has succeeded in infiltrating members of the Eastern European partnership and guarantee the sidelining of key EU members such as Bulgaria and Hungary, resistance from countries such as Latvia, Ukraine and Georgia highlight a new way forward to the challenges to the European control over the region, which is not Russia but China.

China's Sixteen Plus One (16+1) cooperation and initiative seems to be a perfect deal for all Eastern countries to meet their economic prosperity goals, have a back against Russia and a power to use to leverage against the EU shortfalls toward the region. China's attractive model for the region which has received great enthusiasm and acceptance among the countries and which claims to align with European objectives and legal rules could not fit any easily with European fears of a rising Chinese giant. This article explores these eastern challenges from Russia and China's plans toward Eastern Europe. It first explores Russia's launched hybrid warfare on Europe, its challenges to the Union and

NATO and explores the EU's action plan to tackle the threat. Highlighting both Russia's and the EU's failure to provide a promising future for Eastern Europe and to treat the countries equally, this study investigates how China's entry into the picture serves as a perfect fit for Eastern Europe while challenging the EU on many fronts and on legal, peaceful grounds.

Research Problem:

The European Union (EU) faces significant geopolitical challenges stemming from Russia's hybrid warfare tactics and China's expanding economic influence in Eastern Europe. These challenges threaten the stability of EU member states, highlight vulnerabilities in its integration model, and raise concerns about the effectiveness of the Union's defense and strategic policies. Understanding how these forces shape the EU's geopolitical environment and exploring viable responses are critical to safeguarding its political and economic future.

Research Questions:

1. How does Russia's hybrid warfare, including disinformation campaigns and covert activities, impact the security and cohesion of the European Union?

2. What strategic opportunities and threats does China's 16+1 initiative present to Eastern European countries and the EU as a whole?

3. How effective are the EU's current strategies in countering Russia's and China's influence in Eastern Europe?

4. What reforms can the EU implement to strengthen its political, economic, and security frameworks in response to these geopolitical challenges?

5. How do geopolitical pressures from Russia and China reveal weaknesses in the EU's integration model and defense strategies?

To answer these questions, the research employs a qualitative methodology, analyzing official policy documents, expert reports, and geopolitical strategies to evaluate the extent of these threats and their impact on EU policies. By examining Russia's ideological and hybrid warfare as well as China's peaceful rise, the study highlights structural vulnerabilities in the EU's integration model and the limitations of its security approach. The findings emphasize the need for comprehensive reforms to strengthen political cohesion, improve strategic communication, and enhance defense measures. Addressing these external threats requires renewed collaboration among member states and a more unified geopolitical strategy for the future. The article also provides recommendations for future studies on this subject based on the findings of this research.

I-Russian-European War in Eastern Europe: Ideologies

Before delving into Russia's unconventional warfare campaign in Europe, it is critical to place it in context. Located right between two different governance giants, eastern Europe can be said to be a victim of a war on ideologies between Western liberalism and democracy versus Russian authoritarian model. It is critical to recognize the stark differences between both actors in order to gain a better understanding of their ideological conflict. On the one hand,

we have a Union promoting a concept of supranationalism that seeks to transcend unilateral state-limited visions of nationalism. It promotes freedom of speech, negotiation, transparency, and, if necessary, intervention when others are in need or there is a violation of human rights. On the other hand, there is a highly nationalist state actor that is not only determined to protect its sovereignty and defines any attempt to undermine it as offensive, but it also broadens its sovereignty rights to include interfering in old Soviet colonies around the iron curtain. A country where information is tightly controlled by the state, from television, radio, and social networking sites. Russia also frames - in its official strategic and foreign policy plans- the EU's enlargement plan as purely offensive to Russian national security.

When it comes to individual freedoms, Russia could not be more intolerant of the European model by framing family values as national security, too. Given its declining population and historical ambitions of expanding the Russian world, Russia finds the EU's enlarged sphere of influence at its borders deeply offensive. In the middle, between both actors, is a few small countries that have been torn by both blocs' power and ideological competition throughout its history. It is divided between those who are pro-Russia, others that have historically been pro-Western and anti-Soviet such as Finland and those who have been torn up by the two blocs competition and prefer instead to stay alone and peaceful with both such as Ukraine. A choice which Ukraine could not afford given its location right at the mouth of Russia.[1]

[1] Giray Sadık, **Europe's Hybrid Threats: What Kind of Power Does the EU Need in 21st Century, 2017**, Cambridge Scholars Publishing: UK.

Russia's new strategic security approach toward Eastern Europe stems from its fear of the spread of European rule of law to its neighbors, as well as the need to deal with its neighbors on a rule-of-law basis, which contradicts its approach. As some scholars coined it, Russia's new approach is a way to protect anarchy from the EU's rule of law model.[1]

The nature of both actors, their histories, defining governance doctrines, and very different conceptions of sovereignty are all reflected in their power struggle for Eastern Europe.

II-Russia's Hybrid Warfare against Europe

Source: Created by the author.

[1] Magriet Dremt, Rob Hendriks and Dick Zandee, "New Threats, New EU and NATO Responses", **Clingedael Netherlands Institute of International Relations**, 2015.

Definition

As a general concept, *Hybrid threats* refer to all types of non-traditional security threats that need more than a conventional military defense strategy. It consists of groups, actors or states that can fight states in unprecedented and unexpected ways. To tackle these challenges, states will require both old and new defense tools to tackle them; that is both military and beyond military measures such as intelligence. These threats include terrorism, security challenges related to irregular migration and cyber-attacks on official and government organizations' websites such as presidential candidates' email hacking.[1]

In the context of Russia and Europe, *Hybrid Warfare* and threats have been defined particularly in relation to Russia as a combination of both overt and covert tools. This implies the use of both military and nonmilitary tools to destabilize stability, peace and unity in target states. According to NATO, the way to fight such hybrid threats is best defined as a war from *"Tweets to Tanks".*[2] When it comes to Russia's *hybrid warfare* it is specifically defined as a war of disinformation, cyber-attacks on states' and organizations' website, money laundering, support for the opposition and use of tools such as language, religion and minorities to spread Russian support against Euroscepticism. The use of propaganda, of energy dependence politics in eastern Europe to manipulate in addition to media efforts and the spread of extremism all come under covert warfare tools. These are carried in addition to overt tools of deploying bases, occupying or annexing in the eastern region as in the cases of eastern Ukraine and Crimea to intimidate Europe.

[1] Sadik, p. 13
[2] Fortuna's Corner, "EU-NATO Hybrid Threat Center Launched in Finland", **Fortuna's Corner**, 2017 https://fortunascorner.com/2017/10/04/eu-nato-hybrid-threat-center-launched-finland/.
North Atlantic Treaty Organization (NATO), "NATO Welcomes the Opening of European Center for Hybrid Warfare", **NATO**, 11 April, 2017. https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_143143.htm

In other words, NATO defines Russia's *hybrid warfare* as "disguised intentions" which are composed of "a mixture of military and non-military means of aggression, a combination of overt and covert operations and measures from propaganda, disinformation to use of irregular ties, tweets and tanks, soldiers in uniform, soldiers out of uniform, in cyberspace and sometimes things that happen in our borders".[1] The strategy, according to scholars, targets the minds of civilians and uses psychological tools to demoralize and depress its enemy by raising opposition and instability within its borders with covert measures.[2]

According to EU officials, this Russian warfare is a form of neo-fascism that threatens European liberal democracy and doctrine as well as the transatlantic ties. European officials have declared the Russian approach as a serious threat to national stability around Europe and against national security around the continent which made it worthy of a serious security approach to tackle it in military and non-military terms.

Background

Russia's newly adopted security strategy is a direct reaction to limitations of its military capabilities which make it short of being able to confront the west in a large full-scale war. The 2008 Russian failure in Georgia had alarmed the Russian army about its need for modernization, not only of military capabilities and technologies but also in terms of divisions, training etc. Russia's declining demography with EU's sanctions had direct effects on its military capabilities which put it far behind Western capabilities (800,000 less troops than NATO). Its inability to allocate sufficient funds

[1] Fortuna's Corner, 2017
[2] Latvian Presidency of the Council of the European Union, "Background Notes: Hybrid War-A New Security Challenge for Europe", **Parliamentary Dimension: Latvia,** 2015.

for defense, recruit enough soldiers, and adequately train them led Russia to adopt a new military strategy focused on non-military means. Russia turned to investing in information and cyber technology, targeting resources such as geography, time and surprise through covert operations.[1]

In its 2013 Foreign Policy Strategy, Russia adopted the concept of Myagkaya Sila which translated as soft force. Soft force according to its strategic plan was to consist of direct coercion, destabilization by means that are not hard or military. Such means were rather to consist of propaganda by dominating state controlled Russian TVs with nationalism discourse and anti-Westernism. It also consists of politicizing gas and oil exports to punish pro-Western neighbors especially Finland or other states that are fully dependent on it for their energy supply. [2]

In an official military strategy, Russia adopted the covert indirect means as part of modern warfare strategy against the west. This was adopted in a doctrine known as Gerasimov Doctrine which entails modernization of Russian military as inclusion of operations with special forces by using internal oppositions in target countries and the power of informational action along with armed forces. The military strategy devised special forces to meet the new strategy goals called the GRU (Military Intelligence Spetsnoz Forces). [3] Also, in its foreign policy from 2008 to 2013, Russia has made it clear what its vision toward its neighbors was. The preservation of Russian orthodox civilization and the unity of the Russian world, defined on historical ties to the Soviet Union were the major national objectives of the

[1] Drent, Hendriks and Zandee, pp. 12-15,
[2] Drent, Hendriks and Zandee, p. 10
[3] Drent, Hendriks and Zandee, p. 11-12

federation. In line with these objectives, Russia sought for itself the promotion of a new world order propagated by it which consisted of the following key points:

The ability to operate freely in neighboring countries, as part of its duty to safeguard its sovereignty and historical sphere of influence. Which directly infers, the inability of those countries to exercise their sovereign rights and lead an independent foreign policy from Russia. Second, the ability and readiness to use military means to interfere in other countries where expatriates were in danger. The term *expatriates*, here, also referred to as compatriots can refer to a very loose and undefined community from Russian immigrants, minorities who speak Russian to anyone who can speak Russian and has sympathy or support toward Russia. These are characteristics of Russia's *Russkiy Mir vision* toward Eastern Europe. Another objective was ignoring or even supporting violations of international law in the region, support practices such as corruption and dictate best forms of governance by supporting pro-Russian candidates to office and punishing or if necessary invading where pro-Western candidates take office.[1] This reflects a complete capture of Russia on the country's sovereignty in terms of local as well as foreign politics. According to a military official, Russia' hybrid warfare was to be carried out through a number of measures including, most importantly, the management of combatants in unified informational system.[2]

The general Russian world vision included a common economic space with eastern countries, a Eurasian economic union, and a revitalization of regional military cooperation in multilateral form, such as the Collective Security Treaty

[1] Latvian Presidency of the Council, 2015.
Sadik, p. 19.
[2] Latvian Presidency of the Council, 2015.

Organization, or bilaterally, by expanding Russia's military presence in vulnerable countries such as Armenia and Ukraine and establishing bases in Georgia. This is done not through a mutual consensus for such cooperation, but as a purely dictated and decided vision by Russia for Eastern Europe, whose destiny has decided to be exclusively with Russia and no one else.[1]

Russia's Hybrid Warfare in Practice

Russia's new warfare against Europe can be manifested in a variety of ways, but it can be divided into two sub-strategies: one that is both covert and overt in Eastern Europe, and another that is covert toward the rest of Europe via far-right support.

When it comes to Eastern European countries, Russia has adopted a variety of measures in hybrid warfare ranging from propaganda, money, opposition to direct intervention. Russian hybrid warfare in Eastern European countries such as Ukraine before the Russian invasion of Ukraine, consisted of strategies such as cyberwarfare, hacking official public government websites, spreading fake news through the creation of similar official websites based in Russia, training, funding and arming violent separatists. Spreading propaganda against Ukrainian army as offensive, using energy as a geostrategic weapon and increasing arsenal of heavy weapons. Money, according to scholars has so far been Russia's biggest hybrid warfare tool.[2]

[1] Dominik P. Jankowski and Pawel Swiezak, "Security Policy in Eastern Europe: Challenges for the EU", **Institute for Western Affairs**, 2012, Bulletin No. 105.
[2]The US Embassy in Hungary, Threats and Challenges of Hybrid Warfare for European Security, **The US Embassy in Hungary** 2017. https://hu.usembassy.gov/threats-challenges-hybrid-warfare-european-security/
Emily Tamkin, "The Real Russian Threat to Central Eastern Europe", **Foreign Policy**, 2017.

In Slovakia, Russia had funded extremist voices in magazines and other media such as *Zem a Veck* which editor was travelling to Moscow for a new media project including a tv channel with support from Russia, the same voice would later be behind the magazine calling for Slovakia's withdrawal from the EU. A state media outlet called TASR was to have a content sharing deal with Russian backed outlets called Sputnik.[1]

Eastern Ukraine case serves as a case in point for this Russian modernized warfare and it was the alarm to wake the EU and NATO to the threat knocking their doors. Since its independence, Russia has worked hard to keep hold on pro-Russian candidates to be in office and to keep Ukraine from going into the European and Western orbit of influence by joining the Union. To do so, Russia has worked on this on many fronts, keeping the country destabilized to not ever be able to meet the membership criteria and using multiple hybrid warfare measures. After the failure of the Russian backed primary minister to office Viktor Yanuko and the following orange revolution leading to the election of the pro-Western Victor Yushhenko, Russia could not but launch a war on the country especially after signing the Association Agreement with the EU. Fears that the country would enter into the EU customs Union and Russia's inability to have a hand inside the government made it turn to investing in propaganda and opposition. Russia worked on spreading propaganda against the army and using proxy activities to support 'proxies' or local rebels with weaponry. It also sent Russian volunteers on the lines of opposition disguised as Green men or local fighters. More

http://foreignpolicy.com/2017/03/30/the-real-russian-threat-to-central-eastern-europe-2/
Drent, Hendriks and Zandee, pp. 12-15
Latvian Presidency of the Council of European Union, 2015

[1] Emily Tamkin, "The Real Russian Threat to Central Eastern Europe", **Foreign Policy**, 2017.
http://foreignpolicy.com/2017/03/30/the-real-russian-threat-to-central-eastern-europe-2/

than that, Russia invaded eastern Ukraine on the pretext to protect Russian compatriots based on its Russkiy ideology. It has also for long time used gas between Russia and Ukraine which links both countries oligarchies to exercise power over the country. The 2014 invasion of eastern Ukraine triggered high instability and insecurity feeling on the side of the EU and NATO members.[1]

Also, in Georgia, Russia backed separatists and took control of the autonomous regions of Abkhazia and South Ossetia in 1993. Following pro-Western president Mikheil Saak attempts to take control of them, Russia invaded Georgia and recognized both Abakhziya and South Ossetia as independent.[2] In Moldova, Russia has worked on supporting the rise of pro-Russian leaders who could co-sound its opposition to the EU association agreement such as Igor Dondon. Russia, also maintains its forces in the territory under a label of peacekeeping forces.[3]

Russia also used money laundering in several other countries, including Latvia and Moldova, as well as funding propaganda and disinformation. An organized crime and corruption report published in 2014 revealed the "Russian Laundromat" case, which involved money laundering between Russian companies and banks in Moldova and Latvia.

Megadeal project is another money warfare measure by Russia, where 12.2 billion euros were contracted by Russia to build new nuclear reactors in Hungary for the cultivation of pro-Russian businessmen who gained political office and

[1] Ian Bond, "Contested Space: Eastern Europe Between Russia and the EU", **Center for European Reform**, 2017.

Drent, Hendriks and Zandee, p. 10
[2] Bond, p. 4
[3] Bond, p. 5

worked on reflecting Russian political agenda in their own, both in the country and the EU.[1] These are just a few examples of Russia undermining anticorruption efforts by leveraging corruption, private actors, and connections to expand its influence in Bulgaria, Hungary, Latvia, Serbia, and Slovakia. The most successful of Russia's actions resulted in the rise of elites in countries such as Slovakia who raised slogans such as 'nonblocness' in opposition to the EU membership or rapprochement.[2]

The WannaCrypt attack that took place in May 2017 was a famous example of Russian cyber warfare which affected 150 countries and targeted all computers running on Microsoft windows, encrypted their data and asked for payments in Bitcoin Cryptocurrency from its victims.[3]

Another example of new warfare tools is energy politics, as seen with the Gazprom company, which worked on fostering Russian influence in the region through the gas sector. Strategic analysts defined the company as Russia's strongest foreign policy tool in the region in response to the company's strong presence in the region and its political influence, especially on countries such as Armenia by exploiting its security and energy dependence on Russia, which explains its membership in the Russian Eurasian Union along with Belarus.[4] Russia also targeted Russian minorities as a key component of its new military strategy. It also invested in language and television stations. Following European countries' blocking of Russian language stations, Russia used strategic communication by funding television stations

[1] Bond, p. 17
[2] Jankowski and Swiezak, p. 2
[3] The European Institute for Security Studies, Conference Report: Hybrid Threats and the EU: State of Play and Future Progress, **European Union Institute for Security Studies,** 2017.
[4] Drent, Hendriks and Zandee, pp. 10, 11, 44

in international languages with a wide broadcasting reach in Arabic, English, French, German, and Spanish. All reflected Russian views and interests. Disinformation strategies directly targeted two audiences; one was Russian speaking populations in Baltic and the other was wider Western audiences. Russia 's largest Russian speaking audience is in Bulgaria and it offers a good explanation of the country's high support toward Russia in the EU and highly positive relations in trade and security even after joining the Union.[1]

Another aspect of soft force warfare is the use of appealing discourses, the expansion of Russian language and culture, and religious foundations for political action through church support. Russia's adopted discourse of shared "Great Patriotic War" which is the founding ideology of the federation is also used to appeal to neighboring countries and justify Russia's breach of its sovereignty rights.[2] The discourse primarily appeals to states with positive links to the Soviet Union, while it is least appealing to countries like Ukraine that have suffered the most damage and human loss as a result of the Soviet Union. Russia also invented the concept of "compatriots" in a broad sense to justify its links, financial support, and even military intervention in neighboring countries against whomever it deems "compatriots." This can extend from Russian speaking minorities to any persons who align with Russia spiritually, culturally and even politically from any nationality around the world.[3]

Additionally, religious affinity was used to forge closer ties and occasionally to defend political and military actions, such as the annexation of Crimea or the continuation of Russian presence in the region. This was primarily

[1] Drent, Hendriks and Zandee, p. 45
[2] Bond, p. 11
[3] Bond, p. 11-13,

accomplished by referring to Prince Vladimir, who was baptized there, as having common ties to Russia, Ukraine, and Belarus.[1] Russia puts on its shoulders the responsibility to protect such common values against any foreign intrusion and defines traditional rational values and links as a high national security priority. Russia also sought influence from Church which had made announcements that Russia could only become powerful through a Russian world consolidation which referred to Eastern European countries subordination to its rule. The church also used its website to urge Russian "compatriots" to come to the service of Russia.[2] In competition with Western soft power methods, Russia created the Russkiy Mir Foundation which aim is to spread the Russian language learning and create a favorable public opinion among civilians.[3]

Russia has also been blamed for shortfalls of Eastern Partnership in countries such as Armenia and Belarus by working against the current of European initiatives to combat corruption. It was believed instead that Russia spread a grand-scale corruption in both Armenia and Belarus in key democratic institutions such as elections by buying votes and politicians and corrupting courts.[4]

Russian modern/hybrid warfare has not stopped at Eastern Europe but also tried to stretch to as far as the U.K and France by targeting rising frustrations against the EU from immigration flows and unemployment rise. This is mainly to do with the unprecedented rise of the far right which is suspected to be funded by Russia in France, UK, Netherlands, Austria, Czech and Hungary. Cases include the Front National 9 million Euro Loan from Russian Bank in

[1] Bond, p. 12,
[2] Bond, p. 14,
[3] Bond, p. 14,
[4] Bond, 14,

2014 as well as extensive Russian links in Austria. Austria's MPs visit to Crimea to recognize its annexation and reports on Russian spies using Austrian Newspapers and targeting labor party leaders in the UK against the EU. The far-right political parties linked to Russia include the Jobbik in Hungary, Golden Dawn in Greece, Northern League in Italy and France's Front National.[1] The Front National close links to senior Russian figures such as Dmitry Dogozin which discourse of "clean up Moscow's Trash" targeting immigrants was well co-founded by the FN leader le Pen who in many occasions did not hesitate to praise Russia's policy and stance for its national interests which was "right for Russia and for Russians" against Western orbit vision. Russia is also believed to have been behind the Bulgarian anti-EU attack movement and Bulgarian nationalists who are pro-Putin. The same extended to Slovakia. Successful as it is, far right political parties and movements could not sound as perfectly as Putin on many issues ranging from hostility toward immigrants to showing opposition to the EU and common Euro currency as well as co-sounding him on conservatism and orthodoxy. The far right expressed similar views on LGBT rights as Putin that went against the liberalism preached by liberal democracy. Family as an entity was to be defined in its original conservative terms, and no alternative was possible. Family values and nationalist identities such as "purely Russian, French, polish etc." were promoted as against diversity, immigration, diaspora or openness. The dangers of the spread of such views in the context of democracy and liberalism offered by the EU countries which cannot constrain information freedom or

[1] Peter Foster, "Russia Accused of Clandestine Funding of European Parties as US Conducts Major Review of Vladimir Putin's Strategy", **The Telegraph**, 2016.
http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/russia/12103602/America-to-investigate-Russian-meddling-in-EU.html

freedom of such movements is much visible in the extreme outcome of Brexit.[1] Similar trends around Europe in its west and East would very much bring a destruction if not an end to the Union. The spread of negative public opinion against it as deep and strong as held by the far right and their sympathizers is dangerous enough to the continuity and proper functioning of the EU and brings into the table foundational questions about its functioning from decision making to beyond.

A Russia that is haunting the European liberal, democratic and unified dream from within and without from its own populations to its eastern partnership could not but make the EU wake to a totally different context in security and political challenges to its continuity. Russia's orchestrated hybrid warfare strategy with the changing structural context which naturally highlighted EU shortfalls after Iraq and Syria and the flow of refugees and even more than that Brexit could not be of less than a nightmare and a serious risk to the Union. On the other hand, the challenges posed by the liberal doctrine itself poses more challenge to the Union as if it falls to tackling these risks by adopting the same language of Russia or constraining freedom of information, internet, media etc. the Union would be going against its own principles which would almost equal a smooth suicide. Recent times do not seem to be the EU 's best or luckiest days especially considering the rise of Trump and his open and straightforward support and co-sounding of Putin on several issues such as conservatism, LGBT rights, immigrants etc. Trump has even offered Putin a green light in Eastern European Sphere. This makes the EU a single fighter in multifield war fronts while been weakened by the

[1] Alina Polyakova, "Strange Bedfellows: Putin and Europe's Far Right", **World Affairs**, 2014. http://www.worldaffairsjournal.org/article/strange-bedfellows-putin-and-europe%E2%80%99s-far-right
Alina Polyakova, "Putinism and the European Far Right", **Institute of Modern Russia**, 2016. https://imrussia.org/en/analysis/world/2500-putinism-and-the-european-far-right

decrease of public opinion among its own civilians, a crucial member leaving and a non-coherent foreign and security policy among members in the face of giants of threats. The EU's bilateral tools to tackle the dangers of eastern Europe such as the European Neighborhood Policy, Common Security and Defense Policy as well as Eastern Partnership were not only weakened but were also themselves directly attacked by Russia. The following section elaborates on the EU's efforts to tackle this threat and to renovate its security approach to best face this non-traditional unconventional form of threat from Russia.

III-The EU -NATO Collaboration on Russia's Hybrid Warfare

While the EU could not address the Russian threat in its current weakened state, NATO did not have enough tools to deal with the rising Russian threat either. This is mainly because of the organization's old approach to security which is mainly focused on military. The EU and NATO's collaboration however is an unprecedented move and carries promises to tackle the Russian threat relatively well. The collaboration has focused on developing strategies on hybrid warfare and threat. Its major focus has been on information and intelligence and developing cyber defense against Russia's disinformation attacks.

The first step was to create a joint excellence center which mission was to help in NATO's objective of fighting Russia from 'Tweets to Tanks' by collecting information on Russia's cyberwarfare attacks, tracking them and defending against them. The European Center of Excellence for Countering Hybrid Threats chose as its location Finland which also carries the symbolism of Finland efficient defense against the *Soviet Iron Curtain*. The center is supposed to be

able to meet the hybrid threats with hybrid reactions given the uncertainty and unexpected ways in which Russia would be attacking. Ironically, however, the center could only be attacked by Russia immediately after its website was created. The attack was in the form of an exact website, with its name based on Russia (.ru) and publishing wrong information.[1] Other actions include the Hybrid Fusion Cell in European External Action Service, European Defense Fund also used for Hybrid relevant programs such as cyber-defense, a joint EU NATO crisis management exercise. Additionally, the European Commission made the decision to build an EU cybersecurity Agency and develop a cyber-diplomacy which would respond to cyber-attacks by sanctions and joint investigations. The European External Action Service also tried to attract international partners such as Japan, China, South Korea and the U.S to have common cyber dialogues and strategies against cyberattacks. The EU and the NATO Joint Cooperation also established a Cyber Defense Center in Estonia, Energy Security Center in Lithuania and Strategic Communication Center in Latvia. The EU also promised to increase the cooperation among its own core institutions.[2]

[1]The European Union External Action, "EU and NATO inaugurate a European Center for Countering Hybrid Threats", **European Union External Action** 2017.
https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-Homepage/33119/eu-and-nato-inaugurate-european-centre-excellence-countering-hybrid-threats_en

Reid Standish, "Finland Opens a New Center to Fight Hybrid Threats from Russia and Beyond", **GlobalPost**, 2017.
https://www.pri.org/stories/2017-10-03/finland-opens-new-center-fight-hybrid-threats-russia-and-beyond
Teri Shultz, "EU-NATO Hybrid Threat Center Launched in Finland", **DW**, 2017.
http://www.dw.com/en/eu-nato-hybrid-threat-center-launched-in-finland/a-40784773

[2] Latvian Presidency of the Council, 2015.

Assessment

While these steps by the EU and the NATO seem to be optimistic and determined in coping with the Russian threat, it remains, however, a reality that there are challenges beyond what these centers and cyber diplomacy could do. The first and simple challenge to confront the EU and NATO joint defense is reforming their decision-making process given that the type of attack requires a high-speed reaction and more than that a well-coordinated and resilient prevention rather than simple reaction.[1] The second obvious challenge remains peculiar to the EU and its nature itself. The EU hybrid defense and its joint actions with the NATO for implementation and coordination are subject to necessary consent among the EU members and their willingness to punish Russia and to develop such strategies.

The EU is known for its old divide between old and new Europe, and its eastern members' sympathies towards Russia may be a weak point in managing coordinated action for a longer period of time. Both Hungary and Bulgaria remain close allies of Russia, and even though they are EU members, they have increased their trade with Russia to 70% while decreasing their security and defense expenditures.[2] It remains, thus, crucial as to whether such countries would agree to perceive Russia as a threat in the first place, especially given Russia covert approach in its warfare. The EU's long standing challenge of persuading its members to go beyond their national perceptions of security, their own national interests is most likely to also be reflected in its approach toward Russia. Having Russian sympathizers right inside the house is mostly not to help neither. This is especially true if such countries respond to such threats as a result of European sanctions by calling for the reduction of sanctions in order to push Russia away from home. Russia would

[1] Latvian Presidency of the Council, 2015
[2] Bond, p. 17.

benefit from investing in hard force as well. In other words, the challenge for the EU is to go deeper into fixing its model shortfalls and its failure to achieve a real political unity beyond economic gains. While the EU kept its union primarily economic, Russia took advantage of the Union's political and security gaps. Intelligence and information centers would help the EU advance in its security approach, but they are very technical methods that miss the core target aimed at by Russia. The EU has to strengthen its own union, work to establish links beyond economics, keep its promises, and reform its economic approach to benefit individuals beyond states. Unemployment, as a result of the EU's unreformed economic approach, created a fertile ground for Russia's attack to bear fruit.

Aside from that, the EU's approach to Eastern Europe allowed Russia to deepen its infiltration. The EU had taken a similar approach to its eastern partners, which was purely economic and devoid of political and deeply strategic or political visions. Eastern Europe was eager to flee Russia's offense to the EU if this one welcomed it properly and fulfilled its promises of considering it "European".[1] The EU's wary approach toward eastern partners and its non-credible promises of membership[2] which were never close to concretization as well as the unequal development between the west and the east of the continent has left room to the growth and rise of pro-Russian and anti-EU figures. The EU portrayed a double standard when it politicized tools of reward, such as visa liberalization, by offering it to Moldova while keeping Georgia waiting indefinitely until it developed its suspension system to protect itself against the flow of eastern populations.[3] The EU's failure to bring into fruition the Eastern Countries' dream of becoming

[1] Bond, p. 1
[2] Bond, p. 3
[3] Bond, p. 18

European, and its approach toward them in unequal terms as less than European, was one of the major weakness points of the EU to protect the East from Russian infiltration. Additionally, it is also reported that the EU did not commit itself to the spread of democratic and liberal norms in the area which was an irrational approach on the face of a rising and openly threatening Russia. The EU has adopted a technocratic approach toward its Eastern Partnership countries and turned a blind eye to all the corruption practices, the oligarchic links that were growing and fostering among Russia and Eastern elites.[1] The challenge posed by Russia in Eastern Europe to the EU appears to be very deep and has developed over a long period of time, with the EU sleeping on a comfortable side, waiting for its growing monster in the east to knock on its doors not only through public opinion manipulation and hybrid threats but also through a military invasion of strategic Eastern European states such as Ukraine.

To put it differently, the EU and NATO should adopt different strategies, short-term and immediate strategies to meet immediate threats such as warfare through the established centers, as well as longer-term strategies that work to correct the deficiencies of both organizations and their approach toward Eastern Countries. The EU should not only combat Russian information attacks, but also establish its own information tunnels to raise awareness about the Russian threat and offense in full legal, liberal, honest, and democratic terms. Strengthening its media presence and expertise, as well as correcting its Eastern partnership and neighborhood policy, while aiming for political unity beyond Europe, would greatly benefit the EU's threatened continuity.

[1] Bond, p. 1

Meanwhile, and having elaborated on the dangers of Russia to the EU, its expansive and offensive approach toward Eastern Europe, it is important now to turn the angle toward another important geopolitical challenge to both the EU and Russia in Eastern Europe.

While the EU and Russia both failed Eastern European countries by failing to lift them up economically and create stability and peace in them, and by keeping them at a disadvantage to themselves, China brought new cards to the table that work in the opposite direction of both the EU and Russia's failed ones.

IV-China's Peaceful Rise in Europe

Opportunity to the East, Challenge to the West

On the other side of the two competing Russian and European poles lying at the two extremes of the spectrum between democratic liberalism and conservative authoritarianism is a rising China which has adopted a different approach from both and which is best suited to Eastern European countries. Part of its strategy to grow as a peaceful and global economic power that would have its own institutional order and a One Belt One Road project that would link it to the rest of the world, China's opportunity to the East could not be less than perfect as a way out both from European shortfalls as well as Russian offensives. Eastern Europe also offers a valuable strategic and geopolitical double-edged sword for China to get to the European market while also smoothly cutting off a strategic source of growth for Russia.

China targeting Eastern Europe took the form of The Sixteen Plus One (16+1) initiative which was met by extremely high hopes and optimism and was very positively welcomed by Eastern European countries as the opportunity of the century. Unlike Russia and the EU, China treats Eastern European countries not only as equal sovereign states but as valuable ones for whom it shares concerns and works on equal mutual growth. China promising a bright economic future for Eastern European countries would serve the region in playing both the EU and Russia on different sides. It serves them to leverage against the EU carelessness toward them by bringing in a strong economic force and by getting a strong back against Russia's offenses. China's initiative comes as a corrective option to the unequal development of the EU and a defense against historical vulnerabilities toward Russia by decreasing dependence on it. What distinguishes the Chinese initiative is its peaceful objectives, which are declared to be consistent with EU objectives and are legally based on EU legal rules and documents.

The initiative stated that one of its primary goals was to promote European integration through development in Eastern Europe. This poses a double challenge to the EU because its appeal to Eastern countries cannot be undermined by any rational argument. Trying to push China away for pure EU interests, out of fear of China's presence and access to the European market, would actually push Eastern countries more away from the EU and toward China given that these countries have been getting very less benefits from the EU whether on development or other.

Background

Part of China's One Belt One Road initiative, which aims at having a direct route for Chinese goods to the European market in less time than normal, consists of a cooperation including eleven central and eastern European EU members as well as five Balkan states in the process of EU membership negotiation. The initiative started right in the context of the EU weakening financial crisis in 2008 and promises fostering economic and trade cooperation as well as connectivity projects in Central Eastern Europe. In 2013, China 's One Belt One Road initiative worked on developed infrastructure projects that would facilitate China's access to the European market by connecting Asia to Europe. The project's original mission was part of China's goals to export China's excess capital and labor abroad as well as build its global power in economic and institutional terms. It is also a geopolitical move to constrain Russia in its favored and major sphere of influence as China did in Central Asia through the same strategy in institutional and economic terms.[1]

The initiative resulted in a common institutional cooperation called China-CEEC which works on developing many projects ranging from transportation to think tanks and education spreading Chinese soft power in the region. The institutional framework works as a strong platform to bind the region to China's economic and trade projects by offering more than just economic partnerships to other fields. A tool known in international institutional theories as

[1] Eszterhai Viktor, "The Presentation of the 16+1 Cooperation", **Pageo: Geopolikal Kutatointezet**, 2017. http://www.geopolitika.hu/en/2017/10/23/the-presentation-of-the-16-1-cooperation/

nesting or linkages which is one of the best measures to maintain cooperation by binding states in a number of platforms and fields.

The China CEEC cooperation is closely linked to China's foreign policy strategy on China's global growth which has been executed in different parts of the world. With a Secretariat located in Beijing, the cooperation works closely under the Ministry of Foreign Affairs. The cooperation maintains regular ministerial conferences such as on energy Cooperation in Bucharest and the one on creating a common secretariat for maritime issues. Under the institutional platform and cooperation, Eastern European countries which have been looking forward to the Chinese initiative with great enthusiasm and China have been working on developing several common ambitious projects in different fields. Promising to make 2018 the China-CEEC year, the cooperation worked on creating multiple think tanks, an Interbank-Association and an Investment Cooperation Fund. It also seeks to create industrial parks in areas of capacity, energy, logistics and agriculture. Projects on connectivity are also among priorities to promote links between Eastern Europe and China through land, sea, air and internet. Focus is also given to expanding cultural exchanges and enhancing cooperation on tourism between countries and China. China also especially targets youth cooperation in areas of Chinese traditional medicine, sports, women and children protection. Other common projects include scientific forums and forums in field of education and science through the China-CEEC high level Symposium, China-CEEC Education Policy Dialogue and thank tanks, green space, etc. China set a special credit facility worth $10 Billion for the member countries to access in the form of a preferential loan to be taken for implementation of the cooperation

projects by applying to China's financial institutions. China and CEE members also agreed on increasing trade to $100 billion by 2017, an objective that fell short of being met by 2017 and used as a criticism along with green space development by opponents of the cooperation from the EU side. A railway was also constructed to link China to Hungary and Serbia. The cooperation also works on fostering sectorial coordination centers such as a China-CEEC Tourism Promotion Agency in Budapest and an Investment Promotion Agency in Warsaw and Beijing. [1]

A memorandum of understanding was also signed between Hungary and China called the "Suzhow Guidelines" related to the OBOR initiative.[2] A China-Europe Land Sea Express Line was also negotiated including Greece, Macedonia, Serbia and Hungary to transport goods to EU. A Trans-European Transport Network (TEN-T) was established among all members.[3]

The initiative and cooperation were met by extremely positive welcoming by all states in the area that promoted themselves as best destinations for China's investment and praised China as best ally for their needs. Hungary which

[1] Xinhua, "Spotlight: Promising 16+1 Cooperation helps European Development", Integration, **China-CEEC**, 2017.
http://www.china-ceec.org/eng/zdogjhz_1/t1514944.htm
Agnese Zagata, "Meeting of China-CEEC Business Council and Business Support Organizations: Latvia 2017", **Investment and Development Agency of Latvia**, 2017.
http://ceec-china-latvia.org/registration
Kong Tianping, "The 16+1 Framework and Economic Relations Between China and the Central and Eastern European Countries", **Council for European Studies**, 2015.
Kaczmarski Marcin, "China on Central-Eastern Europe: '16+1' as seen from Beijing", **Osrodek Studiow Wschodnich**, 2015.
https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/osw-commentary/2015-04-14/china-central-eastern-europe-161-seen-beijing
China's Twelve Measures for Promoting Friendly Cooperation with CEE Countries, **China-CEEC**, 2015.
http://www.ceec-china-logistics.org/databank/images/docs/9/60/Chinas-Twelve-Measures.pdf

[2] Ministry of Foreign Affairs of The Republic of China, The Suzhou Guidelines for Cooperation between China and Central and Eastern European Countries, **China-CEEC**, 2016.
http://www.ceec-china-logistics.org/databank/images/docs/9/64/The-Suzhou-Guidelines.pdf

[3] Cooperation Between China and Central and Eastern European Countries, "Riga Declaration, the Declaration of the 1st Central and Eastern European Countries and China Transport Ministers Meeting", **CEEC-CHINA TMM1**, 2016.
http://www.china-ceec.org/eng/zywj/ldrhhcgwj/202112/t20211222_10474162.htm

is the location of China's most ambitious project in Europe, the Belgrade-Budapest railway, showed a high symbolism of welcoming China's initiative by welcoming Chinese officials and CEEC member states officials regardless of EU's accusations against it for the project. Latvia, expressed the will to launch a stretch to the Hungarian Belgrade-Budapest railway while also committing itself to developing cooperation on transportation, logistics, infrastructure, trade and others. Bulgaria, also branded Plovdiv as the "oldest city on the silk road" while hosting the 16+1 forum. Poland developed its own plan for a new airport hub which would be combined with a high-speed railway connecting Asia and Europe. Slovenia, on the other hand, promoted itself a major logistic hub for the cooperation in central Europe with logistic centers in Ljubljana, Mariba and Koper.[1]

Challenges to the EU

The Chinese initiative bringing the countries to work together present various challenges to the EU. Besides the Chinese threat itself to the European market and goods competition, the cooperation promises to increase the countries' independence from the Union by granting them higher benefits from cooperation. The cooperation attaching no strings and conditionality on the countries for interfering on their governance type and internal affairs or treating them in inferior terms to purely European western countries works as a direct institutional competitor to the EU. Not only does it provide an economic alternative to meet what the EU could not meet in the region, which is

[1] Lucrezia poggeti, "China's Charm Offensive in Eastern Europe Challenges EU Cohesion", **The Diplomat**, 2017. https://thediplomat.com/2017/11/chinas-charm-offensive-in-eastern-europe-challenges-eu-cohesion/

development, but it also offers an alternative institutional platform with objectives and missions that are unique to itself, which may weaken the EU's upper hand over the countries.

Bringing the countries together in a platform where China does not dictate brings it with high chances of driving the countries toward building a regional identity rather than trying to fit themselves into the EU's identity, which has long proved difficult if not impossible at all. The common histories and challenges faced by these countries play an important role in fostering such an outcome of the institutional platform launched by China. In fact, criticism of the EU has already begun to pour in since the formation of the cooperation, such as the Macedonian president's statement on the EU's neglect of the Balkans, which has pushed them toward China. Similar statements and pressure on the EU will inevitably follow, using China as a standard and alternative.

Countries like Georgia, for example, have adopted cooperation with China as a defensive measure against Russia. The country's high enthusiasm in co-sponsoring the Tbilisi Silk Road Forum to discuss the One Road One Belt project and signing free trade agreements with the country comes in the context of Georgia's struggle to keep Russia out and far away.[1]

Having said that, it is important to note that China has stated unequivocally that the cooperation is not against the EU's interests or objectives. In fact, China stated unequivocally that its intentions were to build on the EU's efforts in

[1] Bond, p. 16

the region, as well as to contribute to fostering a healthier and stronger European integration by bridging the economic gap between Western and Central Eastern European countries.

According to China, a more economically prosperous and better developed Central Eastern European countries would be easily to fit in the European Union than the current situation. China went on coordinating its policy toward the CEE region according to the general China-EU partnership scope and adopted the EU legislation and integration goals as part of foundational principles.[1]

The cooperation basic foundational documents are based on China's 2020 Strategic Agenda for Cooperation and on the EU's legislation as a basis for cooperation. According to China, the China-CEEC cooperation goes in line with the bigger China-EU partnership as well as with the EU integration project.[2]

[1] Xinhua, 2017
[2] Viktor, 2017

The EU's Reactions and Defense

The EU, however, could not hide its fears and concerns from China's initiative in the region by accusing it of being more than an economic institution and not void of political objectives. In 2015 a resolution was adopted by the EU parliament calling on EU member states to speak as a united voice against Chinese expansive diplomacy while also criticizing the China-CEEC cooperation putting aside human rights as objectives. The EU, accused the Belgrade-Budapest Railway of violating the EU common procurement law and criticized China's failure to meet its greenspace and employment goals in the region. China's Belt Road Initiative in the region was accused by the EU of breaking procurement laws, which resulted in an investigation and the suspension of some projects. However, this did not stop many other platforms of cooperation from quickly becoming successful.In response to the EU's legal claims, China insisted that the initiative and cooperation were based on the EU's own legislative rules and were not in violation of them.[1] Interestingly, in 2017 the EU went for developing a new procurement strategy which emphasized on green space, social cohesion, small economies as well as digital transformation of procurement.[2] Although the EU made a good move, it is unclear if it would be sufficient to draw CEE nations back from China or to permanently halt the China Belt Road initiative. Given the grandiose enthusiasm with which CEE countries have looked forward to Chinese cooperation, it is natural to expect the EU's reaction to become problematic if it lasts too long or attempts to halt the cooperation. Not to stretch the imagination too far, but it would not be difficult for these countries to threaten the EU

[1] Poggetti, 2017
[2] The European Commission, "Growth: Internal Market, Industry, Entrepreneuship and SMEs", The **European Commission**. http://ec.europa.eu/growth/single-market/public-procurement/rules-implementation_en

with suspension if China's offered cooperation platform promised to yield more fruits than the EU's and the latter consisted of a non-proactive approach to dealing with China's threat to its regional interests.

Assessment

Again, as mentioned in the previous section, the EU's problem is its superficial, technical approach, which overlooks critical issues. Even when faced with challenges as a result of its superficial approach held for years, the EU continues to choose superficial solutions that could be counterproductive and make matters worse. While technical tools can still be used to combat Russia, dealing with the Chinese threat will be far more difficult. This is primarily due to the country's political neutrality, promising economic benefits from cooperation, peaceful normative discourse toward the EU and CEE, and emphasis on EU legal bases as the foundation of its cooperation.

Responding to such a threat with offense would be detrimental to the EU's interests and would demonstrate the EU's inability to orchestrate a strategic response to China's domestic competition. Constraining CEE countries by law can be interpreted as a continuation of the EU's attempt to keep them under its thumb while failing to provide them with equal sovereign rights to promote their own development interests, which were not met by the Union.

Conclusion

This study sought to investigate emerging structural challenges to the EU from the East. It has examined unprecedented security challenges emerging from Russia, also known as *Hybrid Warfare and Threats*. It addressed the scope of these threats' effects on the EU's eastern partners, as well as their infiltration of EU members. It investigated the extent of the threat from Russia, its background, framework, and ambitions. It also provided a critical assessment of the EU and NATO's collaboration and efforts to deal with Russia's unprecedented security threats, which both organizations were not prepared to address. The article also examined the rising economic, institutional threat from China. It argued that while the EU and NATO's collaboration and efforts may be able to deal with Russia relatively well, pushing China away will be extremely difficult, if not impossible. This is primarily because China's initiative provides the best defense tool and way out for Eastern countries to deal with the EU's inadequate strategy toward them and Russia's offensive strategy, which threatens their independence and sovereignty. China's rise and peaceful representation, which promises central eastern countries to grow together while granting them full equality rights with the economic powerhouse, could not be a better way out of the EU-Russia subordinating relations. In this regard, the article considers China and Russia's rise against the EU as a clear warning about the EU's long-maligned and coordinated integration plan in the east. Both threats reveal more about the EU's weaknesses and failures than about China and Russia's own strengths.

The article calls on the EU to build an inward-looking defense before an outward looking one. While the designed strategies to deal with Russia's information threats seem to be fine they are again superficial, and they do not dig deeper into where the EU failed its model and project to its East. To save itself from a challenging East, the EU would have to design a model that can correct the failures of the past, the broken promises toward eastern countries and the inconsistent actions and talks. The EU challenges should make it reform its model in a way that is appealing enough to cope with attractions from China and Russia while also developing its security and defense measures in non-conventional ways.

The study concludes that the EU's response to China is inconsequential, as it solely addresses China through a lens of apprehension. The enthusiasm of Eastern nations for China's strategic initiatives and optimistic prospects, coupled with their enduring conflict with an indifferent EU and an aggressive Russia—both of which have historically undermined them through minimal concessions and rewards lacking substantial long-term advantages—creates a compelling rationale for these countries to gravitate towards China without hesitation.

Ultimately, to safeguard itself against an ascendant China and an aggressive Russia, the EU must reform its model to enhance its internal political cohesion and reinforce its institutional, economic, and democratic commitments to the East. The EU's economic emphasis has reached a critical juncture, necessitating the enhancement of its normative and political influence while fortifying itself on various fronts to address challenges posed by Russia, China, Brexit, and other factors.

Recommendation for Future Research

Future research should explore more detailed and comparative analyses of the European Union's (EU) strategic responses to the dual geopolitical threats posed by Russia and China. A deeper investigation into the effectiveness of NATO-EU collaborative efforts against hybrid warfare would provide valuable insights into improving security frameworks. Additionally, studies examining the long-term implications of China's 16+1 initiative on EU economic cohesion and legal frameworks are critical. Researchers should also consider analyzing the socio-political impact of these external influences on Eastern European member states, particularly how public opinion and governance models evolve in response. Cross-disciplinary research integrating political science, international law, and cybersecurity studies could offer a more comprehensive understanding of emerging threats. Lastly, exploring the role of digital diplomacy, strategic communication, and information warfare in shaping EU resilience will help policymakers design proactive strategies for safeguarding the Union's political, economic, and strategic interests.

Bibliography

Bond, Ian. "Contested Space: Eastern Europe Between Russia and the EU", **Center for European Reform**, 2017.

China-CEEC, China's Twelve Measures for Promoting Friendly Cooperation with CEE Countries, **China-CEEC**, 2015. http://www.ceec-china-logistics.org/databank/images/docs/9/60/Chinas-Twelve-Measures.pdf

Cooperation Between China and Central and Eastern European Countries, "Riga Declaration, the Declaration of the 1st Central and Eastern European Countries and China Transport Ministers Meeting", **CEEC-CHINA TMM1**, 2016. http://www.china-ceec.org/eng/zywj/ldrhhcgwj/202112/t20211222_10474162.htm

Dremt, Magriet, Hendriks Rob and Zandee Dick. "New Threats, New EU and NATO Responses", **Clingedael Netherlands Institute of International Relations**, 2015.

Eszterhai, Viktor. "The Presentation of the 16+1 Cooperation", **Pageo: Geopolikal Kutatointezet**, 2017. http://www.geopolitika.hu/en/2017/10/23/the-presentation-of-the-16-1-cooperation/

Fortuna's Corner, "EU-NATO Hybrid Threat Center Launched in Finland", **Fortuna's Corner**, 2017. https://fortunascorner.com/2017/10/04/eu-nato-hybrid-threat-center-launched-finland/.

Foster, Peter. "Russia Accused of Clandestine Funding of European Parties as US Conducts Major Review of Vladimir Putin's Strategy", **The Telegraph**, 2016. http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/russia/12103602/America-to-investigate-Russian-meddling-in-EU.html

Jankowski, Dominik P. and Swiezak Pawel. "Security Policy in Eastern Europe: Challenges for the EU", **Institute for Western Affairs**, 2012, Bulletin No. 105.

Kaczmarski, Marcin. "China on Central-Eastern Europe: '16+1' as seen from Beijing", **Osrodek Studiow Wschodnich**, 2015. https://www.osw.waw.pl/en/publikacje/osw-commentary/2015-04-14/china-central-eastern-europe-161-seen-beijing

Latvian Presidency of the Council of the European Union, "Background Notes: Hybrid War-A New Security Challenge for Europe", **Parliamentary Dimension: Latvia,** 2015.

North Atlantic Treaty Organization (NATO), "NATO Welcomes the Opening of European Center for Hybrid Warfare", **NATO**, 11 April, 2017. https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_143143.htm

Polyakova, Alina. "Strange Bedfellows: Putin and Europe's Far Right", **World Affairs**, 2014. http://www.worldaffairsjournal.org/article/strange-bedfellows-putin-and-europe%E2%80%99s-far-right

Polyakova, Alina. "Putinism and the European Far Right", **Institute of Modern Russia**, 2016. https://imrussia.org/en/analysis/world/2500-putinism-and-the-european-far-right

Poggeti, Lucrezia. "China's Charm Offensive in Eastern Europe Challenges EU Cohesion", **The Diplomat**, 2017. https://thediplomat.com/2017/11/chinas-charm-offensive-in-eastern-europe-challenges-eu-cohesion/

Sadık, Giray. **Europe's Hybrid Threats: What Kind of Power Does the EU Need in 21st Century**, Cambridge Scholars Publishing: UK, 2017.

Shultz, Teri. "EU-NATO Hybrid Threat Center Launched in Finland", **DW**, 2017. http://www.dw.com/en/eu-nato-hybrid-threat-center-launched-in-finland/a-40784773

Standish, Reid. "Finland Opens a New Center to Fight Hybrid Threats from Russia and Beyond", **Global Post**, 2017. https://www.pri.org/stories/2017-10-03/finland-opens-new-center-fight-hybrid-threats-russia-and-beyond

Tamkin, Emily. "The Real Russian Threat to Central Eastern Europe", **Foreign Policy**, 2017. http://foreignpolicy.com/2017/03/30/the-real-russian-threat-to-central-eastern-europe-2/

The European Institute for Security Studies, Conference Report: Hybrid Threats and the EU: State of Play and Future Progress, **The European Union Institute for Security Studies,** 2017.

The European Union External Action: The Diplomatic Service of the European Union. "EU and NATO Inaugurate European Center of Excellence for Countering Hybrid Threats", **The European Union External Action: The Diplomatic Service of the European Union**, October 02, 2017. https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-Homepage/33119/eu-and-nato-inaugurate-european-centre-excellence-countering-hybrid-threats_en

The European Commission, "Growth: Internal Market, Industry, Entrepreneuship and SMEs", The **European Commission, 18 April 2016**. http://ec.europa.eu/growth/single-market/public-procurement/rules-implementation_en

The Ministry of Foreign Affairs: The People's Republic of China, "The Medium-Term Agenda for Cooperation Between China and Central and Eastern European Countries", **Ministry of Foreign Affairs: The Republic of China**, 24 November 2015, Suzhou China. https://www.mfa.gov.cn/eng/zy/gb/202405/t20240531_11367310.html

The Ministry of Foreign Affairs: The People's Republic of China, "The Riga Declaration for Cooperation Between China and Central and Eastern European Countries", **Ministry of Foreign Affairs: The People's Republic of China**, November 5, 2016. https://www.china-ceecforestry.org/wp-content/uploads/2018/05/The-Riga-Guidelines-for-Cooperation-between-China-and-Central-and-Eastern-European-Countries.pdf

The Ministry of Foreign Affairs of the Republic of China, The Suzhou Guidelines for Cooperation between China and Central and Eastern European Countries, **China-CEEC**, 2016.

http://www.ceec-china-logistics.org/databank/images/docs/9/64/The-Suzhou-Guidelines.pdf

The Republic of Croatia: Ministry of Economy and Sustainable Development, "China's Twelve Measures: CEEC – China 16+1 Cooperation", **The Republic of Croatia: Ministry of Economy and Sustainable Development**. https://ceec-china-sme.org/background/

The US Embassy in Hungary, Threats and Challenges of Hybrid Warfare for European Security, **US Embassy in Hungary** 2017. https://hu.usembassy.gov/threats-challenges-hybrid-warfare-european-security/

Tianping, Kong. "The 16+1 Framework and Economic Relations Between China and the Central and Eastern European Countries", **Council for European Studies**, 2015.

Xin, Chen and Zhigao He. **16+1 Cooperation and China EU Relationship**. China-CEEC Institute, November, 2016: Budapest.

Xinhua, "Spotlight: Promising 16+1 Cooperation helps European Development", Integration, **China-CEEC**, 2017. http://www.china-ceec.org/eng/zdogjhz_1/t1514944.htm

Zagata, Agnese. "Meeting of China-CEEC Business Council and Business Support Organizations: Latvia 2017", **Investment and Development Agency of Latvia**, 2017.

http://ceec-china-latvia.org/registration

تأثير الصراعات على إدارة الموارد المائية في اليمن: دراسة في استدامة الأمن المائي

The Impact of Conflicts on Water Resource Management in Yemen: A Study on Sustainable Water Security

أيمن عمر-باحث مستقل

اليمن

الملخص

تنطلق هذه الدراسة من منظور يجمع بين دراسات الأمن المائي وتحليل النزاعات لفهم التأثيرات العميقة التي خلفتها الصراعات المستمرة في اليمن على إدارة الموارد المائية واستدامة الأمن المائي. تسلط الدراسة الضوء على الأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية المائية، حيث تعرضت شبكات توزيع المياه ومحطات الضخ والمنشآت التخزينية لتدمير ممنهج نتيجة الاقتتال، الأمر الذي انعكس سلبًا على قدرة هذه البنى على تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، تشدد الدراسة على ضعف الحوكمة المؤسسية، إذ أدت الانقسامات السياسية وانهيار المؤسسات المعنية بإدارة الموارد المائية إلى تقويض قدرة الدولة على توفير إدارة فاعلة وعادلة للمياه.

وتبيّن الدراسة أنّ النزوح الداخلي الكبير فاقم الضغط على المناطق المستضيفة، ما أدى إلى تكريس أزمة الشح المائي واستفحال التوترات الاجتماعية المرتبطة بتنافس السكان على مصادر المياه المحدودة. كما تشير إلى أنّ إخفاق السياسات المحلية في ترشيد استهلاك المياه وتعزيز ثقافة المحافظة عليها أسهم في ترسيخ أزمة الأمن المائي. وتبرز الدراسة العلاقة المعقدة بين الصراعات والموارد الطبيعية، مؤكدة أنّ المياه قد تتحول إلى عامل تأجيج للنزاعات إن لم تُدار بطريقة متكاملة ومستدامة، وبالمقابل يمكن أن تساهم في بناء جسور للتعاون والتفاهم بين الأطراف المختلفة إذا ما أُحسن توظيفها في استراتيجيات التعافي وإعادة الإعمار على المستوى المحلي والوطني.

الكلمات المفتاحية: الأمن المائي، الصراعات، إدارة الموارد المائية، اليمن، الاستدامة المائية.

Abstract

Building upon an integrative approach that combines water security studies and conflict analysis, this study examines the profound consequences of ongoing strife in Yemen on water resource management and the sustainability of water security. It underscores the extensive damage sustained by water infrastructure—encompassing distribution networks, pumping stations, and storage facilities—due to systematic destruction in the course of hostilities. This devastation has severely curtailed these facilities' capacity to meet the populace's growing needs. Moreover, the study draws attention to the fragility of institutional governance, where political fragmentation and the collapse of key

water management authorities have undermined the state's ability to provide equitable and efficient water administration.

The research further reveals how large-scale internal displacement has exacerbated pressure on host communities, aggravating the water scarcity crisis and stoking social tensions tied to competition for limited resources. In parallel, it highlights the inadequacy of local policies in promoting water conservation and rationalizing consumption, which has only deepened the water security dilemma. Significantly, the study illuminates the complex interplay between conflicts and natural resources: water can become a catalyst for further conflict if not managed sustainably, yet it can also foster cooperation and reconciliation if integrated wisely into recovery and reconstruction strategies at both local and national levels. Through this lens, the study advocates for comprehensive policy interventions that not only rehabilitate critical infrastructure but also establish robust governance frameworks, ultimately laying the groundwork for long-term resilience and stable water security in Yemen.

Keywords: Water security, conflicts, water resource management, Yemen, Water Sustainability.

المقدمة

يقع اليمن في منطقة جغرافية تُعرف بندرة مواردها المائية، حيث يتميز بمناخ جاف وشبه جاف، ويعتمد بشكل رئيسي على مياه الأمطار التي تتسم بعدم الانتظام والتفاوت الكبير في كمياتها يتراوح معدل الهطول المطري السنوي بين 108 و114 ملم، ما يجعل معظم المناطق تواجه نقصًا حادًا في الموارد المائية السطحية هذه الظروف المناخية تزيد من الاعتماد على المياه الجوفية، التي تمثل المصدر الرئيسي لتلبية الاحتياجات المائية في البلاد. يعاني اليمن من أحد أدنى معدلات نصيب الفرد من المياه عالميًا، حيث يُقدر بحوالي 150متراً مكعباً للفرد في السنة (مقارنة بـ 1250 متراً مكعباً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) هذا التحدي يتفاقم بسبب الاستغلال المفرط للمياه الجوفية من خلال حفر الآبار بشكل عشوائي، وغياب آليات رقابة فعالة علاوة على ذلك، يُعد القطاع الزراعي المساهم الأكبر في استهلاك المياه بنسبة تزيد عن 90%، مع اعتماد كبير على تقنيات ري تقليدية تُهدر كميات هائلة من المياه. شهد اليمن خلال العقد الأخير تصاعدًا في الصراعات المسلحة التي أثرت بشكل جذري على جميع قطاعات الحياة، بما في ذلك إدارة الموارد المائية تسببت هذه الصراعات في تدمير البنية التحتية المائية، مثل السدود، ومحطات الضخ، وشبكات التوزيع، مما أدى إلى انقطاع الإمدادات عن ملايين السكان، ودفعهم للاعتماد على مصادر غير آمنة وغير مستدامة.

كما ساهم النزوح الداخلي الناتج عن النزاعات في زيادة الضغط على المناطق الأكثر استقرارًا نسبيًا، حيث تضاعف الطلب على الموارد المائية في هذه المناطق دون وجود بنية تحتية ملائمة لتلبية هذه الاحتياجات بالإضافة إلى ذلك، أدى انهيار المؤسسات الحكومية المسؤولة عن إدارة الموارد المائية إلى تفاقم الأزمة، حيث غابت التشريعات الفعالة والرقابة التنظيمية، مما ساهم في استنزاف المياه الجوفية وتلوثها. نهدف إلى تحليل تأثير الصراعات المستمرة على إدارة الموارد المائية واستدامة الأمن المائي في اليمن، من خلال استعراض الجوانب التقنية، البيئية، والاجتماعية للأزمة تسعى الدراسة إلى فهم التحديات التي تواجه اليمن في مجال إدارة المياه، مع

التركيز على تأثيرات الصراعات على البنية التحتية والحوكمة المائية. وتقديم استراتيجيات مبتكرة لتعزيز إدارة الموارد المائية بشكل مستدام يشمل ذلك دمج التكنولوجيا المتقدمة، مثل تحلية المياه وإعادة استخدام المياه المعالجة، مع السياسات الحكومية التي تضمن حوكمة رشيدة للموارد علاوة على ذلك، تسلط الدراسة الضوء على أهمية التعاون الدولي والإقليمي لمعالجة أزمة المياه، من خلال تعزيز الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية، والاستفادة من الدعم الفني والمالي لتحقيق حلول طويلة الأمد.

مشكلة البحث:

في ظلِّ استمرار الصراعات المسلحة في اليمن وما يصاحبها من انهيارٍ للبُنى التحتية والمؤسَّسات الرسميَّة، تبرز مشكلة البحث في رصد وتحليل الآليات التي تؤثّر بها هذه الصراعات المتفاقمة على إدارة الموارد المائية، والآثار المترتّبة على ذلك في المدى القريب والبعيد. وتتجلَّى أهمية معالجة هذه المشكلة انطلاقًا من الدور الحيوي للمياه في حفظ الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، فضلاً عن كونها عنصراً حاسماً في استدامة الأمن الوطني. ورغم تعدُّد الدراسات التي تناولت الأوضاع الإنسانية في اليمن، إلا أن هناك قصورًا واضحًا في الأبحاث التي تدرس بصورة منهجية ومتكاملة تأثيرات الصراع على حوكمة الموارد المائية وقدرة المؤسَّسات على توفيرها وإدارتها بفاعلية. وعليه، يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلين الرئيسيين التاليين:

1. **كيف تؤثّر الصراعات المستمرة في اليمن على إدارة الموارد المائية، بما في ذلك البُنى المؤسَّسية والإجرائية؟**
2. **ما هي التداعيات المستقبلية لهذه التأثيرات على استدامة الأمن المائي في البلاد، وكيف يمكن مواجهتها أو الحدّ من آثارها؟**

وبذلك، يسعى البحث إلى تقديم إطارٍ علميٍّ شاملٍ يفهم جذور المشكلة وأبعادها، ويطرح حلولًا واقعية وسياساتٍ استراتيجية تدعم جهود التنمية المستدامة والأمن المائي في اليمن.

أهمية البحث:

تتجلّى أهمية هذا البحث في معالجته لأزمة المياه في اليمن باعتبارها أزمة مركّبة ذات أبعاد إنسانية وبيئية، مما يقتضي تناولًا علميًا دقيقًا لتقييم آثارها على استقرار المجتمع اليمني ونُظمه الحيوية. ومن خلال استناده إلى أحدث المستجدّات العلمية، يهدف البحث إلى رفد صُنّاع القرار والجهات المعنية بأطرٍ وسياساتٍ مبتكرة تضمن الاستخدام الأمثل للمياه والحدّ من التدهور البيئي في سياق الصراعات المستمرّة. كما يسعى إلى توسيع الفهم العلمي للعلاقة الجدلية بين النزاعات وإدارة الموارد الطبيعية، وفتح آفاقٍ جديدة لتطوير حلولٍ إبداعية تدعم الاستدامة والأمن المائي على المدى البعيد.

أهداف البحث:

1. دراسة الوضع الحالي للموارد المائية في اليمن.
2. تحليل تأثير الصراعات على إدارة الموارد المائية.
3. تقديم توصيات لتعزيز استدامة الأمن المائي في ظل الظروف الصعبة.

أسئلة البحث:

1. ما هو الوضع الراهن للموارد المائية في اليمن؟
2. كيف أثرت الصراعات على إدارة الموارد المائية؟
3. ما هي الاستراتيجيات الممكنة لتحقيق استدامة الأمن المائي في اليمن؟

منهجية البحث:

أستخدم الباحث منظور التحليل السياسي-البيئي :(Political Ecology) يُعد هذا الإطار مناسباً لفهم الروابط المعقدة بين العوامل السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية المؤثرة في إدارة الموارد المائية سيتم تطبيقه لتحليل كيفية تأثير النزاعات على السياسات المائية، والعلاقات بين الجهات الفاعلة (حكومات، جماعات محلية، منظمات إقليمية ودولية)، والشبكات الاجتماعية-الاقتصادية ذات الصلة.

الإطار النظري:

مفهوم الأمن المائي و أبعاده

يُعرف الأمن المائي بأنه القدرة على تأمين موارد مائية كافية ذات جودة عالية لتلبية احتياجات الإنسان، الزراعة، الصناعة، والنظم البيئية، مع الحفاظ على استدامة هذه الموارد للأجيال القادمة يتسم الأمن المائي بأبعاد مترابطة وشاملة[1] تشمل:

1. **البعد الكمي** :يرتبط بتوفير كميات كافية من المياه لتلبية الاحتياجات الأساسية، خاصة في البيئات التي تواجه ندرة الموارد، حيث يصبح هذا البعد أساسياً لضمان الاستقرار المجتمعي[2].
2. **البعد النوعي** :يتعلق بضمان جودة المياه لتكون صالحة للاستخدامات المختلفة، بما في ذلك الشرب، الزراعة، والصناعة تتفاقم التحديات المتعلقة بجودة المياه نتيجة التلوث الصناعي، الزراعي، والصراعات.
3. **البعد الزمني** :يعكس الحاجة إلى استدامة الموارد المائية على المدى الطويل لضمان تلبية احتياجات الأجيال المستقبلية، مع مراعاة التغيرات المناخية وتأثيرها على الموارد.
4. **البعد البيئي** :يركز على دور المياه في دعم النظم البيئية والحفاظ على التنوع البيولوجي، مع التأكيد على أهمية تحقيق التوازن بين الاستخدامات البشرية والحفاظ على البيئة.

1 Lautze, J., & Manthrithilake, H. (2012, May). Water security: old concepts, new package, what value?. In Natural resources forum (Vol. 36, No. 2, pp. 76-87). Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd.

2 Falkenmark, M (1989) The massive water scarcity now threatening Africa: Why isn't it being addressed? Ambio, 112-118

في سياقات مثل اليمن، حيث تُعتبر ندرة المياه أحد أبرز التحديات الهيكلية، يتطلب تحقيق الأمن المائي جهودًا تكاملية تجمع بين الإدارة المستدامة، الابتكار التقني، والسياسات الفعالة.

علاقة الصراعات بالموارد الطبيعية

تشكل الموارد الطبيعية، خاصة المياه، محورًا أساسيًا في العديد من الصراعات، حيث تؤدي ندرتها أو سوء إدارتها إلى زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية يمكن تحليل العلاقة بين الصراعات والموارد الطبيعية من خلال النقاط التالية[1]:

1. **التنافس على الموارد المحدودة:** يؤدي نقص المياه إلى تصاعد المنافسة بين الأفراد والمجتمعات والدول، مما يزيد من احتمالية نشوب نزاعات، خاصة في المناطق ذات الأنظمة المؤسسية الضعيفة.
2. **استخدام الموارد كأداة للنزاع:** في بعض النزاعات، تُستغل الموارد المائية كوسيلة للضغط السياسي والعسكري، سواء عبر السيطرة على مصادر المياه أو تدمير البنية التحتية المرتبطة بها[2].
3. **تعطيل أنظمة الإدارة:** تُؤدي الصراعات إلى انهيار المؤسسات المسؤولة عن إدارة الموارد، مما يؤدي إلى تفاقم التحديات المرتبطة بالتوزيع العادل والكفاءة.
4. **زيادة الضغط من خلال النزوح:** النزاعات تؤدي إلى نزوح أعداد كبيرة من السكان، مما يزيد من الضغط على الموارد المائية في المناطق المضيفة ويعمق من أزمات التوزيع.

في السياق اليمني، يُعد النزاع المستمر عاملًا رئيسيًا في تدهور الإدارة المائية، حيث تسبب في تدمير البنية التحتية وتفاقم النزاعات المحلية حول الموارد.

نظريات إدارة الموارد المائية في البيئات الهشة

في البيئات الهشة، التي تعاني من تداخل التحديات البيئية والسياسية، تقدم الأدبيات العلمية عدة نظريات لإدارة الموارد المائية:

1. **نظرية الحوكمة التكيفية[3]:**
   - تركز على بناء أنظمة إدارة مرنة تُلبي احتياجات المجتمعات المتغيرة.
   - تتطلب تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة وإشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات.

1 Homer-Dixon, T F (1994) Environmental scarcities and violent conflict: Evidence from cases International Security, 19(1), 5-40

2 Gleick, P H (1993) Water and conflict: Fresh water resources and international security International Security, 18(1), 79-112

3 Hatfield-Dodds, S., Nelson, R., & Cook, D. C. (2007). Adaptive governance: An introduction and implications for public policy.

- تُعتبر هذه النظرية فعّالة في البيئات غير المستقرة، حيث تحتاج إلى الاستجابة السريعة للتغيرات المفاجئة.

2. **إدارة الطلب على المياه**[1]:

- تهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد المائية من خلال تبني تقنيات متقدمة، مثل أنظمة الري الحديثة وإعادة استخدام المياه.
- تركز على تقليل الهدر وزيادة الاستفادة من الموارد المتاحة.

3. **العدالة المائية**[2]:

- تُبرز أهمية توزيع الموارد بشكل عادل، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر هشاشة.
- تهدف إلى تقليل التوترات الاجتماعية وتحقيق استقرار أكبر في المناطق المتأثرة.

4. **النظرية المؤسسية**:[3]

- تُشير إلى أهمية بناء مؤسسات قوية لإدارة الموارد المائية بشكل فعال ومستدام.
- تتطلب وضع أطر قانونية وتنظيمية تنظم عمليات استخراج واستخدام المياه، مع تطبيق رقابة صارمة.

هذه النظريات تُظهر أن إدارة الموارد المائية في البيئات الهشة تتطلب نهجًا متعدد المستويات يجمع بين الحلول التقنية والإصلاح المؤسسي.

محاور الدراسة:

1. **المحور الأول** :تحليل العلاقة بين الصراعات والموارد الطبيعية
2. **المحور الثاني** :واقع الموارد المائية في اليمن
3. **المحور الثالث** :تأثير الصراعات على إدارة الموارد المائية في اليمن

1 Russell, S., & Fielding, K. (2010). Water demand management research: A psychological perspective. Water resources research, 46(5).
2Freyfogle, E. T. (1986). Water justice. U. Ill. L. Rev., 481.
3Saleth, R. M., & Dinar, A. (2005). Water institutional reforms: theory and practice. Water Policy, 7(1), 1-19.

المحور الأول: تحليل العلاقة بين الصراعات والموارد الطبيعية

تُعد العلاقة بين الصراعات والموارد الطبيعية من المواضيع التي تكتسب أهمية استراتيجية في الأدبيات الأكاديمية والسياسات العامة يمثل فهم هذه العلاقة تحدياً نظرياً وعملياً، نظراً لتداخل العوامل البيئية، السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تتحكم بها تتميز الموارد الطبيعية بكونها محدودة ومتفاوتة التوزيع، ما يجعلها عُرضة للاستغلال السياسي والاقتصادي، خاصة في سياقات ضعف الحوكمة أو التوترات الإقليمية بالتالي، يمكن أن تكون هذه الموارد إما مصدراً للصراعات أو أداة للسلام، بناءً على كيفية إدارتها.

أولاً: الإطار النظري للعلاقة:

1. **الندرة مقابل الوفرة:**

تُبرز الأدبيات مفهوم "لعنة الموارد"[1] الذي يشير إلى أن الوفرة في الموارد الطبيعية، بدلاً من أن تكون نعمة، قد تؤدي إلى ضعف المؤسسات وتعزيز الصراعات في المقابل، تساهم ندرة الموارد، مثل المياه أو الأراضي

ي الزراعية، في تأجيج المنافسة بين الأفراد والدول، ما يؤدي إلى نزاعات ذات طابع محلي أو إقليمي.

2. **الحوكمة والتنظيم:**

تعتبر كفاءة الحوكمة عاملاً محورياً في تقليل مخاطر الصراعات المرتبطة بالموارد يُظهر البحث أن غياب العدالة في توزيع الموارد، وسوء إدارة العائدات، وتفشي الفساد، يزيد من احتمالية نشوب النزاعات، خاصة في الدول النامية أو ذات الأنظمة السياسية الهشة[2].

3. **التداخل بين المحلي والدولي:**

في ظل العولمة، لم تعد الموارد الطبيعية قضية محلية بحتة، بل أصبحت ذات أبعاد دولية النزاعات حول النفط والغاز، أو المياه العابرة للحدود، تعكس تأثير السياسات الدولية والمصالح الاقتصادية في تشكيل أنماط الصراعات[3].

ثانياً: أشكال العلاقة بين الصراعات والموارد الطبيعية:

1. **صراعات الندرة:**

يحدث هذا النوع من الصراعات عندما تكون الموارد محدودة، كما هو الحال مع المياه في مناطق الجفاف أو الأراضي الصالحة للزراعة تتفاقم هذه الصراعات بفعل التغيرات المناخية وتزايد السكان.

---

1 Davis, G. A., & Tilton, J. E. (2005, August). The resource curse. In Natural resources forum (Vol. 29, No. 3, pp. 233-242). Oxford, UK: Blackwell Publishing, Ltd..

(2)Gibbs, D & ،.Jonas, A. E. (2000). Governance and regulation in local environmental policy: the utility of a regime approach .Geoforum.313-299 ،(3)31 ،

(3) Blanco, E & ،.Razzaque, J .(2011) .Globalisation and natural resources law: challenges, key issues and perspectives . Edward Elgar Publishing.

2. **الاستغلال كأداة للصراع:**

تُستخدم الموارد كوسيلة ضغط أو تمويل في الصراعات المسلحة في كثير من النزاعات الأهلية، مثل تلك التي شهدتها سيراليون، خلال الحرب الأهلية في سيراليون (1991-2002)، استُخدم الألماس المستخرج من مناطق النزاع، المعروف بـ"ألماس الدماء"[1]، كوسيلة لتمويل الصراعات المسلحة. سيطرت جماعات متمردة، مثل الجبهة الثورية المتحدة، على مناجم الألماس واستغلت عائداتها لشراء الأسلحة وتمويل أنشطتها العسكرية، مما أدى إلى إطالة أمد الحرب وزيادة حدتها. هذا الاستخدام للموارد الطبيعية كوسيلة ضغط وتمويل في النزاعات المسلحة ليس محصورًا بسيراليون؛ فقد شهدت دول أخرى في أفريقيا تجارب مشابهة، حيث استُغلت الثروات الطبيعية لتمويل الحروب الأهلية والصراعات الداخلية.

3. **صراعات الوفرة:**

في بعض الحالات، تؤدي وفرة الموارد إلى نزاعات بين الفئات المستفيدة والفئات المهمشة، مما يعزز من الفجوة الاقتصادية والاجتماعية ويؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي[2].

أمثلة من الو اقع:

1 .نزاعات المياه في الشرق الأوسط:

تُعتبر منطقة الشرق الأوسط بيئة خصبة لدراسة النزاعات المائية، حيث تُظهر ندرة الموارد المائية وأهميتها الاستراتيجية تحديات هيكلية تؤثر على استقرار الإقليم. يشكل نهرا **دجلة والفرات** نموذجًا معقدًا لهذه النزاعات، إذ تعتمد **تركيا**، **سوريا**، **والعراق** على تدفق مياه النهرين لتلبية احتياجاتها الزراعية والصناعية المتزايدة. وقد أطلق مشروع جنوب شرق الأناضول في تركيا، الذي يتضمن بناء سلسلة من السدود الضخمة، سلسلة من التوترات السياسية بين الدول الثلاث، مما أدى إلى تفاقم الجدل حول السياسات المائية غير المتكافئة وغياب اتفاقيات دولية ملزمة تنظم توزيع المياه بشكل عادل[3].

2.النفط كعامل للصراعات في إفريقيا:

يمثل النفط عنصرًا جوهريًا في الديناميكيات الجيوسياسية الإفريقية، حيث يعد مصدرًا للنزاعات الداخلية وتفاقم الفساد المؤسسي[4].. أمثلة بارزة تشمل:

- **نيجيريا** :تُعد نيجيريا من أكبر منتجي النفط في إفريقيا، إلا أن منطقة دلتا النيجر أصبحت بؤرة للنزاعات المسلحة الناتجة عن استغلال الموارد. تُستخدم عائدات النفط لتكريس النفوذ السياسي للنخب، مما يؤدي إلى تهميش المجتمعات المحلية. ظهرت

1 Zwick, E., DiCaprio, L., Connelly, J., Hounsou, D., Leavitt, C., & Mitchell, C. G. (2006). Blood diamond. Warner Home Video Germany.
2 Abrahams, D. (2020). Conflict in abundance and peacebuilding in scarcity: Challenges and opportunities in addressing climate change and conflict. World Development, 132, 104998.
3 Hipel, K. W., Kilgour, D. M., & Kinsara, R. A. (2014). Strategic investigations of water conflicts in the Middle East. Group Decision and Negotiation, 23, 355-376.
4 Obi, C. (2010). Oil as the 'curse'of conflict in Africa: peering through the smoke and mirrors. Review of African political economy, 37(126), 483-495.

حركات مسلحة مثل "حركة تحرير دلتا النيجر" التي استهدفت البنية التحتية النفطية للضغط من أجل توزيع أكثر عدالة للعائدات.

- **جنوب السودان** :منذ استقلاله في عام 2011، أصبحت صادرات النفط العمود الفقري للاقتصاد. ومع ذلك، أدى الصراع بين الفصائل السياسية حول السيطرة على الموارد النفطية إلى حرب أهلية في عام 2013، ما عرقل إنتاج النفط وأثر بشدة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

3.النزاعات الحدودية البحرية:

يشكل بحر الصين الجنوبي مسرحًا بارزًا للنزاعات الجيوسياسية المعاصرة المتعلقة بالموارد الطبيعية. يزخر البحر باحتياطيات هائلة من النفط والغاز، مما يجعله هدفًا للتنافس بين عدة دول مثل الصين، الفلبين، وفيتنام. قامت الصين بتعزيز مطالباتها من خلال بناء جزر اصطناعية ونشر قوات عسكرية، مما أثار ردود فعل إقليمية ودولية. يُعد النزاع في بحر الصين الجنوبي مثالًا حيًا على كيفية استخدام الموارد الطبيعية كأداة لتعزيز النفوذ الجيوسياسي، ما يعكس تعقيد العلاقة بين السيطرة على الموارد واستراتيجيات الأمن القومي.[1]

توضح هذه الأمثلة كيف تشكل الموارد الطبيعية، سواء كانت مائية أو نفطية أو بحرية، نقطة انطلاق للنزاعات العنيفة وتكريس التوترات السياسية. تُعد العلاقة بين الصراعات والموارد الطبيعية قضية محورية ذات أبعاد متشابكة تمتد لتشمل النظم البيئية، والهياكل السياسية، والتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية. تظهر الموارد الطبيعية كعامل حاسم في ديناميكيات الصراع، إذ يمكن أن تكون ندرتها أو توزيعها غير العادل سببًا في تصعيد التوترات، أو تُستخدم كأداة للسيطرة والتمويل في النزاعات المسلحة. يُظهر التحليل أن القصور في إدارة الموارد، وغياب الأنظمة المؤسسية الفعّالة، بالإضافة إلى التفاوت في توزيع الموارد، يُعزز من احتمالية نشوب النزاعات، خاصةً في البيئات التي تعاني من ضعف الحوكمة وانعدام الشفافية.

المحور الثاني: واقع الموارد المائية في اليمن

أولاً: مصادر المياه الرئيسية:

تُعد اليمن إحدى أكثر الدول تضرراً من ندرة الموارد المائية عالمياً[2]، حيث تواجه أزمات مائية حادة تتفاقم نتيجة للضغوط المناخية، السكانية، والاقتصادية يُظهر تحليل واقع الموارد المائية اعتماداً كبيراً على مصادر محدودة ومتنوعة، مع تفاوتات واضحة في توافرها واستدامتها:

1. **المياه السطحية:**

تمثل المياه السطحية، المتمثلة في الأودية الموسمية، مصدراً رئيسياً ولكنه غير موثوق، حيث تتسم هذه الأودية بتقلبات كبيرة نتيجة لتغيرات المناخ وتذبذب الأمطار تعتمد الزراعة التقليدية بشكل كبير على هذه المياه، مما يجعلها عرضة لتأثيرات التغيرات المناخية.

1 Binder, C. (2017). Border disputes through ill-defined borders: maritime territorial conflicts and their impact on security. Border Politics: Defining Spaces of Governance and Forms of Transgressions, 33-50.
2 Ward, C. (2014). The water crisis in Yemen: Managing extreme water scarcity in the Middle East. Bloomsbury Publishing.

تُعاني المياه السطحية من تحديات تتعلق بضعف إدارة السدود والتخزين، مع خسائر مائية كبيرة بسبب التبخر وتدهور البنية التحتية. يعتبر استخدام الأحواض الصغيرة لجمع مياه الأمطار تقنية شائعة في المناطق الريفية، لكنها لا تزال غير كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

2. **المياه الجوفية:**

المياه الجوفية هي المصدر الأكثر اعتماداً في اليمن، حيث تُغطي ما يزيد عن 70% من احتياجات السكان يُستخرج هذا المورد باستخدام تقنيات ميكانيكية، لكنه يتعرض لاستنزاف حاد نتيجة لاستخدامه المفرط والزراعة غير المستدامة. يُظهر تحليل البيانات انخفاضاً سنوياً خطيراً في مستويات المياه الجوفية، ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاستخراج وتعريض المجتمعات لمخاطر نقص حاد وفقًا لدراسة التي نشرتها مجلة Water) (Resources Management أن اليمن يعيش أزمة مائية مركّبة، تجمع بين عوامل طبيعية (التغير المناخي وشحّ الأمطار) وعوامل بشرية (الاستهلاك المفرط للمياه والنمو السكاني الكبير وضعف البنية التحتية). وقد برزت انعكاسات هذه الأزمة على مستويات عدة، منها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ورغم المحاولات الرسمية والدولية الحثيثة، فإن المشكلة تتطلّب حلولًا أكثر جذرية وشمولية تُدار من منظور تنموي مستدام يشمل الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتعديل النمط الزراعي وتعزيز وعي المجتمع، مع الارتقاء بدور المؤسسات والشراكات الدولية في تمويل وتطوير مشاريع مائية استراتيجية.[1]

3. **مياه الأمطار:**

تُعد مياه الأمطار مصدراً موسمياً ومحدوداً، تتأثر جودته وكميته بالتغيرات المناخية يتم استخدام تقنيات تقليدية لجمع هذه المياه في خزانات وسدود صغيرة، لكنها تواجه تحديات في التخزين طويل الأمد. تعكس كفاءة إدارة مياه الأمطار فجوات كبيرة في البنية التحتية، حيث أن معظم المناطق تفتقر إلى تقنيات حديثة لتحسين تجميع المياه واستغلالها.

4. **المياه غير التقليدية:**

مع تصاعد أزمة المياه التقليدية، برزت المياه غير التقليدية كخيار بديل، يشمل تحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه العادمة ورغم أهميتها المتزايدة، إلا أن تكاليف التحلية العالية وقصور البنية التحتية يحد من توسعها. تُستخدم المياه المعالجة بشكل رئيسي للزراعة، بينما تواجه مشاريع التحلية تحديات تقنية ولوجستية تجعلها غير قادرة على سد فجوة الطلب المتزايد.

1 Moore, S., & Fisher, J. B. (2012). Challenges and opportunities in GRACE-based groundwater storage assessment and management: an example from Yemen. Water resources management, 26, 1425-1453.

التوزيع الجغرافي للمصادر المائية:

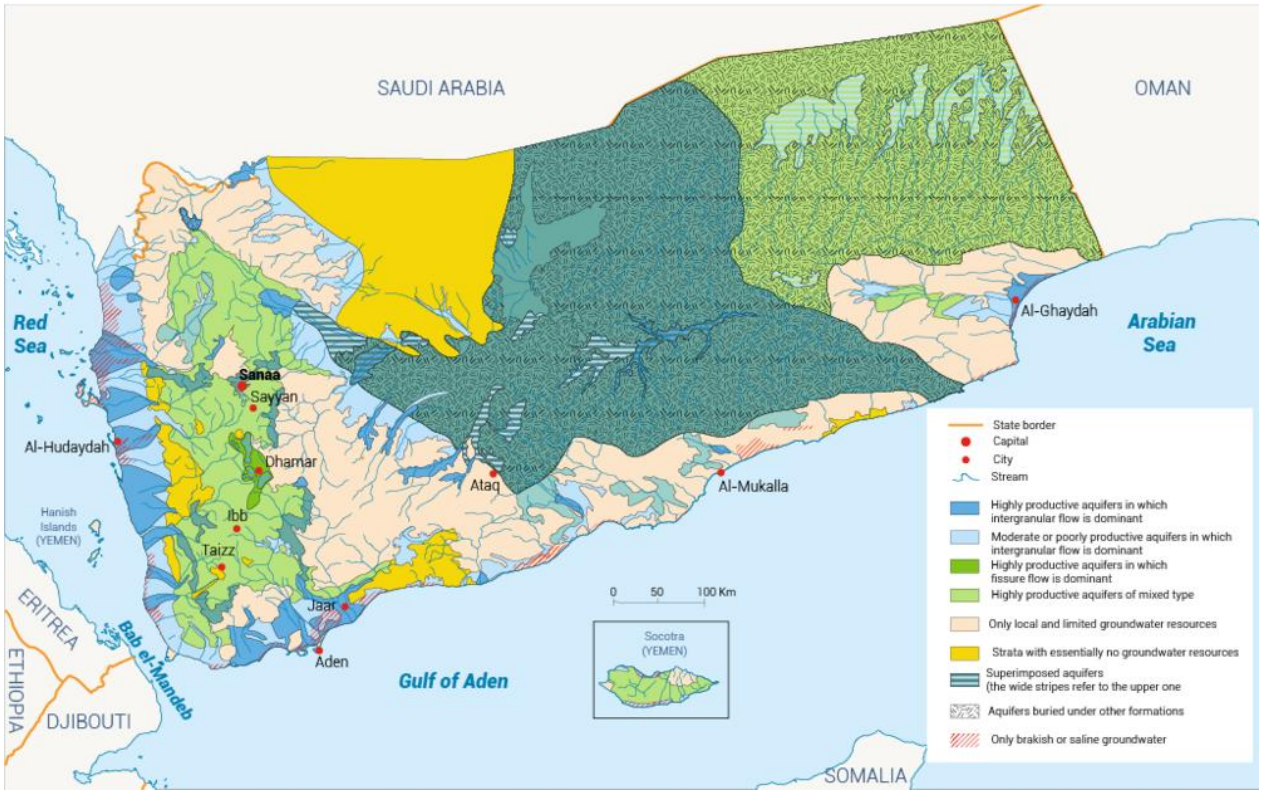

)1(

تُظهر الخريطة الجيولوجية لليمن تنوّعًا كبيرًا في توزيع الموارد المائية بين مناطق عالية الإنتاجية وأخرى شحيحة أو مالحة. ففي المناطق الجبلية والسهول الساحلية، تسهم الطبقات الرسوبية والتشققات الصخرية في تخزين المياه الجوفية، بينما تعاني المناطق الصحراوية في الشمال الشرقي ومحيطها من محدودية الموارد المائية أو انعدامها تقريبًا. وتؤدي التفاوتات المناخية (هطول الأمطار وتركيزها في المرتفعات الغربية) والاستخدام الجائر للمياه الجوفية (خصوصًا للزراعة المجهِدة للمصادر المائية كالقات) إلى استنزاف الأحواض الجوفية وارتفاع معدلات التملّح في السهول الساحلية. في الوقت نفسه، تساهم شبكة الأودية الرئيسة في توفير مياه سطحية موسمية، لكنها تبقى محدودة وغير كافية لتلبية احتياجات النمو السكاني والزراعي المتزايدة تُظهر التوزيعات الجغرافية تباينات كبيرة في توفر الموارد المائية.

1 Yemen Water Sector Support Program. (n.d.). Maps. Yemen Water. Retrieved December 12, 2024, from https://www.yemenwater.org/maps

ثانياً: التحديات المتعلقة بمصادر المياه بشكل عام:

1. **التغيرات المناخية:**

أدت التغيرات المناخية إلى تراجع هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة، مما فاقم من أزمة المياه السطحية والجوفية على حد سواء في اليمن[1]. يُتوقع أن تستمر التأثيرات المناخية في تعقيد إدارة الموارد المائية، ما يتطلب تدخلات استراتيجية.

2. **الاستخدام غير المستدام:**

يشكل الاستخدام الزراعي غير الكفء للمياه تحدياً رئيسياً، حيث يُستهلك أكثر من 90% من المياه الجوفية في أنظمة ري تقليدية. يؤدي غياب التشريعات الصارمة إلى تفاقم الاستنزاف الجائر للمياه، خاصة في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية.

3. **البنية التحتية الضعيفة:**

تعاني شبكة المياه الوطنية من نقص في الاستثمارات والصيانة، مما يزيد من فقدان الموارد أثناء النقل والتوزيع[2]. غياب خطط متكاملة لبناء سدود استراتيجية يترك الموارد المائية عرضة للتقلبات المناخية.

4. **النزاعات والصراعات:**

أدى النزاع المستمر في اليمن إلى تدمير البنية التحتية المائية، مما يزيد من معاناة السكان في الوصول إلى مياه نظيفة وصحية[3]. تعيق النزاعات الجهود الدولية والمحلية لإعادة تأهيل أنظمة المياه وتعزيز استدامتها.

يكشف التحليل عن واقع مأزوم للموارد المائية في اليمن، يتطلب استجابة متعددة المستويات تشمل تحسين إدارة المياه، تعزيز التعاون الإقليمي، وتطوير تقنيات مبتكرة لتحلية المياه وإعادة استخدامها يُعد بناء قدرات مؤسسية فعالة أمراً ضرورياً لتحقيق استدامة الموارد المائية وضمان الأمن المائي للأجيال القادمة.

ثالثاً: التحديات المائية قبل وبعد الصراعات في اليمن

1.التحديات المائية قبل الصراعات

كانت اليمن تعاني قبل اندلاع الصراعات من أزمات مائية هيكلية تتجلى في قلة الموارد الطبيعية، ضعف الإدارة، وتدهور البنية التحتية وفقًا لتقارير منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تمثلت أبرز التحديات في:

1 Mohamed, H., Elayah, M., & Schuplen, L. (2017). Yemen between the impact of the climate change and the ongoing Saudi-Yemen war: A real tragedy. Centre for International Development Issues, Nijmegen, The Netherlands.
2 Al-Saidi, M., Roach, E. L., & Al-Saeedi, B. A. H. (2020). Conflict resilience of water and energy supply infrastructure: Insights from Yemen. Water, 12(11), 3269.
3Aklan, M. M., De Fraiture, C., & Hayde, L. G. (2019). Which water sources do people revert to in times of war? Evidence from the Sana'a Basin, Yemen. International Journal of Environmental Research, 13, 623-638.

- **ندرة الموارد المائية المزمنة:**

يبلغ نصيب الفرد من المياه في اليمن أقل من 100 متر مكعب سنويًا، مقارنةً بالحد الأدنى العالمي البالغ 1250 متر مكعب، مما يجعلها من الدول الأكثر فقرًا مائيًا عالميًا. يعتمد اليمن على الأمطار الموسمية والمياه الجوفية التي تعاني من تجدد محدود وتوزيع غير متساوٍ بين المناطق.

- **الاستخدام الزراعي غير المستدام:**

تُستهلك حوالي 90% من المياه المتاحة في الزراعة، مع اعتماد كبير على أنظمة الري التقليدية منخفضة الكفاءة ساهم هذا النمط في استنزاف المخزونات الجوفية، خاصة في تهامة ووادي حضرموت. تشير التقارير إلى أن المياه الجوفية تُستخرج بمعدلات تفوق القدرة الطبيعية للتجدد، ما يؤدي إلى انخفاض مستمر في مستوياتها بمعدل 2-6 أمتار سنويًا[1].

- **تدهور البنية التحتية:**

تعاني شبكات توزيع المياه من تسربات تتجاوز 50% من الكميات المنقولة بسبب التدهور وقلة الصيانة. السدود الصغيرة والمرافق الحالية غير قادرة على استيعاب كميات الأمطار الموسمية، مما يؤدي إلى خسارة كبيرة من الموارد المائية.

- **غياب التخطيط والإدارة:**

المؤسسات المسؤولة عن إدارة المياه كانت تعاني من ضعف في التنسيق وغياب خطط استراتيجية طويلة الأمد أدى هذا القصور إلى ازدواجية السياسات وإهدار الموارد[2].

- **الضغط السكاني والتوسع الحضري:**

أدى النمو السكاني الذي تجاوز 28% سنويًا والتوسع العمراني غير المنظم إلى زيادة كبيرة في الطلب على المياه، مما فاقم أزمة التوزيع.

2.التحديات المائية بعد الصراعات

مع تصاعد الصراعات، تفاقمت التحديات المائية بشكل غير مسبوق وفقًا لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن النزاعات المسلحة زادت من تدهور الوضع المائي بشكل كبير من خلال:

1 Molle, F., & Closas, A. (2017). Groundwater governance: a synthesis.[Project report of the Groundwater Governance in the Arab World-Taking Stock and Addressing the Challenges].
2 Taher, T., Bruns, B., Bamaga, O., Al-Weshali, A., & Van Steenbergen, F. (2012). Local groundwater governance in Yemen: building on traditions and enabling communities to craft new rules. Hydrogeology Journal, 20(6), 1177-1188.

- **تدمير البنية التحتية:**

تشير التقارير إلى أن أكثر من 45% من أنظمة المياه تعرضت لأضرار كلية أو جزئية هذا التدمير شمل محطات الضخ، شبكات التوزيع، والسدود[1]. أدى استهداف البنية التحتية إلى تقليص وصول السكان إلى المياه بنسبة 50% في المناطق الريفية و70% في المناطق الحضرية[2].

- **تلوث المصادر المائية:**

تسرب النفايات الصلبة والسائلة إلى مصادر المياه زاد من معدلات التلوث، مما أدى إلى تفشي الأمراض مثل الكوليرا[3] التي أثرت على أكثر من مليون شخص بين عامي 2017 و2019. تشير تقارير إلى أن 55% من مصادر المياه الجوفية والسطحية أصبحت غير صالحة للاستهلاك البشري [4].

- **النزوح الداخلي وتزايد الضغط:**

النزوح الداخلي الذي شمل أكثر من 4 ملايين[5] شخص ضاعف الضغط على الموارد المائية في المناطق المستقرة نسبيًا. التنافس بين السكان الأصليين والنازحين أدى إلى ارتفاع التوترات الاجتماعية وزيادة الاستهلاك غير المنظم.

- **انهيار المؤسسات والحوكمة:**

غياب الحوكمة الفعالة في ظل النزاعات أدى إلى فوضى في إدارة الموارد المائية تراجعت قدرة المؤسسات المحلية على تقديم الخدمات أو تنفيذ خطط إصلاحية. ساهم الانهيار المؤسسي في زيادة الحفر العشوائي للآبار، مما فاقم أزمة استنزاف المياه الجوفية.

- **ارتفاع التكاليف و انخفاض المساعدات:**

أدى تدمير البنية التحتية إلى ارتفاع تكاليف توفير المياه المنقولة بالشاحنات إلى أكثر من 400% مقارنةً بفترة ما قبل النزاع. تعطل الدعم الدولي لمشاريع المياه بسبب القيود الأمنية وعدم الاستقرار السياسي[6].

---

1 Al-Saidi, M., Roach, E. L., & Al-Saeedi, B. A. H. (2020). Conflict resilience of water and energy supply infrastructure: Insights from Yemen. Water, 12(11), 3269.

2 Sowers, J., & Weinthal, E. (2021). Humanitarian challenges and the targeting of civilian infrastructure in the Yemen war. International Affairs, 97(1), 157-177.

3 Al-Saad, N. A. A. (2020). The cholera crisis in Yemen: case studies on vulnerability and resilience in Sana'a, Al Hudaydah, and Ma'areb.

4 Farhan, G. A. K. (2020). Assessment of WASH Program During the War in Yemen (2014–2018) from IWRM Perspective (Case study–Sana'a Capital) (Doctoral dissertation, SANA'A UNIVERSITY).

[29]محمد عبد الجليل ناجي المليكي، & زمزم صالح سعد الخولاني. (2020). النزوح القسري الداخلي في اليمن: الحجم، الاحتياجات، والمعالجات الممكنة. مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، (7)، 195-266.

(6) Diep, L., Hayward, T., Walnycki, A., Husseiki, M., & Karlsson, L. (2017). Water, crises and conflict in MENA: how can water service providers improve their resilience?. International Institute for Environment and Development.

رابعاً: مقارنة بين التحديات قبل وبعد الصراعات.3

التحدي	قبل الصراعات	بعد الصراعات
البنية التحتية	متدهورة وتحتاج للصيانة	تعرضت لتدمير شامل في العديد من المناطق
الاستخدام الجوفي	مرتفع بسبب الزراعة غير المستدامة	تفاقم بشكل غير منظم نتيجة الحفر العشوائي
التلوث	محدود نسبيًا	واسع النطاق ويشمل معظم المصادر المائية
إدارة الموارد	ضعيفة ومحدودة الفعالية	شبه غائبة بسبب انهيار المؤسسات
الوصول إلى المياه	محدود ولكنه منتظم	انخفض بشكل حاد بسبب النزاع وتدمير الشبكات

المحور الثالث: تأثير الصراعات على إدارة الموارد المائية في اليمن

أولاً: تحليل الأثر المباشر وغير المباشر للصراعات

تلعب الصراعات دوراً حاسماً في إعادة تشكيل الديناميكيات المتعلقة بإدارة الموارد المائية، حيث تؤدي إلى آثار فورية وبعيدة المدى تشمل البنية التحتية، الحوكمة، التوزيع، والتوازن الاجتماعي-الاقتصادي التحليل التالي يعكس هذه التأثيرات على مستوياتها المختلفة:

1. الأثر المباشر للصراعات

- **تدمير البنية التحتية المائية:**

تشير تقارير دولية إلى أن أكثر من 45% من شبكات المياه والبنية التحتية المرتبطة بها في اليمن تعرضت لأضرار مباشرة نتيجة الصراعات تتراوح هذه الأضرار بين التدمير الكلي لمحطات الضخ وخزانات المياه[1] وصولاً إلى تعطيل أنظمة التوزيع المحلية أدى تدمير السدود الصغيرة والمتوسطة إلى فقدان القدرة على تخزين مياه الأمطار، ما أثر بشكل كبير على كفاءة استخدام المياه في الري والزراعة، خاصة في المناطق الزراعية الرئيسة مثل تهامة وحضرموت. تتداخل هذه الأضرار مع تصاعد الحاجة إلى المياه في ظل انقطاع الإمدادات، مما أدى إلى اعتماد ملايين السكان على مصادر مياه غير موثوقة.

1Al-Jabri, B. A. M. (2024). Assessing the effect of the Yemeni conflict on the accomplishment of the Sustainable Development Goals (SDGs).

- **التلوث الناتج عن العمليات العسكرية:**

العمليات العسكرية المكثفة تسببت في تسرب الملوثات الصناعية والنفطية إلى الموارد المائية السطحية والجوفية هذا التلوث كان له آثار مدمرة على نوعية المياه الصالحة للشرب والري[1]. ضعف أنظمة الصرف الصحي خلال النزاعات أدى إلى اختلاط مياه الصرف الصحي مع مصادر المياه النظيفة، مما تسبب في تفشي أوبئة خطيرة مثل الكوليرا، والتي أبلغ عن إصابة أكثر من مليون حالة في الفترة من 2017 إلى 2019[2].

- **الاستخدام العسكري للموارد المائية:**

تركزت الصراعات حول السيطرة على الموارد المائية كوسيلة استراتيجية في بعض الحالات، تم تدمير السدود أو منع الوصول إلى مصادر المياه من قبل أطراف النزاع، مما أدى إلى استخدام المياه كأداة ضغط سياسي وعسكري. التحكم في تدفق المياه، خصوصاً في المناطق الزراعية، أثّر بشكل كبير على القدرة الإنتاجية للسكان المحليين[3].

2. الأثر غير المباشر للصراعات

- **انهيار المؤسسات المسؤولة عن إدارة الموارد المائية:**

أدت الصراعات إلى تفكك المؤسسات الحكومية والإدارية التي تُعنى بإدارة الموارد المائية غياب هذه الهياكل أدى إلى نقص الرقابة والتنظيم، مما سمح بانتشار ممارسات استنزاف الموارد مثل الحفر العشوائي للآبار. التدهور المؤسسي زاد من تفاقم مشكلة الاستخدام غير المستدام للمياه الجوفية، حيث انخفضت مستوياتها بمعدلات غير مسبوقة.

- **النزوح الداخلي والضغط على الموارد:**

شهد اليمن نزوح أكثر من 4 ملايين شخص إلى المناطق الأكثر استقراراً، مما أدى إلى تضاعف الطلب على الموارد المائية في هذه المناطق. تسبب النزوح الجماعي في زيادة حدة التنافس على الموارد المحدودة بين النازحين والمجتمعات المضيفة، مما أضاف بعداً اجتماعياً للأزمة المائية.

- **التراجع في الاستثمارات المحلية والدولية:**

تركّز الجهود الحكومية والدولية على الإغاثة الطارئة بدلاً من الاستثمار في مشاريع المياه طويلة الأمد تسبب هذا التحول في توقف العديد من المشاريع التنموية الحيوية. القيود الأمنية وعدم الاستقرار السياسي أعاق تنفيذ مبادرات دولية كانت تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية.

1Gleick, P. H. (2019). Water as a weapon and casualty of armed conflict: A review of recent water-related violence in Iraq, Syria, and Yemen. Wiley Interdisciplinary Reviews: Water, 6(4), e1351.

(2) Spiegel, P., Ratnayake, R., Hellman, N., Ververs, M., Ngwa, M., Wise, P. H & ،.Lantagne, D. (2019). Responding to epidemics in large-scale humanitarian crises: a case study of the cholera response in Yemen, 2016–2018 .BMJ Global Health ،(4)4 ،e001709.

(3)Lee, C. H. (1920). Water resources in relation to military operations .The Military Engineer.289-285 ،(63)12 ،

- **ارتفاع التكاليف الاقتصادية:**

أدى النقص الحاد في إمدادات المياه إلى ارتفاع تكاليف المياه المنقولة بالشاحنات بمعدلات تجاوزت 400% في بعض المناطق الريفية. زيادة التكاليف جعلت الوصول إلى المياه النظيفة أكثر صعوبة، خصوصاً للأسر ذات الدخل المحدود، مما أثر سلباً على جودة الحياة.

- **التأثيرات الاجتماعية والديموغرافية:**

تصاعدت النزاعات الاجتماعية بين المجتمعات المحلية بسبب التنافس على الموارد ساهم هذا التنافس في زيادة التوترات، ما أدى إلى تصاعد النزاعات داخل المناطق المتأثرة. الفجوات الاقتصادية المتزايدة بين المناطق المتأثرة بالصراع وتلك الأقل تأثراً أدت إلى تركز الخدمات والاستثمارات في مناطق محددة، مما أثر على التوازن التنموي.

أمثلة على التأثيرات:

1. **صنعاء:**

تعاني العاصمة من نضوب شبه كامل للمياه الجوفية، مما جعلها تعتمد بشكل متزايد على المياه المنقولة بالشاحنات. أدى تدمير محطات الضخ إلى انقطاع شبه دائم للإمدادات عن غالبية الأحياء السكنية.

2. **تهامة:**

تراجعت الأنشطة الزراعية بشكل كبير بسبب فقدان السدود الصغيرة التي كانت تُستخدم لتخزين مياه الأمطار هذا الانخفاض في الإنتاج الزراعي زاد من انعدام الأمن الغذائي في المنطقة.

3. **عدن:**

على الرغم من قربها من البحر، فإن مشاريع تحلية المياه لم تكن كافية لتلبية احتياجات السكان، مما جعل الاعتماد على المياه الجوفية خياراً غير مستدام. تعاني المدينة من انقطاعات مستمرة في إمدادات المياه، مما يزيد من الضغوط الاجتماعية على السكان تؤكّد الصراعات في اليمن مدى تعقيد أزمة المياه والحاجة إلى استراتيجيات متكاملة تشمل إعادة بناء البنية التحتية، تعزيز الحوكمة، ودعم المبادرات الدولية والمحلية لتحقيق إدارة مستدامة للموارد المائية. ويمثّل الأمن المائي ركيزة أساسية للاستقرار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاع، كما تُبيّن أمثلة صنعاء وتهامة وعدن حجم التأثيرات المتباينة للصراعات على إدارة الموارد المائية، ما يستدعي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان استدامة هذه الموارد وتحقيق الأمن المائي مستقبلًا.

خاتمة

يُظهِر واقع اليمن اليوم عمق الأزمة المائية وتداخُلها مع الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في ظل صراعات مسلّحة متواصلة أثّرت بشكل مباشر على استدامة الموارد المائية، وجعلت الأمن المائي في مواجهة تهديدات غير مسبوقة. فمن خلال التحليل التاريخي والتطبيقي لواقع اليمن المائي، تبيَّن أن جذور أزمة المياه لا ترتبط فقط بعوامل جغرافية ومناخية، كالندرة الطبيعية للمياه وتذبذب معدلات الهطول المطري، بل تتعداها إلى سياسات تنموية مضطربة، وانعدام الخطط الاستراتيجية، واستنزاف المياه الجوفية بشكل عشوائي لأغراض زراعية، خصوصًا في زراعة القات. كما ساهمت الاضطرابات السياسية وضعف مؤسسات الدولة في تفاقم هذه التحديات، ما ترك أثرًا واضحًا على قابلية اليمن لمواجهة التغيرات المناخية من جهة، واستدامة إدارة الموارد المائية من جهة أخرى. وقد جاء الصراع في العقد الأخير ليضيف طبقة أكثر تعقيدًا على هذه المشكلة. فلم تتوقف تداعيات النزاع عند حدود التدمير المباشر للبنية التحتية المائية، المتمثِّلة في محطات الضخ وشبكات التوزيع والسدود فحسب؛ بل امتدت لتشمل انهيار المؤسسات الرسمية وانحسار دورها الرقابي والتنظيمي، ما أدّى إلى غياب التشريعات النافذة والرقابة الرشيدة على عمليات الحفر العشوائي للآبار. ونتج عن ذلك ضياع فرص تنموية مهمة، واستنزاف لموارد المياه الجوفية، وتراجع في كفاءة استخدام الموارد المتوفّرة. كما تسبّبت الصراعات في ارتفاع نسب النزوح الداخلي؛ حيث وجدت المجتمعات المضيفة نفسها أمام ضغوط إضافية لتوفير موارد مائية شحيحة أصلًا، ما أجّج التوترات الاجتماعية في كثير من المناطق، وزاد من هشاشة النسيج الاقتصادي والاجتماعي برمّته.

ولم تقتصر التأثيرات على الجانب المؤسسي أو الاجتماعي فقط، بل طالت الجانب البيئي بشكل جوهري، إذ تفاقم التلوث المائي بفعل العمليات العسكرية وتسرب الملوثات الكيميائية والبيولوجية إلى مصادر المياه السطحية والجوفية. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسب انتشار أمراض وأوبئة مثل الكوليرا، التي انتشرت بوتيرة سريعة في مناطق مختلفة من اليمن خلال السنوات الأخيرة، في ظل بنية تحتية صحية متدهورة أساسًا. توفّر هذه الدراسة إطارًا تحليليًا لفهم جذور أزمة المياه المعقّدة في اليمن وأبعادها المتداخلة. ورغم ما يواجهه اليمن من صعوبات راهنة، إنّ التعويل على الطاقات المحلية والإقليمية والدولية، وبناء خطط متكاملة تجمع بين التكنولوجيا الحديثة والحوكمة الرشيدة والوعي المجتمعي، يمثّل الطريق الأكثر واقعية لتحقيق أمن مائي مستدام، بما يضمن حماية الموارد المائية للأجيال الحالية والمستقبلية، ووضع اليمن في مسار آمن نحو التعافي والتنمية.

استنتاجات الدراسة

1. **ارتباط وثيق بين الصراعات وانهيار إدارة الموارد المائية**

تبيَّن من خلال التحليل أن الصراعات الدائرة في اليمن أسهمت بشكل مباشر في تدمير البنية التحتية المائية وتعطيل المؤسسات المسؤولة عن إدارتها؛ ما عزّز من تفاقُم أزمة المياه وعرقل جهود أي إصلاحات أو خطط وطنية لاستدامة الموارد المائية.

2. **ضعف الحوكمة يُعزِّز استنزاف الموارد**

كشفت الدراسة عن غياب القوانين الرادعة وتفكّك المؤسسات، ما أدّى إلى انتشار الحفر العشوائي للآبار والاستخدام المفرط للمياه الجوفية. وخلّف هذا الوضع استنزافًا غير مسبوق للأحواض المائية، وسط غياب شبه تام للرقابة والتنظيم.

3. **تأثير اجتماعي خطير للنزوح والضغوط السكانية**

تسبَّب النزوح الداخلي في تضاعف الطلب على المياه في المناطق المضيفة، مُولِّدًا توترات مجتمعية وتنافُسًا على موارد شحيحة أصلًا. وأظهرت الدراسة أن التهجير القسري يزيد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، ويؤثر بشكل مباشر في استقرار المجتمعات المحلية.

4. **حتمية الإصلاح المؤسسي والسياساتي**

أكّدت الدراسة الحاجة إلى بناء مؤسسات رشيدة ووضع منظومات قانونية صارمة تُنظِّم استخراج المياه واستخدامها؛ إذ لا يمكن للتقنيات وحدها أن تُعوّض غياب تشريعات وقوانين نافذة، أو أن تُواجه الفساد وضعف الحوكمة.

5. **البعد التنموي المستدام كحل جوهري**

أظهرت الدراسة أن مقاربة أزمة المياه بمعزل عن الجوانب التنموية الشاملة لن تُؤدي إلى حلول دائمة. فإعادة إعمار اليمن وإعادة بناء مؤسساته والاستثمار في اقتصاده هي خطوات مركزية لتوفير بيئة حاضنة لاستدامة الموارد المائية وخفض احتمالية تجدّد النزاعات عليها.

6. **التوعية المجتمعية والإشراك الشعبي**

تشير النتائج إلى أن إشراك المجتمعات المحلية في إدارة الموارد، وزيادة الوعي بأهمية ترشيد الاستهلاك وحماية المياه، يضطلعان بدور رئيس في إنجاح أي استراتيجية وطنية للأمن المائي. فالحلول الفعّالة تتطلب فهمًا شعبيًا أوسع، وامتثالًا مجتمعيًا للدور التشريعي والرقابي.

التوصيات

1. **إنشاء هيئة وطنية للمياه**

تتمتع بسلطة تنظيمية واضحة لوضع الخطط بعيدة المدى، والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية بالمياه في اليمن.

2. **تطوير قاعدة بيانات مائية موحَّدة**

باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) والتقنيات الرقمية الحديثة، لرصد موارد المياه والتنبؤ بالتغيرات على المدى الطويل.

3. **وضع سياسات للتكيف مع التغيرات المناخية**

تتضمن بناء سدود كبيرة وصغيرة في المناطق الجبلية، وتطبيق نظم إنذار مبكر للتعامل مع موجات الجفاف والفيضانات المفاجئة.

4. **تشجيع الزراعات الأقل استهلاكًا للمياه**

والحدّ من زراعة القات، واستبدالها بمحاصيل استراتيجية ذات عائد اقتصادي عالٍ واستهلاك مائي منخفض.

5. تعزيز اللامركزية في الإدارة المائية

من خلال مجالس مائية محلية تُمكِّن المجتمعات من مراقبة استخدام الآبار والإشراف على توزيع المياه، الأمر الذي يزيد الشفافية ويُقلِّل الفساد.

المراجع و المصادر

1.أ. د. عبد العباس فضيخ دغبوش. (2022). تلوث البيئة بين حركة المياه الجوفية والتنمية الصناعية (مدينة تعز-اليمن). (1) Al-Bahith Journal.

2.د/عادل حمود لف ناجي، & أ/محمد عبده أحمد علي الورافي. (2022). تحديد المواقع الملائمة لحصاد مياه الأمطار لتغذية المياه الجوفية اصطناعياً في الحوض المائي لمدينة إب-اليمن باستخدام الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية. مجلة العلوم التربوية و الدراسات الإنسانية، (24)، 508-540.

3.عبد اللطيف أحمد المنيفي، & سعاد عبد الله خميس الصبان. (2021). الآثار البيئية المحتملة للتغيرات الكمية والنوعية للمياه في اليمن. مجلة العلوم التربوية و الدراسات الإنسانية، 8(19)، 537-565.

4. عبد الواحد علي محمد اسكندر. (2023). تقييم الوضع المائي في اليمن: دراسة هيدرولوجية لتحليل مصادر المياه الجوفية وتقدير كميات الاستخدام والتجدد. مجلة جامعة الملكة أروى، 26(26)، 29-29.

5.فالق، مروة راضية، ويفي، & خيرة. (2023). تأثير الأمن المائي على الأمن القومي.

6.محمد عبد الجليل ناجي المليكي، & زمزم صالح سعد الخولاني. (2020). النزوح القسري الداخلي في اليمن: الحجم، الاحتياجات، والمعالجات الممكنة. مجلة الآداب للدراسات النفسية والتربوية، (7)، 195-266.

7.يحيى، عبد الرحمن و بابريش، وهبي و سيف، رندا. (2022). آثار المياه المجاري على بعض الطرق الفيزيائية والكيميائية لمياه الآبار المسموح بها في مدينة تريم -اليمن. مجلة جامعة عدن للعلوم الطبيعية والتطبيقية. 25. 37-46. 10.47372/uajnas.2021.n1.a05.

References

1.Abrahams, D. (2020). Conflict in abundance and peacebuilding in scarcity: Challenges and opportunities in addressing climate change and conflict. World Development, 132, 104998.

2.Aklan, M. M., De Fraiture, C., & Hayde, L. G. (2019). Which water sources do people revert to in times of war? Evidence from the Sana'a Basin, Yemen. International Journal of Environmental Research, 13, 623-638.

3.Al-Jabri, B. A. M. (2024). Assessing the effect of the Yemeni conflict on the accomplishment of the Sustainable Development Goals (SDGs).

4.Al-Saad, N. A. A. (2020). The cholera crisis in Yemen: case studies on vulnerability and resilience in Sana'a, Al Hudaydah, and Ma'areb.

5.Al-Saidi, M., Roach, E. L., & Al-Saeedi, B. A. H. (2020). Conflict resilience of water and energy supply infrastructure: Insights from Yemen. Water, 12(11), 3269.

6.Binder, C. (2017). Border disputes through ill-defined borders: maritime territorial conflicts and their impact on security. Border Politics: Defining Spaces of Governance and Forms of Transgressions, 33-50.

7.Blanco, E., & Razzaque, J. (2011). Globalisation and natural resources law: challenges, key issues and perspectives. Edward Elgar Publishing.

8.Davis, G. A., & Tilton, J. E. (2005, August). The resource curse. In Natural resources forum (Vol. 29, No. 3, pp. 233-242). Oxford, UK: Blackwell Publishing, Ltd.

9.Diep, L., Hayward, T., Walnycki, A., Husseiki, M., & Karlsson, L. (2017). Water, crises and conflict in MENA: how can water service providers improve their resilience?. International Institute for Environment and Development.

10.Falkenmark, M (1989) The massive water scarcity now threatening Africa: Why isn't it being addressed? Ambio, 112-118

11.Falkenmark, M (1989) The massive water scarcity now threatening Africa: Why isn't it being addressed? Ambio, 112-118.

12.Farhan, G. A. K. (2020). Assessment of WASH Program During the War in Yemen (2014–2018) from IWRM Perspective (Case study–Sana'a Capital) (Doctoral dissertation, SANA'A UNIVERSITY).

13.Freyfogle, E. T. (1986). Water justice. U. Ill. L. Rev., 481.

14.Gadain, H., & Libanda, B. (2023). Agricultural water deficit trends in Yemen. Atmosphere, 14(8), 1263.

15.Gibbs, D., & Jonas, A. E. (2000). Governance and regulation in local environmental policy: the utility of a regime approach. Geoforum, 31(3), 299-313.

16.Gleick, P H (1993) Water and conflict: Fresh water resources and international security International Security, 18(1), 79-112

17.Gleick, P H (1993) Water and conflict: Fresh water resources and international security International Security, 18(1), 79-112.

18.Gleick, P. H. (1993). Water in crisis: A guide to the world's fresh water resources. Oxford University Press.

19.Gleick, P. H. (2019). Water as a weapon and casualty of armed conflict: A review of recent water‐related violence in Iraq, Syria, and Yemen. Wiley Interdisciplinary Reviews: Water, 6(4), e1351.

20.Hatfield-Dodds, S., Nelson, R., & Cook, D. C. (2007). Adaptive governance: An introduction and implications for public policy.

21.Hipel, K. W., Kilgour, D. M., & Kinsara, R. A. (2014). Strategic investigations of water conflicts in the Middle East. Group Decision and Negotiation, 23, 355-376.

22.Homer-Dixon, T F (1994) Environmental scarcities and violent conflict: Evidence from cases International Security, 19(1), 5-40

23.Homer-Dixon, T F (1994) Environmental scarcities and violent conflict: Evidence from cases International Security, 19(1), 5-40.

24.Issad, H. A., Aoudjit, R., & Rodrigues, J. J. (2019). A comprehensive review of Data Mining techniques in smart agriculture. Engineering in Agriculture, Environment and Food, 12(4), 511-525.

25.Kroll, D., & Throckmorton, J. (2005, May). The role of technology in enhancing water security: Protecting a valuable asset. In Optics and Photonics in Global Homeland Security (Vol. 5781, pp. 39-47). SPIE.

26.Lautze, J., & Manthrithilake, H. (2012, May). Water security: old concepts, new package, what value?. In Natural resources forum (Vol. 36, No. 2, pp. 76-87). Oxford, UK: Blackwell Publishing Ltd.

27.Lee, C. H. (1920). Water resources in relation to military operations. The Military Engineer, 12(63), 285-289.

28.Mohamed, H., Elayah, M., & Schuplen, L. (2017). Yemen between the impact of the climate change and the ongoing Saudi-Yemen war: A real tragedy. Centre for International Development Issues, Nijmegen, The Netherlands.

29.Molle, F., & Closas, A. (2017). Groundwater governance: a synthesis.[Project report of the Groundwater Governance in the Arab World-Taking Stock and Addressing the Challenges].

30.Moore, S., & Fisher, J. B. (2012). Challenges and opportunities in GRACE-based groundwater storage assessment and management: an example from Yemen. Water resources management, 26, 1425-1453.

31.Obi, C. (2010). Oil as the 'curse'of conflict in Africa: peering through the smoke and mirrors. Review of African political economy, 37(126), 483-495.

32.Ofori, S., Puškáčová, A., Růžičková, I., & Wanner, J. (2021). Treated wastewater reuse for irrigation: Pros and cons. Science of the Total Environment, 760, 144026.

33.Russell, S., & Fielding, K. (2010). Water demand management research: A psychological perspective. Water resources research, 46.(5)

34.Saleth, R. M., & Dinar, A. (2005). Water institutional reforms: theory and practice. Water Policy, 7(1), 1-19.

35.Shatat, M., & Riffat, S. B. (2014). Water desalination technologies utilizing conventional and renewable energy sources. International Journal of Low-Carbon Technologies, 9(1), 1-19.

36.Sowers, J., & Weinthal, E. (2021). Humanitarian challenges and the targeting of civilian infrastructure in the Yemen war. International Affairs, 97(1), 157-177.

37.Spiegel, P., Ratnayake, R., Hellman, N., Ververs, M., Ngwa, M., Wise, P. H., & Lantagne, D. (2019). Responding to epidemics in large-scale humanitarian crises: a case study of the cholera response in Yemen, 2016–2018. BMJ Global Health, 4(4), e001709.

38.Taher, T., Bruns, B., Bamaga, O., Al-Weshali, A., & Van Steenbergen, F. (2012). Local groundwater governance in Yemen: building on traditions and enabling communities to craft new rules. Hydrogeology Journal, 20(6), 1177-1188.

39.USAID. (n.d.). Yemen country profile. LandLinks. Retrieved December 12, 2024, from https://www.land-links.org/country-profile/yemen/#1528831432609-594ed8e2-986f

40.USAID. (n.d.). Yemen country profile. LandLinks. Retrieved December 12, 2024, from https://www.land-links.org/country-profile/yemen/#1528831432609-594ed8e2-986f

41.Ward, C. (2014). The water crisis in Yemen: Managing extreme water scarcity in the Middle East. Bloomsbury Publishing.

42.Weiss, M. I. (2015). A perfect storm: the causes and consequences of severe water scarcity, institutionalbreakdown and conflict in Yemen. Water international, 40(2), 251-272 .

43.Yemen Water Sector Support Program. (n.d.). Maps. Yemen Water. Retrieved December 12, 2024, from https://www.yemenwater.org/maps

44.Yemen Water Sector Support Program. (n.d.). Maps. Yemen Water. Retrieved December 12, 2024, from https://www.yemenwater.org/maps.

45.Zwick, E., DiCaprio, L., Connelly, J., Hounsou, D., Leavitt, C., & Mitchell, C. G. (2006). Blood diamond. Warner Home Video Germany.

دور الحكومة السياسي في إعادة تأهيل ودمج العو ائل المهجرة ضحايا الإرهاب في المجتمع العراقي(محافظة صلاح الدين انموذجا).

The political role of the government in rehabilitating and integrating displaced families, victims of terrorism, into Iraqi society (Salah al-Din Governorate as a model).

أد.هيثم فيصل علي

جامعة تكريت- كلية الاداب- قسم الاجتماع

العراق

الملخص باللغة العربية:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على دور الخدمات في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي، والتعرف على دور القوانين في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي، والتعرف على مدي تقبل العراقيين المهاجرين للدمج في المجتمع العراقي، وكانت العينة 375 مفردة وتم اختيارهم بشكل عرضي من المجتمع العراقي، وكانت النتائج: 1- اتفقت عينة الدراسة أن دور الخدمات في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع، بنسبة 61.2% علي نجاح دور الحكومة في إعادة وتأهيل وخاصة في الفترة الأخيرة. 2- اتفقت عينة الدراسة على تواجد دور القوانين في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراق، بنسبة 55.98% وتواجد القوانين المختلفة التي تساعد في تدعيم إعادة الادماج وتأهيل العوائل المهجرة ، 3- اتفقت عينة الدراسة على أن الدولة تقوم بدورها السياسي من اجل إعادة دمج وتأهيل العوائل للدمج في المجتمع العراقي وارجع هذه النتيجة لتواجد سخط لدي الافراد نتيجة التهجير القصري الذي تعرضوا عليه وليس نتيجة للعمل الحكومي من اجل إعادة توطين وانما رده فعل عاطفية، بنسبة 66.86%، ولكن هناك تأثير نفسي سلبي جراء التهجير القسري كل هذه الأمور أدت إلى عدم نجاح الكامل بنسبة 67% فيجب ان يكون هناك تأهيل نفسي بدل الادماج والتكييف للعوائل المهجرة في العراق محافظة صلاح الدين.

الكلمات المفتاحية: الحكومة – سياسة – تأهيل – دمج العوائل المهجرة – المجتمع العراقي.

الملخص باللغة الإنجليزية

The current study aimed to identify the role of services in the rehabilitation and integration of displaced families into Iraqi society, and to identify the role of laws in the rehabilitation and integration of displaced families into Iraqi society, and to identify the extent to which Iraqi immigrants accept integration into Iraqi society. My presentation from the Iraqi society, and the results were: 1- The study sample agreed that the role of services in the rehabilitation and integration of displaced families into society, by 61.2% on the success of the government's role in rehabilitation and rehabilitation, especially in the recent period. 2- The study sample agreed on the existence of the role of laws in the rehabilitation and integration of displaced families into Iraqi society, by 55.98%, and the existence of various laws that help in consolidating reintegration and rehabilitation of displaced families. 3- The study sample agreed that the state plays its political role in order to reintegrate And rehabilitate families for integration into Iraqi society. He attributed this result to the presence of dissatisfaction among individuals as a result of the forced displacement that they were

subjected to, and not as a result of government work for resettlement, but rather an emotional reaction, at a rate of 66.86%, but there is a negative psychological impact as a result of forced displacement. All of these things led to no Al-Kamil succeeded by 67%, so there should be psychological rehabilitation instead of integration and adaptation for the displaced families in Iraq, Salah al-Din Governorate.

Keywords: government - policy - rehabilitation - integration of displaced families - Iraqi society.

مقدمة:

تعرضت الحقوق المدنية والسياسية للعراقيين رجالاً ونساءً إلى "فوضى إبداعية" روجها الاحتلال الأمريكي بهدف تدمير بنية الدولة العراقية ونظامها القانوني ومؤسساتها وإجراءاتها (رميح، 2021). لتدمير البنية التحتية وتفكيك وإعادة بناء الإرادة الجماعية للشعب العراقي من خلال رعايتها وتزييفها. تم تصميم العملية السياسية وإنتاجها وفقًا لمفاهيم ومصالح للأفراد العراقيين النازحين (محمد، 2018) .

وتم إنشاء جمعية طائفية وعرقية، مما تسبب في انقسام عمودي في النسيج الاجتماعي العراقي.(بلقزيز، 2014) تعرضت انجازات العراقيين لانتكاسة. وشخصت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التابعة للأمم المتحدة بإن ما يحدث في العراق هو مثال على عملية تراجع تحدث في حقوق الافراد نتيجة تدمير أنظمتها المختلفة في المشاركة في المناصب السياسية والاجتماعية المهمة (الزبيدي، 2019)، ووصلوا إلى مستوى عالٍ في التعليم والتوظيف بفضل جهودهم وقوانينهم التي تحمي درجة عالية من المساواة.

ويعكس السيناريو العراقي الحالي كل ما تراكم على مدى سنوات من الاحتلال ونتائج سياساته واجراءاته التي تؤثر على منظومة حقوق الانسان الاساسية برمتها ولا سيما الحق في الحياة وانه على الشعب العراقي نساء ورجالا. (خلف، 2019) تعرض الرجال لعملية هجرة قسرية مما اثر على وجودهم وهويتهم ومستقبلهم. لذلك حاولت الحكومة بإعادة توطين المهاجرين من أجل مساعدة العراق على التطور والتقدم. (محمد وجودت،2020)

المبحث الأول

الإطار العام للدراسة

أولا: مشكلة الدراسة:

يمثل التآكل الذي تعرضت له حقوق الإنسان الأساسية للعراقيين مأساة قوضت جميع أهداف وجهود وتطلعات المجتمع الدولي لصون هذه الحقوق وتعزيزها، (الفتلاوي، 2009)وقبل كل شيء حقهم في الحياة. وإن الحق الأساسي للعراقيين في البقاء على قيد الحياة معرض للخطر مع اقتراب براثن الموت منهم: قوات الاحتلال، والمليشيات وفرق الموت التي تدعمهم، وانتشار المرض، وانهيار نظام الصرف الصحي وتنقية المياه، والإهمال المتعمد من قبل الجهات الحكومية العراقية (العتابي،2010) . في تحقيق أحدث نُشر في أوائل عام 2008.

وبناء على ما سبق ما هو دور الحكومة السياسي في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي؟

ثانيا: اهداف الدراسة:

-الهدف الرئيسي: التعرف على دور الحكومة السياسي في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي.

-التعرف على دور الخدمات في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي

-التعرف على دور القوانين في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي

-التعرف على مدي تقبل العراقيين المهاجرين للدمج في المجتمع العراقي

ثالثا: تساؤلات الدراسة:

-التساؤل الرئيسي: ما هو دور الحكومة السياسي في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي؟

-ما هو دور الخدمات في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي؟

-ما هو دور القوانين في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي؟

-ما هو مدي تقبل العراقيين المهاجرين للدمج في المجتمع العراقي؟

المبحث الثاني:

رابعا: أهمية الدراسة:

-الأهمية النظرية:

- إن بيئة الحرب والاحتلال هي أرض خصبة لانتهاكات القواعد الملزمة لاتفاقيات حقوق الإنسان، والتي أكدتها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (التي صادق عليها العراق منذ عام 1986).
- ان إعادة التمكين والتأهيل والدمج أساس تمتع الرجال والنساء بحقوقهم بشكل كامل. وأن حرية البلاد شرط أساسي لحرية الرجل والمرأة.

-الأهمية التطبيقية:

- الخروج بنتائج تفيد البحث العلمي

خامسا: مصطلحات الدراسة:

-دور الحكومة السياسي

- التعريف الاجرائي: هي منطق ممارسة الوظائف من قبل الأشخاص الذين يشغلون منصبًا تمثيليًا داخل الحكومة. بشكل عام، هذا يؤثر على السلوك، إما في الفكر أو في أفعال المجتمع. وهي شرعية عندما يتم انتخابها وفق قوانين البلاد (الدستور). وتدعمها الشرعية التي يمنحها الشعب من خلال التصويت الشعبي (الانتخابات)، لكنها عادة ما تعتبر مسيئة عندما تتجاوز ممارسة وظائفها، في الأمور التي تقع في نطاق السلطات الأخرى (التدخل من القوى).

-إعادة تأهيل ودمج

- التعريف الاجرائي هي عملية إعادة التأهيل الشاملة التي من خلالها "يتمكن الشخص من التعويض إلى أقصى حد ممكن عن المساوئ التي يسببها الحرب والتهجير للعائلات العراقية، والتي تؤثر على أداء عمل الافراد والاندماج وإعادة التكيف مع المجتمع العراقي، وتجعل من السهل اندماجهم الاجتماعي.

-العوائل المهجرة

- إنه "عائلة أُجبرت على الانتقال داخل أراضي بلدها او خارجها نتيجة نزاع مسلح أو توترات داخلية

المبحث الثالث:

سادسا: الدراسات السابقة:

-محمد، رسول مطلق(2018) من الثكنة إلى المجتمع: دور الخدمة الاجتماعية في تأهيل أبطال الحشد الشعبي (نحو إستراتيجية وطنية)، تركز هذه الدراسة على الاستثمار في المجال البشري (تأهيل قوات الحشد الشعبي) فأن الاستثمار فيهم، يعد جهداً تنموياً ضرورياً لمستقبلهم، ورعاية أفكارهم وبناء شخصياتهم وتنمية مجتمعهم. غير أن مقاتلي الحشد واجهوا أوقاتاً عصيبة، فقد كانوا حطب الحروب وضحايا الاعتداءات والهجمات مما يسمي تنظيم داعش الإرهابي، فضلاً عما دمرت صعوبات الحياة من: البطالة، والفقر، والتهميش، والتجهير القسري.. إلخ، حياة الآلاف منهم وعوائلهم. في هذه الدراسة الموجزة نحاول أن نراجع جانباً مهماً من الجهود المبذولة في العراق لبناء قاعدة بيانات موضوعية واسعة، يمكن أن تستثمر لوضع استراتيجية (عراقية) وطنية، بصورة مباشرة من الجهات ذات العلاقة. أن هدفاً كهذا يتميز بأهمية استثنائية، لاسيما وأن العراق مقبل - بأذن الله - على مرحلة تنمية، وبناء وأعمار يحتاج فيها لكل موارده البشرية والمادية وفي مقدمة من يحتاجهم ويعول عليهم هم شريحة الشباب للاستفادة منها في وضع الرؤي ورسم ملامح الخطط المستقبلية، بما في ذلك رعاية (مقاتلي الحشد الشعبي) عبر التعرف على حاجاتهم ومتطلباتهم وصولاً لتنمية قدراتهم وتأهيلهم وبناء شخصياتهم. إلا إن ظروفاً معينة قد تحول دون تحقيق تلك المطالب المشروعة، لاسيما حين تكون الحرب قد نالت منهم وأربكت حياتهم، ولم يجدوا من يمد يد العون لهم لانتشالهم من واقع الحرب والعسكرة التي ذاقوا ويلاتها. أن وضع استراتيجية وطنية مستقبلية سوف تخدم وترعي أفكار الشباب المقاتلين وتوجههم بما يفيد في بناء شخصياتهم وتقويم رؤاهم المستقبلية، فهي أذن مطلب حضاري يقوم على قاعدة التوازن بين الأجيال ويأخذ في الاعتبار ثقافة المجتمع، وقيمه، وعاداته، وتقاليده لتوجيه أفكار أولئك المقاتلين بما يخدم وطنهم، دون إهمال لقيم الحداثة والاهتمام بالتحديث لمتطلبات التطور الاجتماعي. في هذه الدراسة: سنراجع بعض الجهود العلمية التي من الممكن أن تشكل منطلقات أساسية للاستراتيجية المطلوبة.

-محمد، علي حسين وجودت، نضال شاكر(2020) التوطين العسكري-الاقتصادي و انعكاساته على مسار التنمية: تجارب دولية مع الإشارة لإمكانية تطبيقها في العراق، تناولت هذه الدراسة أثر النفقات العسكرية على بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الوقوف على الأضرار والخسائر في العديد من القطاعات المدنية، أما من الجانب الآخر أشار البحث إلى تجارب بعض الدول المختارة في إمكانية إعادة توجيه النفقات العسكرية إلى جوانب تنموية ذات طابع اقتصادي واجتماعي وإمكانية الاستفادة من تلك التجارب في العراق. وعليه قسمت الدراسة إلى ثلاثة محاور فضلًا عن المقدمة والخاتمة، تناول المحور الأول دراسة أهم المفاهيم المتعلقة بالإنفاق العسكري، أما المحور الثاني فكان فيما يخص الأضرار والخسائر المتكونة

نتيجة الصراعات والحروب، أما المحور الثالث فيتعلق بتجارب بعض الدول التنموية وانخراط جيوشها في الاستثمارات المدنية، وإمكانية الاستفادة من هذه التجارب وإمكانية توطينها في العراق وانطلق البحث من فرضية مفادها أن ازدواجية أثر النفقات العسكرية على مسار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية تجعل من سبل توطينها في اقتصاديات السلم ذات جدوي اقتصادية واجتماعية دائمة للتنمية المستدامة. وأخيراً تضمن البحث الخاتمة وبعض الاستنتاجات والتوصيات كان أهمها أن العراق شهد العديد من الحروب والنزاعات والذي أدى إلى استنزاف كميات ضخمة من موارده الاقتصادية مما أدى إلى استنزاف الكثير من الموارد الاقتصادية والبشرية كنتيجة مباشرة للحروب في حين كانت التوصية الرئيسة هي من الضروري أن يتم تخصيص جزء من الإنفاق العسكري لخدمة القطاع المدني من خلال إشراك الجيش في الاستثمار بالمشاريع المتلكئة والمتوقفة ومشاريع إعادة الإعمار في المدن المحررة.

الدراسات الأجنبية:

-**Sahar Almakhamreh &Gillian Lewando Hundt (2011)بعنوان فحص تدخلات العمل الاجتماعي لاستخدامها مع الأسر العر اقية النازحة في، الاردن** الغرض من هذه الورقة هو تحديد ودراسة كيفية استخدام نماذج تدخل العمل الاجتماعي مع الأسر العراقية النازحة في الأردن،وكذلك تحدد مراجعة وضع النازحين العراقيين في الأردن حجم وخصائص ،وخبرات هذه المجموعة، وسياسات الحكومة الأردنية تجاههم ، ومعرفة دور المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تتعامل معهم،وتحدد مراجعة الأدبيات لتدخلات العمل الاجتماعي مع اللاجئين على الصعيد الدولي مجموعة من نماذج التدخل النفسي والاجتماعي والمجتمعي التي تكون سياقية، وبعضها يتضمن أبعادًا روحية. تستعرض الورقة تدخلات العمل الاجتماعي المستخدمة مع الأسر العراقية في الأردن وتخلص إلى أن هذه يجب أن تركز على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع باستخدام نهج شامل بين المهنيين يشمل الأبعاد الروحية، وأن التنسيق بين الوكالات أمر ضروري.

-**Vanessa Iaria (2013)بعنوان عبر الوطنية ما بعد العودة والنزوح العراقي في سوريا والأردن**، يستكشف المقال العلاقة بين العودة والعابرة للحدود في حالة التهجير المطول للعراقيين بعد عام 2003 في سوريا والأردن. استنادًا إلى الملاحظات الميدانية والمقابلات مع العائدين العراقيين، يجادل المقال بأن التنقل عبر الحدود الوطنية وسبل العيش تشكل شرطًا مسبقًا لعودتهم المستدامة. في سياق اللاجئين هذا، نادرًا ما تكون العودة حركة جسدية أحادية الاتجاه يتبعها اندماج دائم في الوطن. إنها عملية معقدة تستغرق وقتًا وتستلزم درجات وطرائق مختلفة للتنقل عبر الوطني والشبكات الاجتماعية وسبل العيش التي تربط المجتمعات المضيفة والمجتمعات المحلية. وعلى النقيض من ذلك، فإن نظام اللاجئين الدولي مبني على افتراض أن اللاجئين لن

يهاجروا مرة أخرى بعد العودة. قد يؤدي وقف تنقل العائدين إلى إعاقة سبل العيش المستقلة عبر الوطنية وفرص التنمية التي سعى إليها الشعب العراقي في غياب حلول دائمة لمأزقه.

المبحث الرابع: الإطار النظري:

تبين من الحالة العراقية أن الدولة يمكن أن تستثير التعبئة الإثنية أو الطائفية لجماعة أو أكثر، عبر سياسات الدمج والاستبعاد، والتي ربما تولد شعوراً بالتمييز والاضطهاد بين أفراد الجماعة التي مورس ضدها التمييز (مطلق، 2019). كما قد تؤثر مأسسة الهوية في نطاق الهويات التي يمكن للقادة السياسيين أن يختاروا منها (الفلاحي، 2018)، وأيها يمكن تحفيزها من خلال الاعلام ومساعدة افراد المجتمع علي زيادة الانتماء والهوية (على،2009). وإذا تبنى النظام الحاكم مشروعاً قومياً قائماً زاد التنافس بين المشروعات القومية (الكرخي، 2018)، قد يساعد قادة الحكومة في رسم سياسات دقيقة لإعادة توطين المهاجرين قسرا من العراق من اجل تنمية مستقبل العراق ودعم الموارد البشرية فيه . (موسى، 2020)

أولا: القادة السياسية:

أن المخططات السياسية لدعم الافراد في العراق من اجل زيادة الانتماء للعراق والاستفادة من خبراتهم (خلف،2019) . أخيراً، هناك الفوضى التي تسود عقب انهيار المؤسسات، والحاجة لإعادة بناء الدولة، ربما تصطدم بعملية أخرى يسعى إليها القادة السياسيون لتأسيس دولة حديثة وادماج فيها المهجرين من الكفاءات العلمية (مجيد، 2009).

وأدى الاحتلال وتداعياته السياسية إلى زعزعة أوضاع الحياة البشرية العراقية بشكل عام.(حمد، 2019) كما وجد تدهور في حقوق الانسان وتم تدمير وتدهور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المفرجي، 2019). وتفاقم الفقر واقع الانسان على مر السنين وبعد إنشاء الحكومات والمؤسسات العيد من المشروعات التي تعمل على إدماج الافراد النازحين في المجتمع العراقي خاصة وفي مجالات الحياة العامة. (مهدي، 2021).

ويرتبط تدهور هذا الواقع ارتباطا مباشرا بالوفرة المالية لموازنة الدولة التي بلغت 48 ألف دولار في عام 2008 و67 ألف دولار في عام 2009. وفي تلك السنوات خصصت على التوالي 10500 و4140 مليون دولار للموازنة الاستثمارية بينما كانت البطالة. وصلت إلى 70٪ حسب تقرير الصليب الأحمر الدولي. تمثل النساء 90٪ من إجمالي معدل البطالة. لجأت العديد من النساء إلى الجمعيات الخيرية لمساعدة أنفسهن وأطفالهن، واندلعت ظاهرة تسول النساء والأطفال، وامتلأت أزقة المدينة بهم. 90٪ من الأطفال المتسولين بدأوا في التسول بعد الاحتلال و70٪ تسربوا من المدرسة.(مهدي، 2021).

ثانيا: المستوي الاقتصادي:

بحسب وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، يعيش 9 ملايين شخص تحت خط الفقر! السؤال الذي يطرح نفسه هو أين ذهبت هذه الميزانية الضخمة. من الغريب أنه على الرغم من الإعلان عن تخصيص ملايين الدولارات لمشاريع مختلفة في مختلف المجالات، لم يتم الإعلان عن وظائف جديدة. في الواقع، عانت العديد من القطاعات الاقتصادية من شلل شبه كامل. أغلقت 80٪ من المنشآت الصناعية والزراعية نتيجة لإلغاء الحمائية التجارية وفتح الأبواب أمام الواردات غير الخاضعة للرقابة. لم تقدم وزارات المالية والتخطيط والعمل والشؤون الاجتماعية بيانات عن السلع الجديدة المنتجة أو عدد العاملين في الاستثمارات التي تم تحديدها في الموازنات المالية.

وترافق الفشل في حل آفة البطالة مع الفجوة الهائلة في هيكل الاقتصاد العراقي بين توسع الأنشطة التجارية المالية من جهة،(الصبيحي،2021) وركود الأنشطة الإنتاجية والصادرات من جهة أخرى، الأمر الذي انعكس على المستوى الاقتصادي لأفراد المجتمع.(لفتة، 2008) وتوزيع الدخل بين الأفراد حتى يصبح الفقراء أكثر فقراً. يعتبر العراق حاليا من بين افضل البلدان في محاولة لتنميته بعد الازمات المتتالية التي مرت بها الدولة (الخالدي، 2017)، فمؤشر جودة الحياة الذي يعتمد على ثلاثة مؤشرات (نقص التغذية، انخفاض الوزن عند الولادة وسوء التغذية).

ثالثا: قضية عودة اللاجئين العر اقيين

أن عودة اللاجئين العراقيين تفسح المجال جيدًا لاستكشاف الأسئلة النظرية والتجريبية المتعلقة بالعلاقة بين عودة اللاجئين (كاظم، 2016). فلا تتم إدارة حركات عودة العراقيين واستراتيجيات سبل العيش من اجل دمجهم وتأهيلهم (صالح، 2019) ويتم تنظيم وجود الشعب العراقي من خلال سياسات وممارسات إدارة الحكومة(عبد، 2017). وقد أدرجتا التنقل في إدارتهما الاستراتيجية للسكان النازحين العراقيين بهدف نهائي هو تعزيز عودة المهاجرين قسرا. (الفلاحي، 2018)

ويتفاعل المهاجرون قسرا مع السياسات والتدخلات المؤسسية من خلال التوفيق بين أوضاع الهجرة واللجوء الرسمية من أجل تعزيز حريتهم في المجتمع ورجوعهم مرة اخري في حالة تواجدهم خارج العراق من اجل الاستفادة من فكرهم في تنمية العراق. (فريح، 2018)

المبحث الخامس: الإجراءات المنهجية:

-منهج الدراسة: المنهج الوصفي

-عينة الدراسة: 375 فرد من افراد المجتمع العراقي وتم اختيارهم بشكل عشوائي

-مجتمع الدراسة: العراق

-حدود الدراسة:

- **حد مكاني: العراق محافظة صلاح الدين**
- **حد زماني: خلال 2024-2-1الى 2024-4-1**
- **حد بشري: 375 فرد في الفئة العمرية ما بين 25-55 عام**

- **ادوات الدراسة: استبيان**
- **صدق اداة الدراسة**

- **الصدق الظاهري:** للتأكد من صدق أداتي الدراسة تم عرضهما على عددٍ من أعضاء هيئة التدريس وقسم العلوم الانسانية وقسم علم الاجتماع لأخذ مرئياتهم حول مدى وضوح عباراتهما وملاءمتهما لتساؤلات الدراسة، وقد تم إجراء التعديل لبعض الفقرات بناء على آراء ومقترحات المحكمين.
- **صدق الاتساق الداخلي:** استخدم الباحث معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للاستبانة حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للبعد، كما يوضح ذلك الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) معاملات ارتباط بيرسون لعبارات دور الحكومة السياسي في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي

م	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	م	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
1	اجد ان الحكومة لها دور كبير	.915**	0.000	24	ان تكيف العوائل المهجرة قضية أساسية للاهتمام بها في المجتمع العراقي	.817**	0.000
2	اجد ان الحكومة لها دور أساسي في تأهيل العوائل المهجرة	.942 **	0.000	25	ان تواجد العوائل المهجرة تعمل علي دعم المجتمع بعد المشاكلات التي مرت بها العراق	.860**	0.000
3	اجد ان الحكومة تقوم بدور أساسي في تأهيل العوائل	.924**	0.000	26	اجد اداء الحكومة السياسي تجاه العوائل المهجرة	.881**	0.000

م	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	م	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
	المهجرة				يتوافق بشكل مناسب		
4	تقوم الحكومة بدور فاعل في تأهيل العوائل المهجرة	.913**	0.000	27	أجد أن هناك برامج تعليمية لإعادة تأهيل العائلات المهجرة مرة اخري	.886**	0.000
5	تواجد العديد من القوانين التي تساعد علي تأهيل العوائل المهجرة	.719**	0.000	28	أن التعليم له دور أساسي في تأهيل العائلات المهجرة مرة اخري	.892**	0.000
6	أجد ان السياسة الحكومية لا تساعد في تأهيل العوائل المهجرة	.850**	0.000	29	أن المجتمع العراقي بحاجة الي تكيف العوائل المهجرة سريعا	.919**	0.000
7	أن المجتمع العراقي يساعد علي دمج العوائل	.836**	0.000	30	أجد أن العوائل المهجرة تساعد الحكومة علي التأهيل والدمج	.920**	0.000
8	أجد ان المجتمع العراقي يساعد علي دمج العوائل المهجرة	.951**	0.000	31	ان السياسة الحكومية تتوافق مع خطط التنمية المجتمعية للعوائل المهجرة	.922**	0.000
9	أجد ان تكيف المجتمع يزداد لدمج العوائل المهجرة	.888**	0.000	32	أن دور الحكومة السياسي كبير تجاه العوائل المهجرة	.923**	0.000
10	أجد أن المجتمع العراقي لا يستطيع دمج العوائل المهجرة	.841**	0.000	33	ان دور الحكومة السياسية تجاه العوائل المهجرة قائم ومفعل بشكل كبير	.927**	0.000
11	اجد ان السياسة الحكومية لا تساعد في دمج العوائل المهجرة	.935**	0.000	34	ان العوائل المهجرة في حاله عدم ادماجها تؤثر في نسيج المجتمع العراقي بالسلب	.927**	0.000
12	اجد ان هناك برامج مجتمعية تساعد علي دمج العوائل المهجرة	.949**	0.000	35	أن دور السياسة الحكومية هي تنمية المجتمع العراقي بكل فئاته خاصة الكوادر منهم	.928**	0.000
13	أجد استجابة من قبل العوائل المهجرة تجاه السياسة الحكومية	.949**	0.000	36	تخطط الحكومة بشكل سياسي لدمج العوائل المختلفة	.928**	0.000
14	أجد ان الحكومة تقوم بعلاج التحديات اليومية من اجل ادماج العوائل المهجرة	.847**	0.000	37	اجد أن دور الحكومة العمل السياسي فقط	.930**	0.000
15	أجد ان الحكومة لا تعد القوانين المختلفة لتسهيل دمج العوائل	.943**	0.000	38	اجد ان دمج العوائل المهجرة يدخل تحت نطاق العمل الاجتماعي وليس السياسي	.932**	0.000
16	أجد أن الحكومة تقوم بدورها السياسي تجاه العوائل المهجرة بكفاءة مرتفعة	.896 **	0.000	39	أجد أن دور الحكومة السياسية كبير في تكيف العوائل المهجرة في العراق	.935**	0.000

م	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة	م	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
17	اجد ان الحكومة تعمل علي تنمية المجتمع من خلال إعادة ادماج العوائل المهجرة	.943**	0.000	40	أن دور الحكومة الاجتماعي يساعد في تنفيذ السياسات الاجتماعية لتنمية المجتمع العراقي	.935**	0.000
18	أن دمج العوائل المهجرة تساعد علي تطوير المجتمع العراقي	.951**	0.000	41	أجد أن السياسة الحكومية تقوم علي أسس علمية لحماية الافراد العراقيين	.935**	0.000
19	يستفيد المجتمع العراقي من خبرات العوائل المهجرة بشكل جيد وسد العجز في الخبرات المختلفة	.918**	0.000	42	أجد ان السياسة الحكومية العراقية تعمل علي تطوير قدرات الافراد في المجتمع وخاصة المهجرين	.939**	0.000
20	ان العراق تقوم علي سواعد أبناءها من خلال ادماج العائلات المهجرة	.481**	0.000	43	اجد ان السياسة الحكومية تعمل علي زيادة الاتفاقيات السياسية	.941**	0.000
21	أجد أن الحكومة السياسية تعمل علي تنفيذ إعادة إعمار العراق بالكوادر	.948**	0.000	44	اجد ان العوائل المهجرة لا تستجيب لدمجها في المجتمع	.941**	0.000
22	أجد أن الحكومة السياسية تساعد علي تنمية الكوادر البشرية في المجتمع وخاصة المهجرين منهم	.936 **	0.000	45	أجد أن العوائل المهجرة لا تساعد علي تطوير المجتمع العراقي	.942**	0.000
23	أجد أن هناك تخطيط علمي لدمج العوائل المهجرة	.921**	0.000	46	أجد ان الدور السياسي للحكومة كبير جدا في إعادة التكيف والتأهيل والدمج للعوائل	.943**	0.000

-
- يلاحظ ** دال عند مستوى الدلالة 0.01 فأقل
- يلاحظ * دال عند مستوى الدلالة 0.05 فأقل

يتضح من الجدول (1) أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع البعد موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة 0.01 و0.05 مما يشير إلى أن جميع عبارات الاستبانة تتمتع بدرجة صدق مرتفعة جداً، ويؤكد قوة الارتباط الداخلي بين جميع عبارات أداه الدراسة.

- **ثبات اداة الدراسة**

تعتمد معادلة الفا كرونباخ على تباينات أسئلة الاختبار، وتشترط أن تقيس بنود الاختبار سمة واحدة فقط، ولذلك قامت الباحثة بحساب معامل ثبات المقياس ككل واستخدم الباحث معامل ألفا كرونباخ، وجاءت نتائجه كما يوضحها الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

البعد	العبارات	معامل ألفا كرونباخ
دور الحكومة السياسي	23	0.906
تأهيل ودمج العوائل المهجرة	23	.91
اجمالي	46	400.9

يتضح من الجداول رقم (2) للاستبانة عال حيث بلغ (0.954) وهذا يدل أن أداه الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليهما في التطبيق الميداني للدراسة.

- **فرضيات الدراسة**
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور الخدمات في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور القوانين في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مدي تقبل العراقيين المهاجرين للدمج في المجتمع العراقي

الوسائل الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

-النسب المئوية

-المتوسط الحسابي

-الفا كرونباغ

المبحث الخامس:

أولا: خصائص مفردات مجتمع الدراسة:

جدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر	العدد	النسبة
من 25-35 سنة	115	30.6
من 35 الى 45 سنه	135	36
من 45 الى 55 سنه	125	33.3
المجموع	375	100.0

شكل (1) توزيع عينة الدراسة وفق متغير العمر

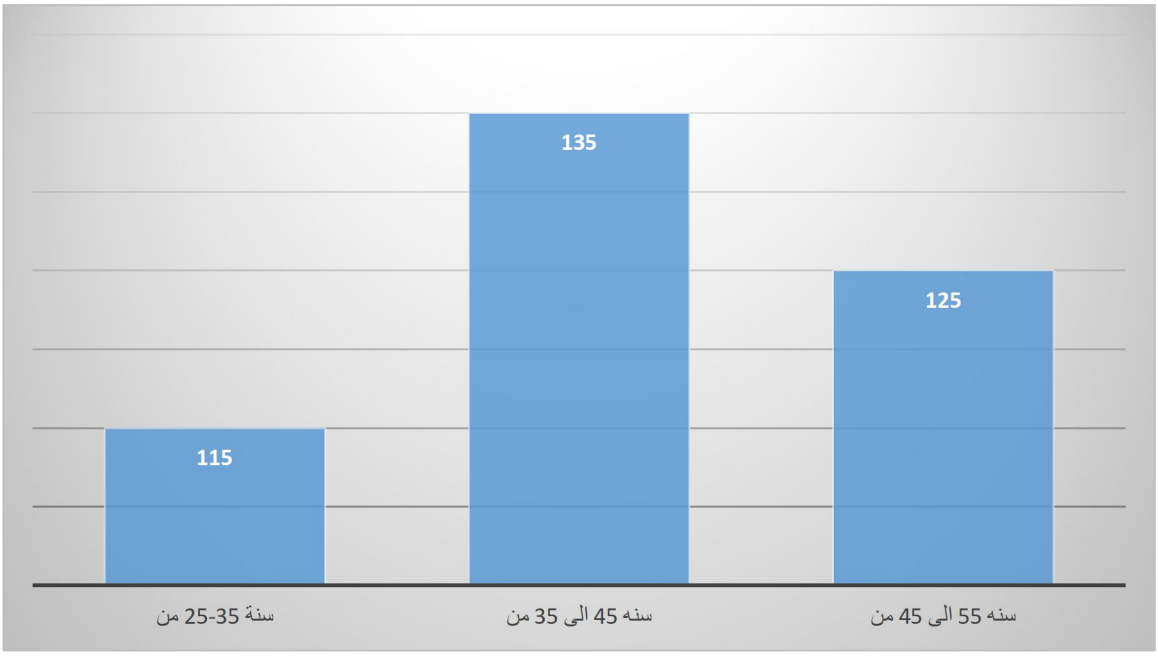

جدول رقم (4) توزيع عينة الدراسة وفق متغير الجنس

النوع	العدد	النسبة
ذكر	227	60.5
أنثي	148	39.4
المجموع	375	100.0

من خلال الاستعراض لعينة الدراسة وجد ان النسبة الأكبر في العينة هي الذكور وكانت بنسبة 60.5% في حين ان الاناث كانت اقل بنسبة 39.4% وان كان هذا يدل على تواجد اتجاه كبير للذكور في المشاركة للاستبيان وعزوف الاناث عن المشاركة

شكل (2) توزيع عينة الدراسة وفق متغير النوع

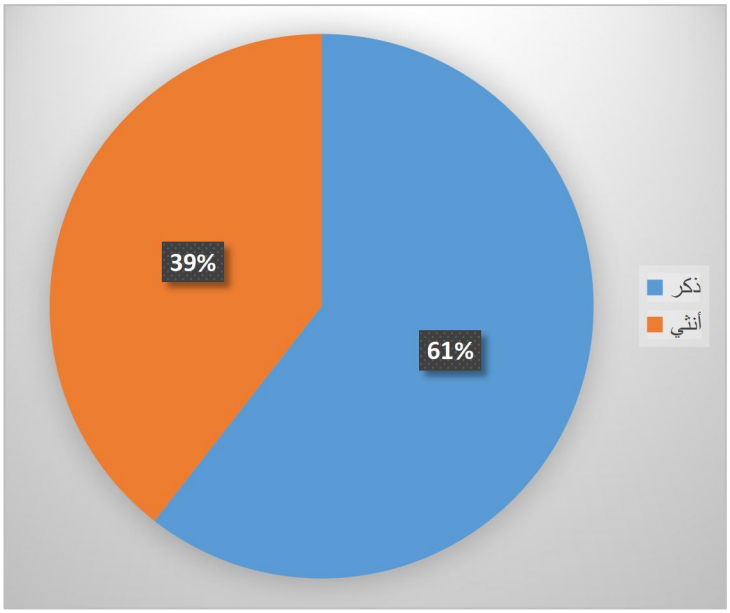

توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوي الاقتصادي والاجتماعي

جدول رقم (5) توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوي الاقتصادي والاجتماعي

المستوي الاقتصادي والاجتماعي	العدد	النسبة
منخفض	93	24.8
متوسط	96	25.6
فوق المتوسط	90	24
عال	96	25.6
المجموع	375	100.0

من خلال الاستعراض المستوي الاقتصادي والاجتماعي وجد ان العينة الأكبر في هذه الدراسة هي الفئة المتوسطة والعالية بنسبة 25.6% ويأتي المستوي المنخفض في المرتبة الثانية بنسبة 24.8% وفي المرتبة الثالثة يأتي المستوي الاجتماعي فوق المتوسط وهي بنسبة 24%.

شكل (3) توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوي الاقتصادي والاجتماعي

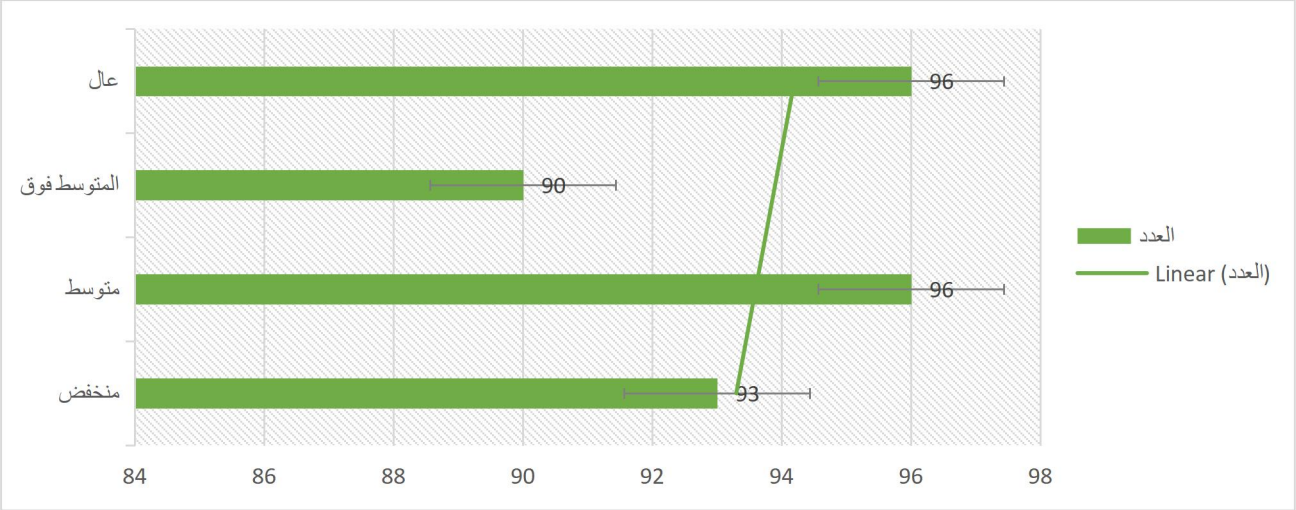

توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوي التعليمي

جدول رقم (6) توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	العدد	النسبة
أمي	43	11.4
تعليم متوسط	122	32.5
جامعي	195	52
دراسات عليا (ماجستير ودكتوراه)	15	4
المجموع	375	100.0
المتوسط الحسابي	10.00	

شكل (6) توزيع عينة الدراسة وفق متغير المستوي التعليمي

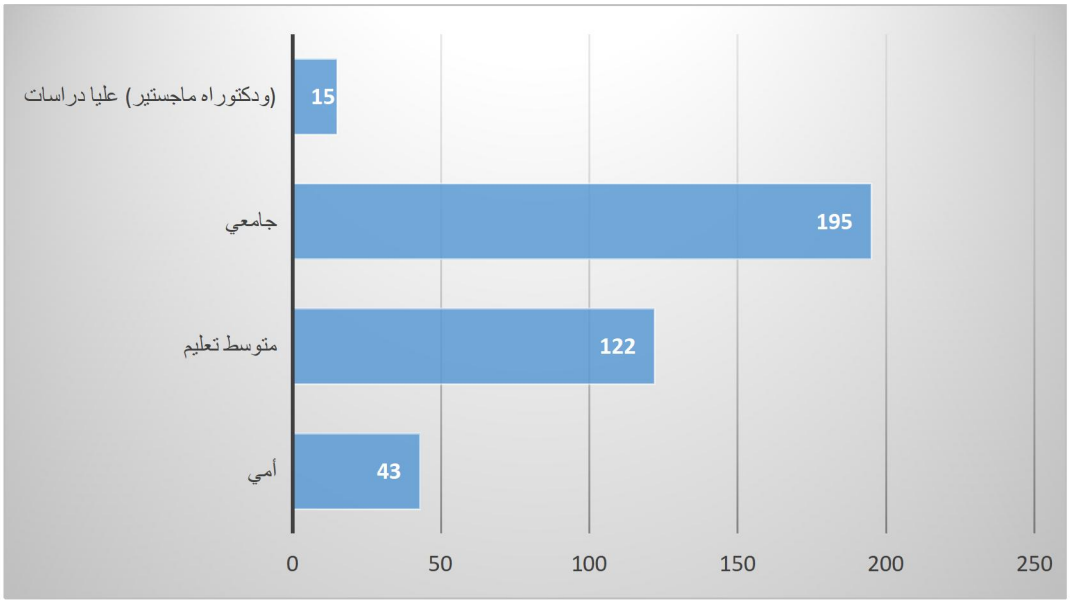

ثانيا: محاور الدراسة:

المحور الأول: -التعرف على دور الخدمات في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التطبيق
.1	اجد ان الحكومة لها دور كبير	1.30	43.3%	كبيره
.2	اجد ان الحكومة لها دور أساسي في تأهيل العوائل المهجرة	1.30	43.3%	كبيره
.3	اجد ان الحكومة تقوم بدور أساسي في تأهيل العوائل المهجرة	1.39	46.3%	كبيره
.4	تقوم الحكومة بدور فاعل في تأهيل العوائل المهجرة	1.43	47.6%	كبيره
.5	تواجد العديد من القوانين التي تساعد علي تأهيل العوائل المهجرة	1.45	48.3%	متوسطة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التطبيق
.6	أجد ان السياسة الحكومية لا تساعد في تأهيل العوائل المهجرة	1.60	53.3%	كبيره
.7	أن المجتمع العراقي يساعد علي دمج العوائل	1.62	54.0%	كبيره
.8	أجد ان المجتمع العراقي يساعد علي دمج العوائل المهجرة	1.62	54.1%	كبيره
.9	أجد ان تكيف المجتمع يزداد لدمج العوائل المهجرة	1.68	55.8%	كبيره
.10	أجد أن المجتمع العراقي لا يستطيع دمج العوائل المهجرة	1.76	58.7%	كبيره
.11	اجد ان السياسة الحكومية لا تساعد في دمج العوائل المهجرة	1.80	60.0%	كبيره
.12	اجد ان هناك برامج مجتمعية تساعد علي دمج العوائل المهجرة	1.82	60.7%	كبيره
.13	أجد استجابة من قبل العوائل المهجرة تجاه السياسة الحكومية	2.21	.7%47	كبيره
.14	أجد ان الحكومة تقوم بعلاج التحديات اليومية من اجل ادماج العوائل المهجرة	2.33	77.7%	متوسطة
.15	أجد ان الحكومة لا تعد القوانين المختلفة لتسهيل دمج العوائل	2.60	86.7%	كبيرة
الدرجة الكلية		**1.81**	**.2%16**	**كبيره**

من خلال الاستعراض وجد ان أنَّ الفقرات التِّي تقيس دور الخدمات في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع، كانت ذات ويتضِّح تطبيق كبيره في معظمها، وكان هذا يرجع الي نسبة 61.2% كدرجة كلية لهذا السؤال على مستوي عينة الدراسة.

شكل (7) توزيع العينة دورالخدمات في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي

-المحورالثاني: التعرف على دورالقوانين في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التطبيق
.16	أجد أن الحكومة تقوم بدورها السياسي تجاه العوائل المهجرة بكفاءة مرتفعة	1.09	36.3%	كبيره
.17	اجد ان الحكومة تعمل علي تنمية المجتمع من خلال إعادة ادماج العوائل المهجرة	1.22	40.7%	كبيره
.18	أن دمج العوائل المهجرة تساعد علي تطوير المجتمع العراقي	.372	45.7%	كبيره
.19	يستفيد المجتمع العراقي من خبرات العوائل المهجرة بشكل	1.38	46.1%	كبيره

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التطبيق
	جيد وسد العجز في الخبرات المختلفة			
.20	ان العراق تقوم علي سواعد أبناءها من خلال ادماج العائلات المهجرة	1.47	48.9%	كبيره
.21	أجد أن الحكومة السياسية تعمل علي تنفيذ إعادة إعمار العراق بالكوادر	1.47	48.9%	كبيره
.22	أجد أن الحكومة السياسية تساعد علي تنمية الكوادر البشرية في المجتمع وخاصة المهجرين منهم	1.54	51.3%	كبيره
.23	أجد أن هناك تخطيط علمي لدمج العوائل المهجرة	1.59	53.1%	كبيره
.24	ان تكيف العوائل المهجرة قضية أساسية للاهتمام بها في المجتمع العراقي	1.60	53.2%	كبيره
.25	ان تواجد العوائل المهجرة تعمل علي دعم المجتمع بعد المشاكلات التي مرت بها العراق	1.62	53.9%	كبيره
.26	اجد اداء الحكومة السياسي تجاه العوائل المهجرة يتوافق بشكل مناسب	.692	56.2%	كبيره
.27	أجد أن هناك برامج تعليمية لإعادة تأهيل العائلات المهجرة مرة اخري	1.72	57.4%	كبيره
.28	أن التعليم له دور أساسي في تأهيل العائلات المهجرة مرة اخري	1.78	59.3%	كبيره
.29	أن المجتمع العراقي بحاجة الي تكيف العوائل المهجرة سريعا	1.82	60.6%	كبيره
.30	أجد أن العوائل المهجرة تساعد الحكومة علي التأهيل والدمج	1.83	60.9%	كبيره

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التطبيق
.31	ان السياسة الحكومية تتوافق مع خطط التنمية المجتمعية للعوائل المهجرة	1.91	63.5%	كبيره
.32	أن دور الحكومة السياسي كبير تجاه العوائل المهجرة	2.75	91.8%	كبيره
الدرجة الكلية		**1.84**	**55.98**	**كبيره**

ومن خلال استعراض المحور الثاني دور القوانين في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراق، وجد ان النسبة المئوية دور القوانين بالاستحقاق الانتخابي بنسبة 55.98% في حين كانت درجة الباقية غير مؤمنة بانها الدولة تقوم بدورها السياسي من اجل إعادة دمج وتأهيل العوائل للدمج في المجتمع العراقي وارجع هذه النتيجة لتواجد سخط لدي الافراد نتيجة التهجير القصري الذي تعرضوا عليه وليس نتيجة للعمل الحكومي من اجل إعادة توطين وانما رده فعل عاطفية، بعيده عن الواقع الحالي للمجتمع العراقي والذي يعمل علي محاولة جادة لدمج العوائل المهجرة .

شكل (8) توزيع العينة وفق دور القوانين في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراقي

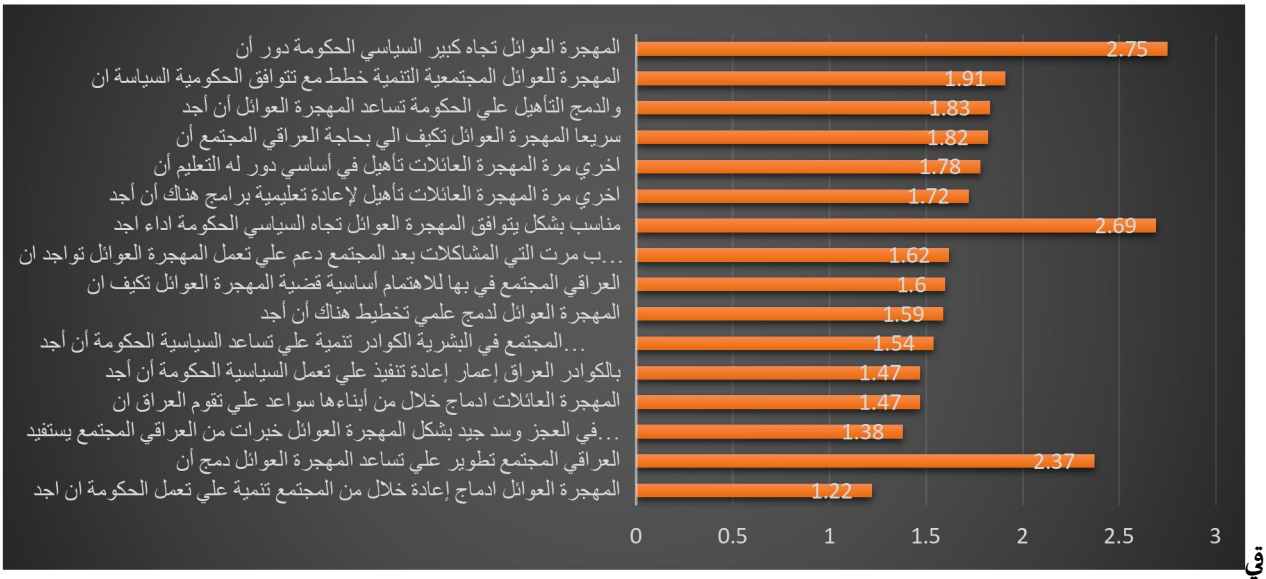

المحور الثالث: التعرف على مدي تقبل العر اقيين المهاجرين للدمج في المجتمع العراقي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التطبيق
.33	ان دور الحكومة السياسية تجاه العوائل المهجرة قائم ومفعل بشكل كبير	161.	.1%94	كبيره
.34	ان العوائل المهجرة في حاله عدم ادماجها تؤثر في نسيج المجتمع العراقي بالسلب	1.51	50.4%	كبيره
.35	أن دور السياسة الحكومية هي تنمية المجتمع العراقي بكل فئاته خاصة الكوادر منهم	891.	.1%55	كبيره
.36	تخطط الحكومة بشكل سياسي لدمج العوائل المختلفة	1.64	54.6%	كبيره
.37	اجد أن دور الحكومة العمل السياسي فقط	1.66	55.3%	كبيره
.38	اجد ان دمج العوائل المهجرة يدخل تحت نطاق العمل الاجتماعي وليس السياسي	1.77	59.0%	كبيره
.39	أجد أن دور الحكومة السياسية كبير في تكيف العوائل المهجرة في العراق	1.82	60.7%	كبيره
.40	أن دور الحكومة الاجتماعي يساعد في تنفيذ السياسات الاجتماعية لتنمية المجتمع العراقي	1.90	63.4%	كبيره
.41	أجد أن السياسة الحكومية تقوم علي أسس علمية لحماية الافراد العراقيين	2.02	67.4%	كبيره
.42	أجد ان السياسة الحكومية العراقية تعمل علي تطوير قدرات الافراد في المجتمع وخاصة المهجرين	2.17	72.4%	متوسطة
.43	اجد ان السياسة الحكومية تعمل علي زيادة الاتفاقيات السياسية	2.19	73.1%	متوسطة
.44	اجد ان العوائل المهجرة لا تستجيب لدمجها في المجتمع	2.28	75.9%	متوسطة

م	العبارة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التطبيق
.45	أجد أن العوائل المهجرة لا تساعد علي تطوير المجتمع العراقي	2.48	82.7%	متوسطة
.46	أجد ان الدور السياسي للحكومة كبير جدا في إعادة التكيف والتأهيل والدمج للعوائل	2.76	91.9%	قليلة
الدرجة الكلية		1.945	66.86	كبيرة

من خلال استعراض نتائج استجابات عينة الدراسة وجد ان هناك تأثير مدي تقبل العراقيين المهاجرين للدمج في المجتمع العراقي بنسبة 66.86% وايمان عينة الدراسة بإن هناك إيجابيات للدمج واعادة التأهيل ولكن هناك تأثير نفسي سلبي جراء التهجير القسري كل هذه الأمور أدت إلى عدم نجاح الكامل بنسبة 67% فيجب ان يكون هناك تأهيل نفسي بدل الادماج والتكييف للعوائل المهجرة في العراق.

شكل(9) توزيع العينة وفق مدي تقبل العر اقيين المهاجرين للدمج في المجتمع العراقي

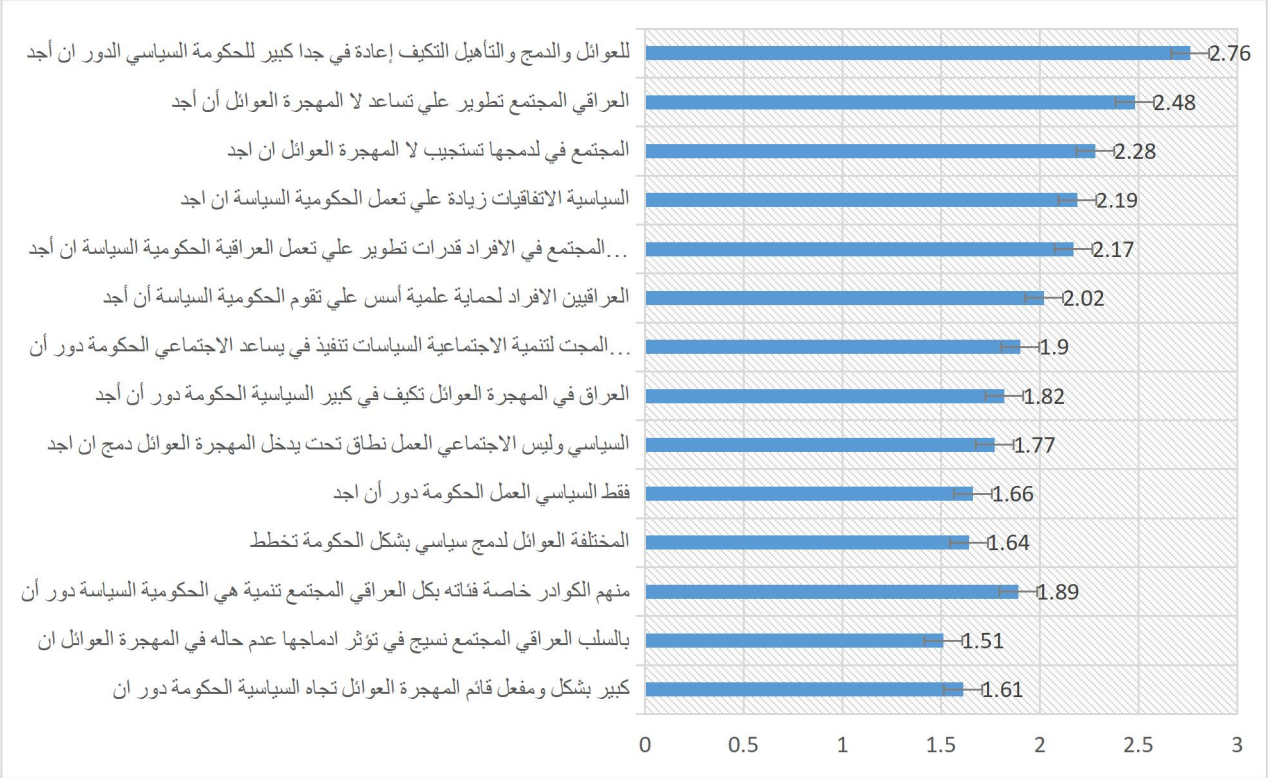

النتائج والتوصيات

النتائج

-اتفقت عينة الدراسة أن دور الخدمات في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع، بنسبة 61.2% علي نجاح دور الحكومة في إعادة وتأهيل وخاصة في الفترة الأخيرة.

-اتفقت عينة الدراسة على تواجد دور القوانين في إعادة تأهيل ودمج العوائل المهجرة في المجتمع العراق، بنسبة 55.98% وتواجد القوانين المختلفة التي تساعد في تدعيم إعادة الادماج وتأهيل العوائل المهجرة

-اتفقت عينة الدراسة على أن الدولة تقوم بدورها السياسي من اجل إعادة دمج وتأهيل العوائل للدمج في المجتمع العراقي وارجع هذه النتيجة لتواجد سخط لدي الافراد نتيجة التهجير القصري الذي تعرضوا عليه وليس نتيجة للعمل الحكومي من اجل إعادة توطين وانما رده فعل عاطفية، بنسبة 66.86%، ولكن هناك تأثير نفسي سلبي جراء التهجير القسري كل هذه الأمور أدت إلى عدم نجاح الكامل بنسبة 67% فيجب ان يكون هناك تأهيل نفسي بدل الادماج والتكييف للعوائل المهجرة في العراق وخاصة في المحافظات التي تعرضت للتهجير عام ٢٠١٤.

التوصيات:

- العمل على توفير دعم نفسي واجتماعي للعائلات المهجرة من اجل دعمهم وتعديل سلوكهم تجاه الدمج وتقبلهم للدمج والتكيف مرة اخري مع المجتمع العراقي لتنميته.
- تواجد ندوات في المؤسسات الاجتماعية المختلفة لتعديل سلوك المهجرين وإعادة دمجهم مع المجتمع العراقي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المراجع العربية:

1.رميح، طلعت (2021) تأهيل العراق لدور عربي معادلتان متضادتان ونقطة تقاطع مصالح، البيان ، ع412، المنتدى الإسلامي، الصفحات: 28 – 33

2.محمد، رسول مطلق(2018) من الثكنة إلى المجتمع: دور الخدمة الاجتماعية في تأهيل أبطال الحشد الشعبي (نحو إستراتيجية وطنية) ، مجلة الآداب، جامعة بغداد - كلية الآداب، ع126 أيلول، العراق، الصفحات293 - 264 :

3.بلقزيز، عبدالإله (2014) العراق بين أنفاق طائفية وآفاق وطنية، المستقبل العربى ، مج37، ع429، مركز دراسات الوحدة العربية، الصفحات: 126 - 128

4.الزبيدي، قاسم علوان سعيد (2019) منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية، عدد خاص، جامعة تكريت- كلية العلوم السياسية، الصفحات: 251 - 276

5.محمد، علي حسين وجودت، نضال شاكر(2020) التوطين العسكري-الاقتصادي وانعكاساته على مسار التنمية: تجارب دولية مع الإشارة لإمكانية تطبيقها في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية- كلية الإدارة والاقتصاد، مج18، ع66 إيلول، العراق، الصفحات64 - 46 :

6.خلف، همسة قحطان(2019) العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الإصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية، ع16، العراق، الصفحات:60 – 47

7.الفتلاوي، علي شاكر عبدالأئمة (2009) العزلة الاجتماعية لدى المهجرين العراقيين، مجلة الآداب ، ع91، جامعة بغداد - كلية الآداب، الصفحات: 383 - 413

8. العتابي، جبر مجيد حميد(2010) اتجاهات سكان الأهوار المهجرين نحو العودة للسكن في الأهوار مرة اخرى دراسة ميدانية في قرية الهندية في محافظة واسط، مجلة جامعة بابل - العلوم الانسانية، جامعة بابل، مج 18، ع 1 اذار، العراق، الصفحات206 - 198 :

9.مطلق، سهام كاظم (2019) هجرة الشباب العراقي وأسبابها: دراسة اجتماعية تحليلية، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج13، ع24، جامعة الكوفة - كلية التربية للبنات، الصفحات: 325 - 346

10.الفلاحي، حميد كردي عبدالعزيز (2018) محددات الاندماج الاجتماعي للنازحين قسرا إلى أقليم كردستان: أربيل نموذجا، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية ، ع54، جامعة بنغازي - كلية الآداب والعلوم بالمرج، الصفحات: 1 - 31

11.الكرخى، علي عبدالهادى (2018) الخطاب الإعلامي للمنظمات غير الحكومية إزاء قضايا حقوق الإنسان في العراق: دراسة تحليلية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، ع4، جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية، الصفحات: 319 - 331

12.على، قيس محمد (2009) دراسة مقارنة في التكيف الدراسي بين الطلبة المهجرين وأقرانهم في جامعة الموصل، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية ، مج4، ع2، جامعة كركوك، الصفحات: 82 - 99

13.محمد، أحمد علي (2016) الشخصية العراقية وإعادة بنائها: دراسة في سايكولوجيا التمكين، مجلة مركز دراسات الكوفة ، ع40، جامعة الكوفة - مركز دراسات الكوفة، الصفحات: 121 - 151

14.خلف، همسة قحطان (2019)العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الإصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات 2018، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، ع16، جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية، الصفحات:47 – 60

15.مجيد، سوسن شاكر (2009) تأثير الازمات في الانشطة العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس دراسة مقارنة (العراق والاردن)، المؤتمر الاقليمي العربي - نحو فضاء عربي للتعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم، الصفحات: 639 - 653

16.حمد، عبد علي (2019) الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، مج11، ع25، جامعة الأنبار - كلية الإدارة والاقتصاد، الصفحات: 1 - 19

17.المفرجي، سلوى أحمد ميدان (2019) الآثار المترتبة على عملية النزوح الداخلي، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية ، مج8، ع30، جامعة كركوك - كلية القانون والعلوم السياسية، الصفحات: 74 - 123

18.مهدي، محمد برهان (2021) أزمة النزوح وتداعياتها على قيم المواطنة بعد عام 2014، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، ع3،جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية، الصفحات: 186 - 214

19.الصبيحي، بكر خضر جاسم (2021) التماسك الاجتماعي في المجتمع الأنباري لمرحلة ما بعد النزوح، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، ع1، جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية، الصفحات: 324 - 352

20.لفتة، جواد كاظم (2008) معالجة منهجية للتوجة الاستراتيجى فى ادارة ظاهرة الهجرة والنزوح القسرى فى العراق، مجلة دراسات إدارية ، مج 2، ع 4، جامعة البصرة - كلية الإدارة والاقتصاد، الصفحات: 104 - 148

21.الفلاحي، حميد كردي عبدالعزيز (2018) محددات الاندماج الاجتماعي للنازحين قسرا إلى أقليم كردستان: أربيل نموذجا، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية ، ع54، جامعة بنغازي - كلية الآداب والعلوم بالمرج، الصفحات: 1 - 31

22.فريح، فؤاد محمد (2018) Is it enough for Displaced People to Rely on Religious Strategies to Cope?: Psychological Perspective هل يكفي الاعتماد على آليات المواجهة الدينية للتعامل مع تجربة النزوح القسري؟: وجهة نظر نفسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، ع4، جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية، الصفحات: 280 - 293

23.كاظم، وديان ياسين عبيد (2016) التهجير القسري في العراق :أسبابه وآثاره على الأسر المهجرة: دراسة ميدانية للأسر المهجرة إلى مدينة بغداد، مجلة كلية التربية للبنات ، مج27، ع1، جامعة بغداد - كلية التربية للبنات، الصفحات: 271 - 284

24.صالح، محمد سلمان (2019) تحديات بناء الدولة في العراق بعد عام 2003، مجلة تكريت للعلوم السياسية ، عدد خاص، جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية، الصفحات: 798 - 823

25.الخالدي، عبير نجم عبدالله أحمد (2017) النازحون إلى بغداد بين مخاضات التهميش والاندماج الاجتماعي: دراسة ميدانية في مدينة بغداد "النازحون، الاندماج الاجتماعي، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، ع130، الجمعية العراقية للعلوم التربوية والنفسية، الصفحات: 291 - 342

26.عبد، سلوان فوزى (2017) المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للنازحين: دراسة اجتماعية ميدانية للنازحين في مدينة الحلة، مجلة جامعة بابل - العلوم الانسانية ، مج25، ع4، جامعة بابل، الصفحات:1726 - 1751

27.موسى، إيمان عبدالوهاب (2020) المشكلات الاجتماعية للنارزحين العائدين: دراسة ميدانية مقارنة بين الموصل والرمادي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، ع2، جامعة الانبار - كلية التربية للعلوم الإنسانية، الصفحات: 61 - 119

ثانيا: المراجع الأجنبية:

28.(2011) An examination of social work interventions for use with Gillian Lewando Hundt &Sahar Almak hamreh displaced Iraqi households in Jordan, Pages 377-391 | Received 20 Feb 2010, Accepted 26 Nov 2010, https://doi.org/10.1080/13691457.2010.545770Published online: 26 Jul 2011,

29.(2013) Post-Return Transnationalism and the Iraqi Displacement in Syria and Jordan, First published: Vanessa Iaria https://doi.org/10.1111/imig.1214320 November 2013 ,

30. Chatelard, G. 2010 " What visibility conceals. Re-embedding Refugee Migration from Iraq", in D. Chatty and B. Finlayson(Eds) Dispossession and Displacement: Forced Migration in the Middle East and North Africa. Oxford University Press, New York.

31.(2011) Religion, Forced Migration and Schooling: Varying Influences of Religious Capital Bruce Anthony Collet among Iraqi Christian Refugee Students in Jordan and the USA, First published online January 1, https://doi.org/10.2304/power.2011.3.3.274, Volume 3, Issue 32011,